الجمهورية العربية السورية
جـــامعة دمـــشق
كلـــيـــة الاقـــتصاد
قســـم المصارف والتأمين

دور إدارة الالتزام في تقليص المخاطر المصرفية

(دراسة ميدانية على عينة من المصارف السورية)

أعدت استكمالاً لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية – قسم المصارف والتأمين

إعداد: ليلاس فواز اللحام

إشراف الدكتورة :رانيا الزرير

2013-2014

لجنة الحكم على الرسالة

استناداً إلى القرار رقم (580) تاريخ 2014/6/18 وموافقة مجلس البحث العلمي على تأليف لجنة الحكم على رسالة الماجستير في قسم المصارف والتأمين المؤلفة من السادة الأساتذة:

د. علي كنعان: أستاذ في قسم المصارف والتأمين **عضواً**
الاختصاص: اقتصاد مالي

د. أكرم الحوراني: أستاذ في قسم المصارف والتأمين **عضواً**
الاختصاص: تحليل اقتصاد نقدي

د. رانيا زرير: المدرس في قسم المصارف والتأمين **عضواً مشرفاً**
الاختصاص: محاسبة منشآت مالية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالَ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ ﴾

الأحقاف 15

إهداء :

إلى من علمني الصبر والنجاح ...إلى من جعل مشواري العلمي ممكنا ... إلى من افتقدته في مواجهة الصعاب... ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه ... إلى روح والدي الغالي الدكتو ر المهندس فواز اللحام رحمه الله .

إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها ... إلى من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه , وعندما تكسوني الهموم أسبح في بحر حنانها لأخفف من آلامي ... إلى من تحت قدمها تكمن الجنة ... إلى أمي الحنون **الأستاذة مؤنسة الأمين** حفظها الله.

إلى من عشت معهم .. يفرحون لفرحي ويحزنون لحزني .. إلى من حضنوني في طفولتي وكبرت معهم في أجمل أيام حياتي .. إلى من سهل عليّ كل الدروب والصعاب في حياتي العلمية والعملية إلى أخوتي **السيدة مايا اللحام والدكتور محمد وسيم اللحام حفظهم الله** .

إلى من قدم لي كل الدعم والمؤازرة ... و كل الاهتمام والمعونة في متابعة مسيري العلمي ... إلى رفيق دربي ... إلى زوجي الغالي **السيد طارق الشبلي حفظه الله** .

إلى من لأجلهم سرت في الدرب ... إلى من أستنشق عبير الأمل من بريق عيونهم ... إلى بناتي الغاليات **يارا وليديا الشبلي حفظهم الله** .

شكر وتقدير :

الحمد لله الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على خير من تعلّم وعمل وعلّم ، **سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم** .

انطلاقا من العرفان بالجميل ، فإنه ليسرني وليثلج صدري أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذتي **ومشرفتي الدكتورة رانيا الزرير التي** مدتني من منابع علمها بالكثير ، والتي لم تتوانى يوما عن مد يد المساعدة لي وفي جميع المجالات , وما أولته إلي من جهد واهتمام وما قدمته من نصح وتوجيه وإرشاد خلال مراحل هذه الرسالة ، فقد كان لتوجيهها السديد الأثر الكبير في إظهار هذه الرسالة المتواضعة إلى حيز الوجود . أرجو لها دوام التوفيق والسداد.

وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى **الأستاذ الدكتور علي كنعان** على تفضله لقبول حضوره إلى المناقشة وإفادتي بتوجيهاته وملاحظاته العلمية القيمة والتي كانت فضلا لإظهار هذه الرسالة المتواضعة إلى حيز الوجود.

وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى **الأستاذ الدكتور أكرم الحوراني** على تفضله لقبول حضوره إلى المناقشة وإفادتي بتوجيهاته وملاحظاته العلمية القيمة والتي كانت فضلا لإظهار هذه الرسالة المتواضعة إلى حيز الوجود.

وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى **الأستاذ الدكتور عفيف صندوق** على تكرمه بتقديم توجيهات وملاحظات علمية قيمة والتي كانت فضلا لإظهار هذه الرسالة المتواضعة إلى حيز الوجود.

وجزيل الشكر والعرفان إلى جامعتي **جامعة دمشق** وكل القائمين والعاملين فيها.

الملخص:

شهد القطاع المصرفي تطورات كبيرة على مستوى العالم, وعلى الرغم من هذه التطـــورات، تعرض هذا القطاع إلى أزمات مالية، أدت إلى التأثير السلبي على المحيط الاقتصادي بشـــكل عام والمحيط المالي والمصرفي بشكل خاص، وتزايد معدلات تعرض المصارف للمخـــاطر المصرفية, بحيث أصبح لزاما على المصارف اتخاذ التدابير اللازمة لحماية نفسها من مخاطر السمعة وعدم الاستقرار, وذلك من خلال تفعيل الدور الرقـــابي الـــذي يمارســـه المصـــرف المركزي على المصارف العاملة , وإرساء أسس رقابة فعالة تعزز قدرة المصـــارف علـــى مواجهة المخاطر المصرفية وتجنبها قبل حدوثها.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الدور الذي يمارسه المصرف المركزي فـــي الرقابـــة علـــى المصارف العاملة و تقييم فعالية وواقع تطبيق المصارف العاملـــة فـــي ســـورية لتعليمـــات المصرف المركزي بعد إنشاء مديرية الالتزام , وتظهر أهميـــة الدراســـة فـــي تفعيـــل دور المصرف المركزي بتطوير آلياته الإشرافية والرقابية وتوطيد العلاقة مع الجهـــات الرقابيـــة والارتقاء بأساليب إدارة المخاطر للمحافظة على سمعة المصرف, وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على ماهية القرارات التي أصدرها المصرف المركزي وكيفية تأثيرها على المصارف من خلال إنشاء مديرية الالتزام من خلال البيانات التي قام الباحث بتحليلها بالنسب المالية لقياس المخاطر المصرفية, وبرنامج (Excel) لاختبارات الضغط, ومن أهم النتائج التي توصل الباحث إليها أنه لا يوجد علاقة واضحة على المدى القصـــير مـــابين إدارة الالتـــزام والمخاطر المصرفية إلا أنه ظهر دور إدارة الالتزام في إلزام المصارف على تطبيق تعليمات المصرف المركزي ووجود نظام محكم لأعمال إدارة الالتزام في المصرف العقاري, ويتمثـــل الدور الفعال لإدارة الالتزام ضمن الظروف الراهنة في حماية المصرف من مخاطر عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب, وإرساء نظام رقابة فعال لعمليات المصرف للحفـــاظ علـــى سلامته من مخاطر السمعة ومخاطر النزاهة.

فهرس المحتويات

الموضوع	
آية قرآنية	أ
إهداء	ب
شكر وتقدير	ج
ملخص الدراسة	د
فهرس المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ح
قائمة الأشكال	ي
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	
المقدمة	**2**
مشكلة الدراسة	**4**
أهمية الدراسة	**4**
أهداف الدراسة	**5**
فرضيات الدراسة	**5**
منهجية الدراسة	**6**
مجتمع وعينة الدراسة	**6**
مصادر بيانات الدراسة	**7**
صعوبات الدراسة	**7**
الدراسات السابقة	**7**
الفصل الثاني : دور المصرف المركزي في الرقابة على المصارف العاملة في سورية	**13**
المبحث الأول : الجهاز المصرفي وإدارته	**14**
الجهاز المصرفي	14
خدمات المصارف التقليدية	15
خدمات المصارف الحديثة	16
البيئة المصرفية وانعكاسها على الأزمة العالمية	23

إدارة السيولة المصرفية	30
إدارة الائتمان المصرفي	33
إدارة المحفظة الاستثمارية للمصرف	36
المبحث الثاني : أدوات المصرف المركزي الرقابية على المصارف العاملة في سورية	**38**
مفهوم المصرف المركزي	38
العوامل المؤثرة على مسؤوليات ووظائف المصرف المركزي	39
وظائف المصرف المركزي	40
دور المصرف المركزي في الدول المتقدمة والدول النامية	43
الرقابة المصرفية	44
أدوات المصرف المركزي في الرقابة	46
التطورات العالمية الحديثة وأثرها على سياسة المصارف المركزية العالمية	53
الأدوات الرقابية التي يمارسها المصرف المركزي السوري على المصارف العاملة	56
الفصل الثالث : مهام مديرية الالتزام	**64**
المبحث الأول : المخاطر المصرفية وإدارتها	**65**
البيئة المصرفية ونشأة وتطور المخاطر	65
مفهوم المخاطر المصرفية	66
أنواع المخاطر المصرفية	67
قياس المخاطر المصرفية	91
المبحث الثاني : مدى كفاءة مديرية الالتزام في الحد من المخاطر المصرفية	**104**
الفصل الرابع : بعض تجارب إدارة الالتزام	**123**

المبحث الأول : تجارب إدارة الالتزام في بعض المصارف العربية والعالمية	**124**
تجربة بنك الائتمان الأوروبي	124
تجربة المملكة العربية السعودية	131
تجربة جمهورية مصر العربية	139
المبحث الثاني : واقع مديرية الالتزام ومهامها في الجمهورية العربية السورية	**149**
إدارة الالتزام في المصرف العقاري السوري	149
الفصل الخامس : الدراسة العملية	**154**
النتائج	**201**
التوصيات	**204**
المراجع	**206**

قائمة الأشكال

البيان	الرقم	الصفحة
وظائف المصارف التقليدية	1	15
عوامل نشوء البيئة المصرفية الحديثة والأزمات المالية العالمية	2	26
العرض والطلب على السيولة	3	31
استراتيجيات السيولة المصرفية	4	33
العوامل المؤثرة على مسؤوليات المصرف المركزي	5	39
أنواع الرقابة على أعمال المصارف	6	45
الوسائل المستخدمة من المصرف المركزي للرقابة على عمل المصارف	7	46
المخاطر المصرفية حسب الدكتور حماد	8	67
المخاطر المصرفية حسب بازل	9	68
المخاطر المصرفية حسب العمليات المصرفية من عمل الباحث	10	69
مخاطر العمليات المصرفية	11	83
مستويات توزع المخاطر التشغيلية	12	84
مقارنة بين الفجوة الموجبة والفجوة السالبة	13-14	100

تقسيم أنشطة المصرف حسب الأسلوب المعياري لقياس المخاطر التشغيلية	15	103
هيكلية مديرية الالتزام في المصرف العقاري	16	150

قائمة الجداول

البيان	الرقم	الصفحة
المخاطر الفرعية المسببة لمخاطر النزاهة	(1.4)	126
نطاق وظيفة الالتزام في أقسام مخاطر النزاهة	(2.4)	127
مقارنة بين التجارب الدولية	(3.4)	145
نتائج تحليل مخاطر السيولة للمصرف العقاري السوري	(1.5)	157
نتائج تحليل مخاطر الائتمان للمصرف العقاري السوري	(2.5)	161
جدول البيانات المالية اللازمة لتحليل الفجوة	(3.5)	163
تطورات معدلات أسعار الفائدة للمصرف العقاري	(4.5)	165
قياس مخاطر أسعار الفائدة	(5.5)	165
بيانات اختبارات الضغط للمصرف العقاري	(6.5)	169
تقييم وضع السيولة بعد الاختبار	(7.5)	196
تقييم وضع السيولة بعد الاختبار	(8.5)	196
تقييم وضع السيولة بعد الاختبار	(9.5)	197
تقييم وضع السيولة بعد الاختبار	(10.5)	198
جدول توضيح لمعدل الاحتياطي الإلزامي لدى المصرف العقاري	(11.5)	199
جدول توضيح نسبة كفاية الأموال الخاصة لدى المصرف العقاري	(12.5)	200
جدول توضيح متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل	(13.5)	200

رمز الجدول	
Data1,2009,a1	171
Data1,2009,b1	171
Test2009,1	171
Result2009,1	172
Data1,2009,a2	173
Data1,2009,b2	173
Test2009,2	173
Result2009,2	174
Data1,2009,a3	175
Data1,2009,b3	175
Test2009,3	175
Result2009,3	176
Data1,2009,a4	177
Data1,2009,b4	177
Test2009,4	177
Result2009,4	177
Data1,2009,a5	178
Data1,2009,b5	178
Test2009,5	178
Result2009,5	178
Data1,2010,a1	179
Data1,2010,b1	179
Test2010,1	179
Result2010,1	179
Data1,2010,a2	180
Data1,2010,b2	180
Test2010,2	180
Result2010,2	180

181	Data1,2010,a3
181	Data1,2010,b3
181	Test2010,3
181	Result2010,3
182	Data1,2010,a4
182	Data1,2010,b4
182	Test2010,4
182	Result2010,4
183	Data1,2010,a5
183	Data1,2010,b5
183	Test2010,5
183	Result2010,5
186	Data2,2009,a1
186	Data2,2009,b1
186	Test2,2009,1
186	Result2,2009,1
187	Data2,2009,a2
187	Data2,2009,b2
187	Test2,2009,2
187	Result2,2009,2
188	Data2,2009,a3
188	Data2,2009,b3
188	Test2,2009,3
188	Result2,2009,3
189	Data2,2009,a4
189	Data2,2009,b4
189	Test2,2009,4
189	Result2,2009,4
190	Data2,2009,a5

190	Data2,2009,b5
190	Test2,2009,5
190	Result2,2009,5
191	Data2,2010,a1
191	Data2,2010,b1
191	Test2,2010,1
191	Result2,2010,1
192	Data2,2010,a2
192	Data2,2010,b2
192	Test2,2010,2
192	Result2,2010,2
193	Data2,2010,a3
193	Data2,2010,b3
193	Test2,2010,3
193	Result2,2010,3
194	Data2,2010,a4
194	Data2,2010,b4
194	Test2,2010,4
194	Result2,2010,4
195	Data2,2010,a5
195	Data2,2010,b5
195	Test2,2010,5
195	Result2010,5

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

الفصل الثاني: دور المصرف المركزي في الرقابة على المصارف العاملة في سورية

المبحث الأول: الجهاز المصرفي وإدارته

المبحث الثاني: أدوات المصرف المركزي الرقابية على المصارف العاملة في سورية

الفصل الثالث: مهام مديرية الالتزام

المبحث الأول: المخاطر المصرفية

المبحث الثاني: مدى كفاءة مديرية الالتزام في الحد من المخاطر المصرفية

الفصل الرابع: تجارب بعض الدول في إدارة الالتزام

المبحث الأول: تجارب إدارة الالتزام في بعض المصارف العربية والعالمية

المبحث الثاني: مقارنة التجربة السورية مع بعض المصارف العربية والعالمية

الفصل الخامس: الدراسة العملية.

الإطار العام للدراسة

المقدمـــة (Introduction):

تعتبر إدارة المخاطر المصرفية من أهم الموضوعات التي يهتم بها المصرفيون على المستوى العالمي، وازدادت تلك الأهمية في الآونة الأخيرة مع توالي الأزمات المالية وما أحدثته من آثار سلبة على الاقتصاد العالمي ، وهنا أدركت الدول المتقدمة أهمية تفعيل الرقابة المصرفية بهدف تجنب مثل هذه الأزمات والتخفيف من وطأتها، ليس فقط في الدول التي حدثت وتحدث فيها هذه الأزمات، وإنما على المستوى المصرفي الدولي، هذا ما دفع الدول الصناعية الكبرى عن طريق بنك التسويات الدولية "BIS" للسعي إلى وضع قواعد آمنة وآليات مشتركة بين المصارف المركزية تضمن سلامة الأعمال المصرفية في دول العالم، وتقوم بالتنسيق مع السلطات الرقابية لتقليل المخاطر التي تتعرض لها المصارف، لأن الخلل في عمل المصارف يؤدي إلى خلل في أداء الاقتصاد الكلي، وانتقال الأزمات المصرفية لدول أخرى مما يؤثر على أداء الاقتصاد العالمي ككل، ويعتقد الخبراء بأن أحد أهم أسباب الأزمة المالية الأخيرة أو أزمة الرهن العقاري التي عصفت بالولايات المتحدة الأمريكية والتي انعكست آثارها المالية السلبية على كافة دول العالم هو عدم قيام إدارات المصارف بالتطبيق الكامل والصحيح لمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة ومعايير بازل II.

لقد أدركت[1] لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي أهمية الرقابة الداخلية للمصارف، وبدأ الاهتمام بضرورة تطبيق مفاهيم الحوكمة الحديثة والتدقيق الداخلي لدى المصارف، وبات الالتزام بالأنظمة والتعليمات والمعايير الدولية أحد أهم أسس وعوامل نجاح المؤسسات المالية والمصارف على حد سواء، لكونه يحافظ على سمعتها ومصداقيتها وعلى مصالح المساهمين والمودعين، ويوفر لها الحماية من العقوبات النظامية، وقد قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية في شهر نيسان عام ٢٠٠٥م باعتماد وإصدار الورقة الخاصة بوظيفة الالتزام في المصارف حيث طالبت اللجنة

(1) Basel Committee on Banking Supervision, Compliance and compliance function in banks, April 2005, Bank for International Settelments, p1.

بإحداث وحدات خاصة للالتزام في المصارف، ومن خلالها يقع على عاتق مجلس الإدارة والإدارة العليا مسؤولية كبيرة وهامة في متابعة توجهات المصرف المركزي، كما يتحمل كافة الموظفين العاملين بالمصرف مهامها ومسؤولياتها كل حسب صلاحياته والمهام المناطة به[1].

وتماشياً مع التوجه العالمي لحوكمة الشركات والمؤسسات المالية وتوجيهات مصرف سورية المركزي جاء قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٣٤ بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١٦ الخاص بإحداث مديرية مستقلة تحت اسم "مديرية الالتزام" تتبع مباشرة لمجلس إدارة المصرف بما يضمن استقلاليتها وحسن قيامها بعملها، وتكون مسؤولة عن مراقبة مدى التزام المصارف بالقوانين والأنظمة الصادرة من قبل المصرف المركزي بالتوازي مع توجهات الحكومة الرامية لخلق بيئة تنافسية اقتصادية.

[1] المنتدى السادس لإدارة الالتزام، فندق ديديمان، دمشق، سورية، ٢٠١٠.

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في أن مديرية الالتزام لا تستطيع حماية المصارف من مخاطر الإفلاس ويتفرع عن هذه المشكلة الأسئلة التالية :

١- هل يوجد علاقة يبن تطبيق المصارف السورية لتعليمات المصرف المركزي وبين حجم مخاطر السيولة؟

٢- هل يوجد علاقة يبن تطبيق المصارف السورية لتعليمات المصرف المركزي وبين حجم مخاطر الائتمان؟

٣- هل يوجد علاقة بين يبن تطبيق المصارف السورية لتعليمات المصرف المركزي وبين حجم مخاطر سعر الفائدة؟

٤- هل يوجد علاقة بين يبن تطبيق المصارف السورية لتعليمات المصرف المركزي وبين حجم مخاطر التشغيل؟

أهمية الدراسة (Importance):

تنطلق أهمية الدراسة من اعتبار أن مديرية الالتزام في المصارف أحد أسس وعوامل حمايتها ونجاحها، وذلك من خلال مساهمة هذه المديرية في:

١- تفعيل دور المصرف المركزي في الرقابة على أعمال المصارف العاملة ، وتوطيد العلاقة مع الجهات الرقابية.

٢- تعميق مفهوم ملاءة المصارف والارتقاء بأساليب إدارة المخاطر.

٣- المحافظة على سمعة المصارف ومصداقيتها وعلى مصالح المساهمين والمودعين، وتوفير الحماية من العقوبات المحتملة من الجهات الرقابية.

٤- إرساء مبادئ نهج الإدارة السليمة في المصارف.

٥- إيجاد الآليات والأطر التي تكفل مواجهة الجرائم وبوجه خاص مسؤوليتها عن مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٦- المحافظة على القيم والممارسات المهنية في العمل المصرفي.

أهداف الدراسة (objectives):

١- توضيح الإطار العام لدور الرقابة المصرفية التي يمارسها المصرف المركزي على أعمال المصارف السورية، ومحاولة فهم آليات تدخل المصارف المركزية في مراقبة النشاط المصرفي وإظهار الرابط بين المخاطر المصرفية بإدارة الالتزام.

٢- مواكبة التطورات العالمية والاهتمام بالرقابة والتدقيق وتقييم المخاطر لدى المصارف السورية من خلال الالتزام الأمثل بالقوانين والتعليمات.

٣- تقييم فعالية وواقع تطبيق المصارف العاملة في سورية لتعليمات المصرف المركزي بعد إنشاء مديرية الالتزام.

٤- إظهار مدى فعالية إدارة الالتزام في تخفيض المخاطر التي تواجهها المصارف السورية (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر التشغيل).

فرضيات الدراسة (Hypotheses):

لتحقيق أهداف البحث والتحقق من مشكلته، فقد قام الباحثة بوضع الفرضية الأساسية التالية:

لا تستطيع إدارة الالتزام الحد من المخاطر التي تتعرض لها المصارف السورية:

ويتفرع من الفرضية الأساسية أربع فرضيات فرعية هي:

١- لا تستطيع إدارة الالتزام تخفيض مخاطر السيولة التي تتعرض لها المصارف.

٢- لا تستطيع إدارة الالتزام تخفيض مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المصارف.

٣- لا تستطيع إدارة الالتزام تخفيض مخاطر سعر الفائدة التي تتعرض لها المصارف.

٤- لا تستطيع إدارة الالتزام تخفيض مخاطر التشغيل التي تتعرض لها المصارف.

منهجية الدراسة (research methodology):

سنعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي[١] للتعرف على ماهية القرارات التي أصدرها المصرف المركزي وكيفية تأثيرها على المصارف من خلال إنشاء مديرية الالتزام، حيث ستقوم الباحثةة بتحليل أي بيانات والوقوف على النتائج المستخلصة لتحديد فاعلية مديرية الالتزام (التقيد بالقوانين والأنظمة الصادرة من المصرف المركزي) في الحد من المخاطر التي تتعرض لها هذه المصارف.

علماً أن المنهج الوصفي التحليلي يقوم على دراسة ظاهرة معينة كما توجد في الواقع بناء على بيانات سابقة وتتم الدراسة كيفياً وكمياً[٢] بالتعريف الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها أما التعبير الكمي فيعطيها وصفاً رقمياً يوضح فيه مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى.

وسنستخدم المنهج المقارن لأخذ تجارب من بعض مصارف العالم حيال إنشاء مديرية الالتزام وأهم سبل الرقابة التي تمارسها المصارف المركزية ومقارنتها مع تجربة إنشاء إدارة الالتزام في سورية.

مجتمع وعينة الدراسة (Sample of research):

مجتمع البحث: هو المصارف الحكومية في سورية، حيث يتم تعريف مجتمع البحث بأنه كامل الأفراد أو الأحداث أو المشاهدات.

العينة: هي المصرف العقاري السوري، حيث يتم تعريف العينة على أنها مجموعة جزئية من مجتمع البحث يتم اختيارها بطريقة معينة[٣].

---

(1) Camm, Cochran, Fry, Ohlmann, Adnersong, Sweeney, Williams, Essentials of Business Analytics, Descriptive, predictive, prescriptive cengage learning, 2014, p14.

(2) B.A. Law, Microbiology and biochemistry, Second edition, Blackie Academic and professional, UK, London, 1997, p343.

(٣) عودة، أحمد سليمان وملكاوي فتحي، أساسيات البحث العلمي، عمان، اربد، مكتبة كتاني، ١٩٩٢، ص١٦٧.

مصادر بيانات الدراسة (Data Recourses):

اعتمد الباحثة في هذه الدراسة على البيانات التالية:

المصادر الأولية:

١- قرارات مجلس النقد والتسليف وقرارات المصرف المركزي.

٢- التقارير السنوية والبيانات التفصيلية للمصرف العقاري.

والتي قامت الباحثة بتحليلها من خلال النسب المالية لقياس المخاطر المصرفية وبرنامج (Excel) لاختبارات الضغط، لاستخلاص النتائج منها.

صعوبات الدراسة (Difficulties):

١- قلة المراجع العربية الحديثة، وعدم الشفافية في الحصول على بعض المعلومات.

٢- صعوبة في الحصول على بعض البيانات من المصارف أو عدم الشفافية في إعطاء بعض المعلومات والبيانات وخصوصا أنها تتعلق بمدى التزام المصرف بتعليمات المصرف المركزي.

الدراسات السابقة: (previous studies):

الدراسات العربية:

تم تقسيم الدراسات العربية إلى زمر كالتالي:

أولا: الدراسات العربية التي تناولت موضوع الرقابة المصرفية

١- **دراسة (اسلامبولي، مرام)، ٢٠٠٩**، استخدام مؤشرات لجنة بازل في رقابة مصرف سورية المركزي على المصارف السورية، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

وتدور هذه الدراسة حول جوانب وظيفة تقييم الأداء المصرفي وأهميتها في ظل الأخطار المصرفية التي تحيط بعمل المؤسسات المصرفية (مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية وغيرها)، مع التركيز على دور المصارف المركزية من خلال الصلاحيات الممنوحة لها.

وهدفت الدراسة إلى عرض وتحليل المؤشرات التي تطرحها لجنة بازل كّلها في إطار الرقابة المصرفية ولاسيما مؤشر كفاية رأس المال الوارد في اتفاقية بازل || ومن ثم تقييم إمكانية تطبيقها ودرجته من قبل مصرف سورية المركزي في إطار عمله الرقابي والإشرافي على المصارف العاملة في سورية جميعها من خلال الصلاحيات الممنوحة له في القانون الجديد لنظام النقد الأساسي، من خلال المقارنة بين التجارب العربية في تطبيق قرارات لجنة بازل للرقابة المصرفية خُلصت الدراسة إلى عدم وجود انسجام كامل بين مؤشرات لجنة بازل وخصوصية النظام المصرفي السوري وطبيعته، واعتمد البحث على الاستبيان للتطبيق العملي لهذه النتائج.

٢- **دراسة (حمني، حورية)**، ٢٠٠٥، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المنتوري، الجزائر

- ويتجلى الهدف الأساسي من هذه الدراسة في محاولة التعرف على مختلف آليات وأساليب الرقابة المصرفية التي يمارسها المصرف المركزي على المصارف التجارية، وتقييم فعاليتها وواقع تطبيقها في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بالرقابة الاحترازية والتي تعد أحدث وأهم أسلوب للرقابة المصرفية.

واستخلصت الدراسة إلى أن:

- كل أساليب وآليات الرقابة هي موضوع التطبيق، إلا أن فعاليتها اصطدمت بضعف السياسات النقدية المطبقة، وإن هذه الأساليب هي محل تطبيق تدريجي مراعية في ذلك ظروف وحالات المصارف الوطنية في الفترات السابقة والأعباء التي تحملتها في ذلك الوقت، ولهذا فهي تحاول أن تندمج تدريجيا في السياسة المتبعة حاليا والمتمثلة في سياسة الانفتاح أو اقتصاد السوق، حيث تقتضي هذه الأخيرة عناية خاصة برقابة النظام المصرفي، إذ لا يمكن التحدث عن تحرير الاقتصاد بدون إعادة صياغة النظام المصرفي والمالي من جهة، وتقوية وتعزيز الرقابة المصرفية خاصة بوضع قواعد احترازية من جهة أخرى.

٣- **دراسة (أحلام ، موسى)**، ٢٠٠٤، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر

هدفت الدراسة إلى:

- معرفة مدى مطابقة المعايير والقواعد الاحترازية والأنظمة الرقابية المعمول بها في الجزائر للمعايير والممارسات الدولية، وإبراز نقاط الضعف في السياسات الإشرافية إلى جانب توضيح معوقات البنوك الجزائرية في ما يخص تطبيق المقررات الجديدة لكفاية رأس المال.
- إظهار التحديات والتهديدات التي ستواجه السلطات الإشرافية والبنوك على حد السواء للالتزام بالمعايير الدولية في مجال الرقابة والتسيير الاحترازي لقطاع البنوك، ومعرفة الاتجاه الذي سيأخذه الجهاز المصرفي الجزائري في الأفق القريب للتكيف مع معايير لجنة بازل الدولية.

واستخلصت الدراسة إلى أن:

- تتمثل آليات رقابة البنك المركزي على أعمال المصارف عموما في تدخله للتأثير على حجم الكتلة النقدية ومسار الائتمان في الاقتصاد وكذا السيطرة على السيولة المصرفية، من خلال استخدام مجموعة من الأدوات النقدية، التي أثبت الواقع تراجع فعالية المباشرة منها لصالح تلك غير المباشرة. هذا إلى جانب السهر على احترام المصارف لمجموعة القواعد والشروط الاحترازية التي تستهدف رفع الكفاءة وترشيد الأداء.
- كثير من الجهود التي تبذل حاليا في الدول النامية بما فيها الجزائر لتقوية الأنظمة التشريعية والرقابية المتعلقة بالأجزاء المختلفة من النظام المالي والمصرفي، ولكن فعالية هذا التشريع والقواعد التنظيمية السائدة ضعيفة بالمقارنة مع الممارسات الدولية، كما أن الأمر يعتمد على كيفية تطبيق النظام عملياً، وهذا بدوره يعتمد إلى حد كبير على نوعية الرقابة والإشراف.

ثانياً: الدراسات العربية التي تناولت موضوع إدارة المخاطر:

دراسة (شاهين، صباح) ،٢٠١١، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، وهذه الدراسة تمت على امتداد سلسلة زمنية من عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٨ وشملت عينة مكونة من ١٢ مصرفا فلسطينياً، وهدفت هذه الدراسة إلى:

- دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي للمصارف التجارية العاملة في فلسطين.
- الوقوف على مخاطر الأداء المصرفي في البنوك العاملة في فلسطين.
- التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي من خلال تحليل العوامل المؤثرة عليها.

ترتبط هذه الدراسة مع دراستنا من خلال الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المترتبة على المصارف والعلاقة مع درجة الأمان للمصرف.

مع العلم أنه لا يوجد دراسات عربية تناولت موضوع إدارة الالتزام

الدراسات الأجنبية:

1. **Giuliana Birindelli, Paola Ferretti, compliance function in Italian banks: organizational issue, Journal of Financial Regulation and Compliance, research paper, 2013.**

وظيفة الالتزام في المصارف الإيطالية، دراسة تنظيمية، ورقة عمل، مجلة الأنظمة المالية والالتزام.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مهام إدارة الالتزام في المصارف الإيطالية ونقاط القوة والضعف فيها مع تحديد عمل إدارة الالتزام مع عمل إدارة التدقيق الداخلي لتجنب التداخل بين المخاطر التشغيلية ومخاطر الالتزام وقد خلصت الدراسة إلى تحديد وفصل مهام الالتزام عن مهام التدقيق الداخلي مع تحديد النقاط المشتركة في عمل الإدارتين عن طريق استبيان يوضح فيه التنظيم الداخلي للمصارف وتسلسل ورود المعلومات داخل الإدارات.

2. **Wassim Shahin, Compliance with international regulation on AML/CFT: the case of banks in Lebanon, 2013.**

الالتزام للأنظمة الدولية في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، دراسة المصارف في لبنان.

والغرض من هذه الدراسة هو تسليط الضوء وتحليل تجربة المصارف العاملة في لبنان بالتزامها للنظام الدولي في مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب حيث تعرض هذه الدراسة سياسات الالتزام للقطاع المصرفي اللبناني والتي تهدف إلى تحقيق استراتيجية عالمية لمكافحة غسل الأموال.

وخلصت إلى النتائج التي تؤكد فعالية إدارة وسياسات الالتزام في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال النهج الذي تتبعه المؤسسات المالية وهو المزيج بين توصيات الـ (FATF) والتعاون بين الدول على شكل معاهدات واتفاقيات وعمليات التنسيق بين المصرف المركزي والمصارف العاملة في الالتزام بجميع النظم المالية والمصرفية وتسليط الضوء على مصادر نمو الودائع واستخدامات الأموال.

3. **Giuliana Birindelli, Paola Ferretti, compliance risk in Italian banks, Research paper, Journal of Financial Regulation and Compliance, 2008.**

مخاطر الالتزام في المصارف الإيطالية، ورقة بحث، مجلة الأنظمة المالية والالتزام.

والغرض من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على نتائج دراسة استقصائية عن ممارسات الالتزام في المؤسسات المالية الإيطالية (المصارف والفروع في المصارف الأجنبية) من خلال استبيان منظم ومرتب إلى عدة أقسام: معلومات عامة عن الالتزام، مخاطر الالتزام، مهام موظفي الالتزام وتقييم أدائهم.

وخلصت الدراسة من خلال الاستبيان على وجود اعتراف حقيقي بدور إدارة الالتزام في تحسين سمعة المصرف وتبين في الاستبيان أيضا أن هناك مصارف لا تعترف بإدارة الالتزام بشكل مباشر وإنما تقوم إدارة المراجعة الداخلية لديهم بمهام إدارة الالتزام وهذا يجعلهم يولون اهتمام أقل بالنسبة لمخاطر الالتزام بالنسبة للفروع والمصارف التي تعترف رسميا بإدارة الالتزام في فروعها وبينت

الدراسة دور السلطات الرقابية في تحقيق إدارة فعالة وكفؤ لمخاطر الالتزام من خلال توجيه مبادئ واضحة للمصارف بشأن إدارة الالتزام ومتابعة التزام المصارف بهذه المبادئ.

4. **Aslı Demirgüç-Kunt, Enrica Detragiache, and Thierry Tressel, Banking on the Principles:Compliance with Basel Core Principles and Bank Soundness, World Bank Policy Research, Working Paper, 2006.**

الالتزام لمبادئ بازل || الأساسية وسلامة المصرف، ورقة عمل، البنك الدولي.

وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح ما إذا كان الالتزام بمبادئ بازل الأساسية للإشراف المصرفي الفعال يعزز من سلامة المصرف، حيث وجدت الدراسة علاقة ايجابية وقوية ما بين سلامة المصرف والالتزام بتحقيق مبادئ بازل في الإشراف المصرفي ، وأن البلدان التي تلزم المصارف العاملة لديها بتقديم تقارير دورية ومنتظمة تتضمن بيانات مالية دقيقة إلى الجهات الرقابية وصانعي السوق، تكون أكثر سلامة وقوة حسب مقاييس (موديز) لتصنيفات القوة المالية[1]، وأكدت الدراسة على أهمية وجود عنصر الشفافية في المصارف لتعزيز فعالية عمليات الإشراف المصرفي وتعزيز انضباط السوق.

مميزات الدراسة عن الدراسات السابقة: تعد هذه الدراسة من أول الدراسات العربية التي تناولت موضوع إدارة الالتزام من حيث هيكلها ومهامها وآلية العمل فيها بشكل تفصيلي مع التطرق إلى تأثير وجود إدارة الالتزام في المصارف على المخاطر ودرجة المخاطر المصرفية، وتتميز هذه الدراسة بجانب تطبيقي يتناول أهم النسب والمعايير المالية المطبقة عالميا لقياس أهم المخاطر التي تعاني منها المصارف ودور إدارة الالتزام للحد منها، فكانت هذه الدراسة نقطة هامة للبدء بدراسة إدارة الالتزام على مستوى أوسع تماشيا مع الدراسات العالمية التي تخصص بحوث كثيرة لبيان أهمية إدارة الالتزام وربط هذه الإدارة مع جميع مجالات وخطوط أعمال المصرف.

[1] مقاييس (Moody`s) لتصنيفات القوة المالية.

الفصل الثاني
دور المصرف المركزي في الرقابة على المصارف العاملة في سورية

المبحث الأول : الجهاز المصرفي وإدارته	1- Concept and Management of Banking System
المبحث الثاني: أدوات المصرف المركزي الرقابية على المصارف العاملة في سورية	2- The regularity Instruments of the central bank of Syria on banks

المبحث الأول:

الجهاز المصرفي وإدارته

أولاً: الجهاز المصرفي

يمكن تعريف المصارف على أنها مؤسسات مالية تعمل دور الوسيط في الاقتصاد بحيث تقوم بتجميع المدخرات الفائضة وتحويلها للأطراف التي تعاني من نقص في الأموال. ومن خلال التعريف فإن المصارف تقوم بقبول مختلف أنواع الودائع من المدخرين ومن ثم إقراض هذه الأموال للجهات التي تحتاج للأموال، وقد تكون القروض شخصية أو تجارية أو عقارية كل حسب اختصاص المصرف[١].

المصرف[١].

وبذلك يكون الجهاز المصرفي نظاماً يضم جميع المؤسسات المالية والقوانين والأنظمة التي تعمل في ظلها هذه المؤسسات، وهذه المنظومة هي وليدة تطور اقتصادي واجتماعي، فمع نمو النشاط الاقتصادي، وتطوّر التجارة من نظام المبادلات (المقايضة)[٢] إلى ظاهرة ظهور الفائض التي أدت إلى ظهور فكرة النقود ، بدأت ظاهرة إيداع النقود لدى جهة تكون على درجة عالية من الثقة والأمان وبشروط تضمن حقوق المودع وتحقق له نسبة ربحية وبالتالي فهي تقوم بإعادة توجيه هذه الودائع وإقراضها لمختلف القطاعات العائلية والحكومية وقطاعات الأعمال بمختلف أحجامها وطبيعة أعمالها وآجال القروض المراد أخذها[٣]، وبهذا تحقق نهضة اقتصادية وتدير عجلة الاقتصاد بفعالية. [٤]وكانت المصارف على اختلاف أنواعها تحقق ربحيتها من خلال الفرق بين الفائدة التي تدفعها على الودائع والفائدة التي تحصلها من القروض، وفي العقود الأخيرة تطورت وظائف المصارف وتنوعت مصادر الربحية لديها مع تطور وتزايد الخدمات المصرفية مثل التأمين المصرفي والتأجير التمويلي وخدمات الوساطة وغيرها.[٥]

---

(١) د. النحلة، مروان، بحث في قياس وتحليل وإدارة المخاطر المالية، ٢٠١٠، ص٢.

(٢) د.شرف كمال، د.أبو عراج هاشم، النقود والمصارف، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، الطبعة الثانية ٢٠٠٤، ص١٥٥.

(٣) د. الشعار، نضال، أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي، الجندي للطباعة والنشر، ٢٠٠٥، ص١٠٩.

(٤) رمضان زياد، جودة محفوظ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦، ص٣.

(٥) د. النحلة، مروان، مرجع سابق، ص٢.

وبذلك تكون المصارف عصب الاقتصاد، إذ أنها تمثل المصدر الأساسي للائتمان أو ما نسميه الأموال الجاهزة للإقراض، وهذا فضلاً عن دورها كوسيط في تسوية وإتمام الصفقات والعمليات المالية.

ثانيا: وظائف المصارف

تعتبر الخدمات المصرفية من أهم النشاطات الذي تلعب دوراً مهماً في اقتصاد أي دولة، فزيادة الطلب على تلك الخدمات يدل على درجة التقدم الاقتصادي للبلد، وعرضها يحقق رفاهية للمجتمع، وتتأثر الخدمات المصرفية بالتطورات الاقتصادية العالمية (كالتطورات التكنولوجية وظهور العولمة للأسواق المالية وتحرير الخدمات المالية وغيرها)، وهنا سنحدد أهم الخدمات المصرفية التقليدية والخدمات المصرفية الحديثة للمصارف[١].

الخدمات المصرفية التقليدية:

يمكن تلخيص الوظائف[٢] الكلاسيكية للمصارف بالشكل التالي[٣]:

---

[١] د. غزازي، عمر، بحث في الخدمات المصرفية في ظل التحولات العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، ٢٠٠٨، ص٢٣.

[٢] يندرج تحت تسمية وظائف المصرف الخدمات التي تقدمها المصارف للعملاء.

[٣] د. المقدادي، عادل علي، عمليات البنوك وفقا لقانون التجارة العماني، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٦.

الشكل رقم (١): لتوضيح وظائف المصارف التقليدية.

المصدر: من إعداد الباحثة.

الخدمات المصرفية الحديثة:

حدثت تطورات جوهرية على مستوى الاقتصاد العالمي وخصوصا على القطاع المصرفي، فقد تميز هذا القطاع بالسرعة في المعاملات ومواكبة التطورات المحلية والعالمية وذلك لأجل زيادة معدلات الربحية في أعماله وترشيد التكاليف والأعباء المترتبة عليه.

فقد أصبح لزاما على المصارف الأخذ بمجموعة من الأدوات والخدمات والتي تحقق له التميز في السوق المصرفية وإدخال التطورات التكنولوجية على الخدمات السابقة لديه لتميزها عن مثيلاتها في

المصارف الأخرى، وعلى ذلك يمكن إجمال جملة التطورات الحديثة في مجال الخدمات المصرفية كما يلي:[١]

١- تقديم الخدمات الاستثمارية للمتعاملين:

لوحظ مؤخراً أن المصارف أصبحت تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة لعملائها عند إنشاء مشاريع، حيث إنّ المصرف يقدّم الدراسة كاملة من تحديد الحل الأمثل للتمويل المطلوب وطريقة السداد والتحصيل، مقابل عمولة يتقاضاها من العميل[٢].

وبهذا نرى أن التنافس بين المصارف أصبح يعتمد على كفاءة المسؤولين بالمصرف وكفاءة مسؤولي الدراسات في تقديم الخدمات الجيدة والمبتكرة للمتعاملين معهم من أجل مشاريعهم[٣].

٢- خدمات إدارة الأعمال والممتلكات:

٢-١ خدمات الإدارة الشخصية للأموال والممتلكات ، مثل فتح حسابات للورثة أو حسابات الأطفال وتحصيل فواتير الكهرباء والماء وغيرها.

٢-٢ خدمات إدارة الأعمال التجارية للأموال والممتلكات، وذلك من خلال قيام المصرف بإدارة المحافظ المالية للأفراد والشركات واستثمارها والمحافظة على الأموال والممتلكات، ومع تزايد طلب العملاء على الاستثمارات مرتفعة العائد ومنخفضة المخاطر، بدأت المصارف بتقديم خدمات الاشتراك بصناديق الاستثمار المتنوعة ومرتفعة العائد[٤].

٣- ادخار المناسبات[٥]:

تشجع المصارف العملاء أن يقوموا بالادخار عن طريق المصرف وذلك لمواجهة نفقات الدراسة الجامعية أو الزواج أو الاصطياف مع وجود نسبة فائدة لهذه المدخرات ويمنح المصرف تسهيلات

---

[١] د.سعيدي وصاف، د. عتيقة وصاف، الصناعة المصرفية والتحولات العالمية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات –، ٢٠٠٧، ص٢٩٧.

[٢] ميهوب، سماح، بحث في الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المنتوري، الجزائر، ٢٠٠٥.

[٣] رمضان زياد، جودة محفوظ، مرجع سابق، ٢٠٠٦، ص١٧.

[٤] د. الشعار، نضال، مرجع سابق، ٢٠٠٥، ص١١٣.

[٥] رمضان زياد، جودة محفوظ، مرجع سابق، ٢٠٠٦، ص١٨.

ائتمانية تتناسب مع حجم المدخرات، وهذا النوع من الخدمات هام ومربح جداً بالنسبة للمصرف، إذ أن ادخار العملاء يزداد نتيجة التراكم على فترات دورية حتى تحل المناسبة، وغالباً لا يؤثر السحب على موارد المصرف وذلك لاختلاف مواسم المناسبات وتنوع المدخرات.

٤- وسائل الدفع الإلكترونية:

وهي من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة، وتقوم هذه الخدمة على مبدأ البطاقات البلاستيكية، حيث يمنح المصرف هذه البطاقات للعملاء، وتحتوي على معلومات اسم المتعامل ورقم حساباته، ويستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم حاجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة إلى حمل مبالغ كبيرة من الأموال التي قد تتعرض للسرقة أو الضياع أو التلف[١]، وتقسم هذه البطاقات المصرفية إلى قسمين:

بطاقات غير ائتمانية وبطاقات ائتمانية.

٤-١ البطاقة غير الائتمانية (بطاقات الخصم)[٢]: Debit Card

وهي البطاقات التي تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى المصرف في صورة حسابات جارية لمقابلة المسحوبات المتوقعة للعميل حامل البطاقة، حيث تسمح له بتسديد مشترياته، ويتم السحب في المصرف مباشرة عكس البطاقات الائتمانية، فإن العميل يحول الأموال العائدة له إلى المكان الذي اشترى منه عند استعماله لهذه البطاقة[٣].

٤-٢ البطاقة الائتمانية: Credit Card

يحق للعميل بموجب هذه البطاقة الحصول على ائتمان متفق عليه مع المصارف[٤] ويتم استخدام هذه البطاقة بالمحلات التجارية المتعاقدة مع المصرف ويقوم العميل بسداد هذا الائتمان ضمن فترة زمنية معينة (٢٥ يوم عادة)، دون أن يدفع أية فوائد إذا قام بالسداد خلال هذه الفترة، وإذا تجاوزها يترتب عليه فائدة معينة ١.٥% شهرياً على الرصيد المتبقي بدون سداد، ويقوم المصرف بأخذ عمولة

---

(١) رابح، عرابة، دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد ٨، ٢٠١٢، ص١٦.

(٢) د.شفيق عبد المنعم مدخل في إدارة البنوك في كلية التجارة جامعة بنها، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ص٩.

(٣) بن عمارة، نوال، بحث في وسائل الدفع الالكترونية (الواقع والتحديات)، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر ،٢٠١٠، ص٢.

معينة من المحلات التجارية التي غالبا ما تحقق ربحاً ملحوظاً عن طريق زيادة مبيعاتها عن طريق هذه البطاقات.

وتقسم البطاقة الائتمانية إلى عدة أنواع أهمها:

٤-٢-١ بطاقة الائتمان العادية: وهي النوع الأغلب، ويستخدم في الشراء من المحلات التجارية والحصول على الخدمات والسحب النقدي من أجهزة الصرف الآلي أو من المصارف المشتركة في عضوية البطاقة.

٤-٢-٢ بطاقة السحب النقدي الالكتروني: ويستخدم هذا النوع من البطاقات فقط في عملية سحب النقود من أجهزة الصرف الآلي أو من المصارف المشتركة في عضوية البطاقة وممكن أن تكون هذه البطاقات محلية أي يكون نطاق استخدامها ضمن حدود الوطن أو ممكن أن تكون دولية أي يمكن استخدامها في جميع أنحاء العالم وبجميع العملات.

٤-٢-٣ بطاقة ضمان الشيك: وهي بطاقات تصدرها المصارف لعملائها ليقدموها عند دفع مستحقاتهم بشيكات مسحوبة على المصرف للتأكد من أن الشيك ستصرف قيمته عند تقديمه للمصرف.[١]

وغالباً ما يحقق المصرف بالتعامل بالبطاقة الائتمانية عدة مزايا أهمها: ارتفاع رقم توظيف المصرف لأمواله، وضمان جزء كبير من الأفراد المستفيدين من البطاقة كمتعاملين دائمين للمصرف وارتفاع ودائع المصرف[٢]، ولكن يوجد عدة مشاكل للبطاقة الائتمانية نلخصها بما يلي:

- التكاليف العالية المترتبة على المصرف نتيجة صنع هذه البطاقات وتوزيعها على العملاء الذين لن يستعملوها والخسائر الناتجة عن سوء الأمانة من قبل العملاء.
- حوادث السرقة واستعمال البطاقة من قبل السارقين وعدم قدرة المصرف على تحصيل الديون من العميل.

---

[١] رابح، عرابة، دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد ٨، ٢٠١٢، ص١٦.

[٢] وذلك لأنه يجب على المحلات التجارية المشتركة مع المصرف فتح حسابات ودائع مع المصرف لتسهيل أعمالها.

- احتمال عدم الدقة من قبل المصرف، فهذا يؤثر على عمل المصرف مهما صغر هذا الاحتمال.
- المنافسة من قبل المصارف الأخرى والمؤسسات الأخرى التي تصدر البطاقات الخاصة بها (كمحطات البنزين، شركات الطيران).
- التسهيلات الائتمانية المقدمة للعملاء مقابل البطاقات تشكل خطراً على المصرف إذ إن ازدياد حجم التعامل بالبطاقات أدى إلى ازدياد حجم التسهيلات المقدمة للعملاء الذين يستخدمون هذه البطاقة، وبالتالي سوف يضطر المصرف إلى تخفيض استثماراته الأخرى وانخفاض أرباحه ولنجاح استخدام نظام البطاقة الائتمانية يمكن تلخيص مقومات أو شروط النجاح بما يلي:[١]
- ارتفاع عدد المتعاملين: لأنّ المصرف يعتمد في الربح من البطاقة على ارتفاع حجم المبيعات وذلك بارتفاع عدد المتعاملين.
- التأكد من ملاءة وسمعة المعاملين قبل منحهم البطاقات.
- ارتفاع عدد المحلات التجارية المشتركة مع المصرف.
- نظام رقابة محكم.
- البساطة في استعمال البطاقة وإجراءات التقدم للحصول على البطاقة.

٥- إدارة ممتلكات وتركات العملاء وإنشاء إدارات الأمانة المسؤولة عن تخطيط برامج التقاعد[٢]:

وهي خدمة تقدمها المصارف في الولايات المتحدة لعملائها الأثرياء، حيث يقوم المصرف بإدارة أموال أولادهم القصَّر وممتلكاتهم بعد وفاتهم أو أثناء حياتهم إلى أن يبلغوا سن الرشد أو أن يستفيد العملاء من خبرة المصرف في إدارة الأموال والممتلكات، وقد ظهرت هذه الخدمة مؤخراً في المصرف الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار في الأردن وتزايدت خدمات الأمانة (Trust)[٣] لدى المصارف، وهذه الخدمات تهتم بتخطيط تقاعد (معاش) الأفراد بعد تناقص مساهمة الدولة في

---

[١] د. حسن، محروس، إدارة المنشآت المالية الجزء الأول البنوك التجارية، ص٣٩.

[٢] رمضان زياد، جودة محفوظ، مرجع سابق، ص٢٣.

[٣] د. الشماع خليل، أساسيات العمليات المصرفية.

هذا النشاط وانتقاله إلى القطاع الخاص، وشكلت المصارف بما يسمّى إدارة الأمانة وهي وحدة مسؤولة عن إدارة موجودات العملاء المخصصة للتقاعد وحمايتها، ولا تظهر هذه الموجودات في الميزانية العمومية للمصرف لأن الأخير محتفظ بها كأمانة لديه[١].

٦- تكنولوجيا المعلومات في المصارف[٢]:

يشهد الاقتصاد العالمي تطوراً كبيراً في تكنولوجيا المعلومات، وقد غدت الثورة التكنولوجية عاملاً مهماً في تطور أعمال وخدمات المصارف عبر تطور الاتصالات (الاتصال عبر الفاكس والبريد الالكتروني والتلفون والمحمول والانترنت)، ويعتبر عنصر الانترنت من أهم عناصر التطور التكنولوجي حيث أتاحت للمصارف التوسع في تقديم الخدمات إلى من يتعذر عليهم الوصول إليها، وتقليص تكاليف العمليات، وتحسين الفاعلية، وتقديم خدمات مصرفية مباشرة، وعلى الجانب الآخر، فقد استفاد العملاء أيضا من الخدمات المصرفية الفعالة بتكاليف أقل نسبيا مع تنويع خيارات قنوات التوزيع لتقديم الخدمات، وهنا يمكننا القول أن تكنولوجيا المعلومات أفرزت مزيجاً متكاملاً من الخدمات المصرفية الجديدة والمبتكرة عبر ما يسمّى بالقنوات المختلفة لتسويق الخدمات المصرفية[٣].

وتتمثل **أهم قنوات التوزيع الالكترونية التي تستخدمها البنوك:**

٦-١ ماكينات الصرف الآلي (ATM): وهي تعتبر من أول الخدمات المصرفية الالكترونية والتي أصبحت الآن من المقومات الأساسية للمصارف[٤]، حيث **أن** معظم عملاء المصرف الذين تقل أعمارهم عن ٦٠ سنة يستخدمون ماكينات الصراف الآلي نظرياً (Formally)، وماكينات الصراف الآلي عبارة عن أنظمة صرف مبرمجة وهي تقدم خدمات مصرفية محدودة مثل سحب مبالغ، إيداع

(1) H.RMachiraju, Modern Commercial Bank, second edition, copy right 2008 New Age International, p54.

(٢) د.شفيق عبد المنعم مدخل، مرجع سابق، ص١٠.

(3) Timothy W. Koch, S. Scot MacDonald, Bank Management 7e, southwestern cengage learning, 2010, p24-25.

(4) Jayaram , Kondabagil, Risk Management in Electronic Banking, Concepts and Best Practices, copy right by john wiley and sons, 2007, p 3- 4

مبالغ، كشف رصيد حسابات الشيكات من دون تخاطب مباشر بين الأفراد والبنوك وتتم هذه العملية عن طريق شرائح بلاستيكية.[١]

٦-٢ نقاط البيع الإلكترونية (Epos): هي إحدى قنوات الدفع الإلكترونية وتعتمد في أساسها على توفر جهاز نقاط البيع والذي باستخدامه يتم التحويل الإلكتروني للأموال وكذلك يسمح لصاحب بطاقة الصرف الآلي أو بطاقات الائتمان أن يسدد قيمة مشترياته من المحلات التجارية بتحويلها من حساب صاحب البطاقة إلى حساب صاحب المحل التجاري الذي تمت فيه عملية الشراء.

٦-٣ الصيرفة عبر الإنترنت Internet (online) Banking: أو الصيرفة الالكترونية "وهي مصطلح عام لعملية يمكن بواسطتها للعميل القيام بعمليات مصرفية الكترونيا من دون زيارة الفرع ويشمل هذا المصطلح الأنظمة التي تمكن عملاء المصارف، سواء أفراداً أو شركات، من الوصول إلى حساباتهم أو تنفيذ عملياتهم أو الحصول على معلومات تتعلق بمنتجات وخدمات مالية عبر شبكة عامة أو خاصة بما في ذلك شبكة الانترنت".[٢]

وحاليا يقدم نظام الصيرفة الالكترونية خدمات واسعة للعملاء وأهمها:[٣]

- ✓ طلب معلومات تفصيلية عن جميع الحسابات الشخصية للعملاء من حسابات جارية وحسابات ائتمانية وغيرها.
- ✓ تحويل حسابات البطاقات حيث تمكن هذه الخدمة العميل من تحويل دفعة إلى حساب بطاقة ائتمانية لعميل آخر.
- ✓ التداول بالعملات الأجنبية عن طريق المصرف، والاستفسار عن معلومات التداول وفقا لأسعار العملات الأجنبية التي يقدمها المصرف آنيا على شبكة الانترنت.

---

(١) د. حسن، محروس، إدارة منشآت مالية الجزء الأول البنوك التجارية، القاهرة ، مكتبة عين شمس ،ص٤٢.

(٢) قواعد الخدمات المصرفية الالكترونية، مؤسسة النقد العربي السعودي، إدارة التقنية البنكية، ٢٠١٠، ص٤.

(3) Impact of E-Banking on Traditional Banking Services, Shilpan Vyas, Shanghai University, p2.

- ✓ حسابات تحويل الأوراق المالية المصرفية حيث يمكن للعميل تحويل دفعات من حساب الادخار لديه عن طريق بطاقة الائتمان الخاصة للعميل إلى حساب رأس المال المساهم في شركة أوراق مالية، ويمكنه الاستفسار عن رصيده الحالي في الوقت نفسه.

٦-٤ الصيرفة عبر المحمول Mobile Banking: وهي خدمة حديثة تقدمها المصارف وقد أخذت بالتزايد في السنوات الأخيرة وتقوم هذه الخدمة على أساس استخدام المحمول في دخول العملاء إلى حساباتهم المصرفية وحسابات بطاقاتهم الائتمانية والحسابات المالية الأخرى، ومن خلالها يتمكن العميل من أخذ المعلومات الكاملة عن حساباته في المصرف والقيام بعمليات الدفع وتحويل الأموال، ويمكن استخدام هذه الخدمة عن طريق صفحة ويب أو تطبيق يتم تحميله على الهواتف الذكية، وقد بلغت نسبة استخدام الخدمات المصرفية عن طريق المحمول في الولايات المتحدة الأميركية عام ٢٠١٢ نسبة ٢٨% بينما كانت النسبة ٢١% في عام ٢٠١١.[1]

والصيرفة عبر المحمول هي شبيهة للصيرفة عبر شبكة الانترنت ولكن يتم تنفيذ العمليات المراد بها من قبل العملاء عن طريق المحمول.

ثالثاً: البيئة المصرفية وانعكاس تطوراتها على الأزمة العالمية:

١- البيئة المصرفية في فترة السبعينات إلى التسعينات:

ساعدت عدة عوامل على تحقيق الاستقرار للبيئة المصرفية في السبعينات، إذ كانت الصناعة المصرفية تخضع للتنظيم القانوني الشديد، وكانت العمليات المصرفية التجارية تقوم على أساسها بتجميع الموارد ومنح الائتمان، وسهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة ومستقرة، واهتمت الهيئات التنظيمية بسلامة الصناعة المصرفية والسيطرة عليها وانحصرت المخاطر المصرفية في تلك الحقبة على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

(1) Consumer and Mobile Financial Services, Board of Governors of The Federal Reserve System , 2013, p7.

وقد بينت دراسة تجريبية قام بها (kaminsky, reihart) بعنوان:

(the twin crises :the cause of banking and balances of payment problems)[1]

عن الأزمات المصرفية، ضمت الدراسة ٢٠ دولة من الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا وآسيا والشرق الأوسط في فترة السبعينات إلى التسعينات وخلصت إلى أن الأزمات المصرفية والمالية نادرة بسبب الرقابة المحكمة على الجهاز المصرفي وأن تصاعد ظهور الأزمات ترافق مع التطورات التي شهدتها البيئة المصرفية وموجات التحرير المالي.

٢- البيئة المصرفية الحديثة:

تعرضت البيئة المصرفية لموجات من التغير والتطور وذلك بتطور الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف حيث تحول نشاطها من تقديم الخدمات التقليدية المحصورة بقبول الودائع ومنح الائتمان داخل الدولة إلى توسيع منتجاتها وتنويع خدماتها ودخولها في جميع القطاعات ومجالات الاستثمار[٢].

ويعزى هذا التطور للتطور الاقتصادي للعالم الذي فرض على المصارف مواكبته من خلال تقديم الخدمات المناسبة.

ويمكن تلخيص أهم عوامل تطور البيئة المصرفية بما يلي:

٢-١ توسيع تركيبة المنتجات والخدمات المالية (تحدثنا عنها في فقرة الخدمات المصرفية الحديثة).

٢-٢ الثورة التكنولوجية: وذلك باستحداث الشبكات الالكترونية التي تنظم تنفيذ العمليات والمنتجات والخدمات المصرفية، ومن أهم الأمثلة عليها الصيرفة الالكترونية كاستخدام أجهزة الصراف الآلي، وأجهزة نقاط البيع التي تزيد من سهولة وسرعة تبادل العمليات، وقد انعكس هذا الأمر على تزايد التكاليف الثابتة لشراء الأجهزة الملائمة وانخفاض التكاليف المتغيرة التي تضم الموارد البشرية.

---

(1) GRACIELA L. KAMINSKY AND CARMEN M. REINHART, The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance-of-Payments Problems, 1999, National Bureau of Economic Research

(٢) أ. الكردي، أحمد جامعة الأزهر، كلية التجارة، مقال عن بعض الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمات المصرفية.

٢-٣ العولمة: وهي من أهم العوامل التي خلقت الحرية الواسعة لحركة السلع والمنتجات والخدمات ورؤوس الأموال والموارد البشرية والشركات عبر الحدود، حيث سمحت العولمة للمصارف بتعدي نشاطاتها للحدود الإقليمية والمنافسة بالخدمات التي تقدمها خارج حدودها، ومع توجهات التحرر المالي والثورة التكنولوجية حققت العولمة أهدافها بوصول المنتجات والخدمات بأقل التكاليف وبسرعة إلى مختلف أنحاء العالم[١].

٢-٤ التحرير من الرقابة: برز التوجه العالمي نحو التحرير من أنظمة الرقابة المحلية والدولية والتحرر المالي من الأنظمة التقليدية بدرجات متفاوتة بين الدول وشمل: إلغاء الرقابة على التحويل الخارجي، رفع سقوف الفائدة أو إلغائها على الودائع، تحرير سعر الصرف، تسهيلات الإقراض للوسطاء الماليين الأساسيين كالمصارف، تخفيض الضرائب، زيادة التعامل مع المصارف الأجنبية[٢].

٢-٥ احتدام المنافسة: أدى التحرير من الرقابة وابتداع (Innovation) الأدوات الجديدة وتقليص التعامل بالخدمات التقليدية والتطور التكنولوجي إلى زيادة حدة المنافسة بين المصارف لتشمل المؤسسات المالية غير المصرفية، فأصبحت هذه المؤسسات تتوسع في أعمالها وتبتدع خدمات جديدة تنافس بها المصارف مثل (الدخول في سوق الأوراق المالية والمتاجرة بالأسهم والسندات تماشيا مع توجهات الأفراد والشركات في الاستثمار).

٢-٦ الاندماجات والحيازات: يعتبر الاندماج المصرفي أحد متغيرات العولمة وتسعى المصارف إلى الاندماج مع بعضها البعض للوصول إلى درجة عالية من الكفاءة في عملياتها من تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح، وتحقيق النمو، وزيادة الحصة السوقية للمصرف في السوق المصرفية المحلية والعالمية وقد تعمد المصارف إلى الاندماج مع مؤسسات مالية غير مصرفية، مثل (شركات التأمين، منشآت الاكتتاب، منشآت الأوراق المالية، شركات البطاقات الائتمانية[٣])، لرفع مركزها التنافسي.

---

(1) Matthews, Kate, Thompson, John, The Economics of Banking, Copyright, 2005, John Wiley & Sons, chapter 1, p7

(٢) مرجع سابق، ص٥-٦.

(3) Suresh, Padmalata, Paul, Justin, Management of Banking and Financial Services, Second Edition, copy right 2010, Dorling Kindersley, chapter twenty, p540.

٢-٧ **التوريق:** وهو عملية تحويل القروض إلى سندات وأوراق دين قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية ومن أهم أسباب لجوء المصرف إلى التوريق:

أ- الانخفاض في أسعار الفائدة طويلة الأجل مما أدى إلى سهولة توريق القروض استناداً إلى أدوات دين طويلة الأجل.

ب- انتعاش سوق السندات مما دفع المصارف في ظل أزمة الديون وأزمة السيولة إلى إصدار السندات طويلة الأجل لتحسين سيولتها وزيادة عنصر الموجودات في الميزانية.

٢-٨ **نمو المشتقات المالية :** أخذت المصارف تبحث عن وسائل لتحسين نسب كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل، وبسبب القيود المفروضة على ميزانياتها العمومية، اتبعت طرق التحوط من المخاطر والمشتقات المالية خارج الميزانية التي تدر الربح على المصارف، ومن أهم أنواع هذه المشتقات هي عقود الخيار وعقود المبادلة والعقود المستقبلية.

وهذه العوامل التي ساعدت على تطور البيئة المصرفية هي في الوقت نفسه من أهم أسباب الأزمات المالية العالمية.

الشكل (٢): لتوضيح عوامل نشوء البيئة المصرفية الحديثة والأزمات المالية العالمية.

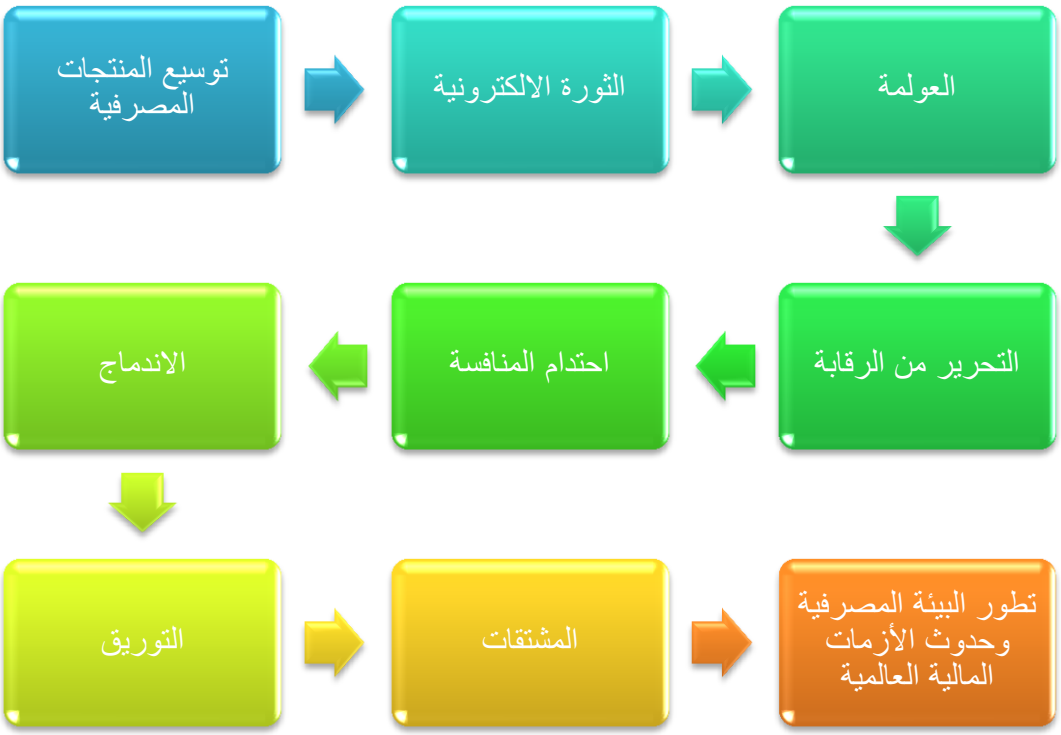

الشكل من إعداد الباحثة.

رابعاً: الهيكل التنظيمي المصرفي الحديث

يعكس الهيكل التنظيمي للمصرف تطور الاقتصاد بشكل عام، والعمليات والخدمات المصرفية وتطورها عبر المراحل الزمنية، ومدى توسع وعولمة هذه الخدمات والمنتجات، ولا يوجد نموذج خاص للهيكل التنظيمي للمصرف فكل مصرف له هيكله التنظيمي الذي يتوافق مع عملياته والتنوع الواسع لخدماته المصرفية المقدمة، فالهيكل التنظيمي نما عند نمو عمل المصارف من خدمات قبول الودائع والإقراض ومنتجات متطورة وحديثة وما يهمنا في هذا الجانب هو الهيكل التنظيمي الحديث، ويمكن تصنيف المصارف حديثاً حسب هيكلها التنظيمي كما يلي[١]:

١- المصرف ذو المكتب الواحد:

وهو المصرف الذي يقدم خدماته للجمهور على أساس وجود مكتب واحد أو محل عمل واحد، كان هذا النوع سائداً في الولايات المتحدة وهذا النوع من المصارف لا يوجد له فروع، ومن أسباب نشوء هذا النوع منذ نهاية الكساد العظيم رغبة المجتمعات المحلية في تقليل الاحتكار في العمليات المصرفية، وحصر فشل المصرف الواحد بمنطقة معينة، وعادة ما تستثمر مواردها في أصول عالية السيولة مثل الأوراق المالية والسندات التجارية المخصومة، والأصول السائلة وشبه السائلة قصيرة الأجل، فهي تحاول دائماً تجنب المخاطر.

٢- المصرف ذو الفروع المتعددة:

وهو المصرف الذي يقدم خدماته في أكثر من مكان عمل واحد، حيث يكون له فروع (Head-Office) أو الإدارة العامة، ويمكن أن توجد هذه الفروع في المدينة أو خارج المدينة في ضواحيها، قرى أرياف أو حتى دول أجنبية، وتشترك الفروع مع الإدارة العامة في إدارة الاحتياطيات الأولية والثانوية والقروض والاستثمارات والعمليات المصرفية الأخرى، ومن أهم مزايا المصارف ذات الفروع انتشارها في مناطق جغرافية متعددة، وعادة ما تقدم قروضاً واستثمارات مالية واقتصادية متعددة، وتقديم القروض الكبيرة، لكبر حجم رأسمالها. وأهم عيوبها أنها تؤدي إلى احتكار العمل المصرفي.

---

[١] د.الشماع، خليل، أساسيات المعمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ص٢٧.

٣- مصارف المجموعة[١]:

وهي تعتبر من الاتجاهات المعاصرة في هيكل القطاع المصرفي، وهي تتألف من عدد من المصارف المملوكة (Holding–Company) من قبل شركة قابضة التي قد تكون ذات مكتب واحد أو فروع متعددة، إذ يحتفظ كل مصرف، رغم وجود الشركة القابضة لمجلس إدارته ومديره العام أو الرئيس التنفيذي، ومن أهم المزايا التي تتمتع بها مصارف المجموعة هي تماثل خدماتها المصرفية في الأقاليم المختلفة، زيادة قاعدة ملكية الأسهم، إمكانية انتقال الأموال من إقليم لآخر، والاستفادة المشتركة للأجهزة والمعدات التي تمتلكها المصارف، ومن بين التوجهات المصرفية الجديدة امتلاك المصرف عدة شركات بمختلف القطاعات الصناعية والتجارية والمالية والمصرفية وامتلاك شركات مصرف أو مجموعة مصارف يتكامل عملها مع عمل شركات أخرى مملوكة من قبلها من جميع القطاعات.

٥- المصارف الإلكترونية [٢]:

وهي مجموعة المصارف التي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية من خلال استخدام الحاسبات الآلية، وهي تكون على شكل وحدات تسمّى الوحدات الطرفية مهمتها تقديم المنتجات المصرفية للعملاء حيث تعد هذه الوحدات على شكل منافذ (Outlets) أو فروع للمصرف ن ويعرفها البعض بـ (Huschke) وهي منافذ الكترونية تقدم خدمات مصرفية متنوعة دون توقف وبدون عمالة بشرية، ويعرفها البعض الآخر بـ (Computer Based Delivery Outlets) وهي منافذ تقوم بتقديم الخدمات المصرفية بواسطة الحاسبات الآلية على مدار (٢٤) ساعة وإلى مناطق جغرافية واسعة.

٦- المصارف الشاملة:

يشير مصطلح المصارف الشاملة إلى هيكل شركة خدمات مالية التي تقدم مجموعة واسعة تضم نطاق المنتجات والخدمات المالية وتتعداها، فهي تؤدي الوظائف التقليدية للمصارف(قبول الودائع ومنح القروض)، وكذلك الوظائف غير التقليدية مثل تلك التي تتعلق بالاستثمار والأعمال ووظائف

---

(١) إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها، العيادي، أحمد صبحي، كلية العلوم التربوي والأنوروا، ٢٠١٠، ص٨٣.

(2) H. RMachiraju, Modern Commercial Bank, second edition, copy right 2008 New Age International, p48

المصارف المتخصصة، وتسعى المصارف الشاملة دائما وراء الحصول على مصادر التمويل من كافة القطاعات ويقوم بمنح الائتمان لجميع القطاعات[١].

ويمكن تلخيص وظائف المصارف الشاملة بما يلي:[٢]

٦-١ قبول الودائع من كافة القطاعات.

٦-٢ تقديم القروض إلى جميع القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والعقارية إضافة إلى القروض الاستهلاكية وقروض المقاولات والقروض للوسطاء والمتعاملين في السوق المالية، وتوريق (تسنيد) القروض.

٦-٣ دور المصارف الشاملة في الأعمال الاستثمارية مثل ترويج المشروعات الجديدة، إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية، المساهمة في تأسيس الشركات والترويج لها وشراء الأسهم فيها، الإعلان عن الفرص الاستثمارية للأفراد والشركات بمختلف القطاعات وله دور مهم في تمويل عمليات السوق المالي وتطويره.

٦-٤ فتح أسواق خارجية ودخول أسواق التصدير الدولية بما يمكن العملاء إلى الدخول في الصفقات الدولية والدخول بعقود تصدير دائمة وممتدة.

٦-٥ تقديم المشورة بشأن الاندماج والاستحواذ.

٦-٦ تكوين المحافظ الاستثمارية للعملاء وإدارتها.

٦-٧ جذب الأموال العربية المغتربة.

٦-٨ الاستثمار في الأوراق المالية التقليدية والإسلامية.

كما يقوم المصرف الشامل في ممارسة أعمال مصارف الاستثمار من خلال:

- **التغطية:** تعرف التغطية بأنها شراء أسهم مصدرة حديثا من شركة جديدة نقدا على حساب المصرف ويبيعها لاحقا في السوق المالي مع تحمل كافة المخاطر المترتبة عليه لقاء البيع اللاحق في السوق المالي وتكون هذه العملية مقابل عمولة يحصلها المصرف من الشركة، وتساهم هذه العملية في تعبئة موارد الشركات وعمليات تكوين رأس المال.

---

[1] Timothy W.Koch, S.Scot MacDonald, Bank Management 7e, southwestern cengage learning, 2010, p22.

[٢] د.الشماع، خليل، مرجع سابق، ص٥٠.

- **التوزيع أو التسويق:** يقوم المصرف بتسويق إصدارات الشركات الجديدة دون تحمل مخاطر الاحتفاظ بها وتكون هذه العملية لقاء عمولة للمصرف.
- **تقديم المشورة حول الإصدارات الجديدة:**
- **تحويل المنشآت الفردية إلى شركات مساهمة.**
- **خصخصة منشآت القطاع العام.**
- **إعادة هيكلة الشركات وإعادة تمويلها.**
- **تأسيس الشركات القابضة وشركات الاستثمار والصناديق المشتركة.**

خامساً: إدارة الجهاز المصرفي:

يعرف الجهاز المصرفي بأنه المؤسسات المصرفية فقط وهي المصرف المركزي والمصارف التجارية والمصارف المتخصصة ،ويأخذ الجهاز المصرفي حسب التعريف شكل هرمي يقف في قمته المصرف المركزي وفي طرفي قاعدته يوجد المصارف التجارية من جهة والمصارف المتخصصة من جهة أخرى[١].

١- إدارة السيولة المصرفية:

تعد السيولة النقدية وشبه النقدية وتوفيرها من الأهداف الأساسية للمنشآت المالية وخاصة في المصارف ، وتظهر أهمية السيولة للمصارف في قدرتها على مواجهة السحوبات المستمرة من الودائع ولكي تتمكن من إشباع حاجات المجتمع من التسهيلات الائتمانية، بحيث يمكنها من تقديم خدمات مالية ومصرفية بنوعية متميزة ومستمرة.

١-١ مفهوم السيولة:

يتوقف مقدار سيولة أي مال على سهولة تحويله إلى نقود فكلما زادت هذه السهولة ازدادت السيولة، وبالنسبة للمصارف يعتبر تأمين السيولة بالمبلغ المطلوب والأجل المحدّد وبتكلفة معقولة [٢].من أكثر المهمات صعوبة وأهمية للمصارف[٣].

---

[١] الحسيني فلاح ، الدوري مؤيد ،إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر دار وائل للطباعة والنشر ،البعة الأولى ،عمان ،٢٠٠٦ ،ص٢٤-٢٥.

[2] Timothy W.Koch, S.Scot MacDonald, Bank Management 7e, southwestern cengage learning, 2010, p447.

[٣] رمضان زياد، جودة محفوظ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك. دار وائل للنشر الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦، ص٩٣.

ويتم تعريف السيولة بأنها القدرة على احتفاظ المصرف بجزء من أصوله على شكل سائل بدرجات متفاوتة وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع.

وتعتبر مهمة الحفاظ على السيولة صعبة لاعتبارها من أهم المؤشرات التي تعكس الوضع المالي للمصرف. فالافتقار إلى السيولة سوف يؤدي إلى تدهور المصرف مالياً، وبالتالي فقدان الودائع التي تعتبر المصدر الأساسي لسيولة المصرف وسحبها، وهذا الأمر يستنزف النقدية لدى المصرف من خلال بيعه لموجوداته الأكثر سيولة والاقتراض بفائدة عالية من المصارف الأخرى إذا قبلت أن تقرضه، وهذا ما يهدد وجود المصرف ويهدده بالفشل.

١-٢ أهم مصادر واستخدامات السيولة:

تتولد مصادر واستخدامات السيولة في المصرف من العرض والطلب الناشئ عليها داخل المصرف، فهناك أنشطة تؤدي إلى زيادة طلب السيولة داخل المصرف وبالتالي تعتبر من استخدامات المصرف للسيولة، وزيادة عرض السيولة داخل المصرف تعتبر من مصادر المصرف للسيولة.

شكل رقم (٣):[١] العرض والطلب على السيولة.

الشكل من إعداد الباحثة.

[١] د.الشماع، خليل، مرجع سابق، ص٥٣٢.

١-٣ إدارة السيولة[١]:

هي الاستثمار الأمثل لفائض السيولة المتاح بما يحقق أقصى عائد للمصرف، والمقدرة على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه في حدود التكلفة المقبولة.

فعندما يحتفظ المصرف بمبالغ ضخمة دون استثمارها، سوف يتدنى العائد لدى المصرف من تفويته لفرص استثمارية كان بالإمكان له تحقيق عائد منها، وبالطرف المقابل يجب على المصرف الاحتفاظ بالسيولة المناسبة للوفاء بالتزاماته في وقت استحقاقها، فإن هدف إدارة السيولة هو تحقيق المواءمة بين الأصول والالتزامات من حيث الأجل والعائد وتوفر التمويل المناسب في التوقيت اللازم.

وتظهر أهمية إدارة السيولة في كونها عنصراً أساسياً في السياسة النقدية التي يمارسها المصرف المركزي على الجهاز المصرفي، وذلك سعياً منه للحفاظ على السيولة الملائمة، للمواءمة بين الدخول في الفرص الاستثمارية ومقابلة الالتزامات المترتبة عليه.

١-٤ استراتيجيات إدارة السيولة[٢]:

تعتمد المصارف على ثلاث طرق لإدارة السيولة سيتم توضيحها من خلال الشكل التالي:

---

(١) الحسني فلاح ، الدوري مؤيد ، مرجع سابق ،ص٩١.

(2) Rose, Peter, Bank Management & Financial services, copy right 2005, McGrow-Hill Companies, chapter 10, p 352-354.

الشكل رقم (٤): استراتيجيات السيولة المصرفية.

الشكل من إعداد الباحثة.

٥- إدارة السيولة والأزمة المالية العالمية (أزمة الرهون العقارية)[١]:

أدت الأزمة المالية العالمية إلى ظهور الضغوط الائتمانية (Credit Crunch)، التي تعني انكماش حجم السيولة المتوافرة للإقراض والتمويل، حيث كانت القروض العقارية الأمريكية ضخمة وبأسعار فائدة كبيرة وتحولت هذه القروض إلى سندات، إضافة إلى المشتقات.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور أزمة السيولة العالمية الأخيرة والتي تعتبر أصلا من أسباب الأزمة المالية العالمية إصدار السندات، والتوريق للديون وجدولتها، مما أدى إلى تضخيم الديون دون الأصول الحقيقية، وقد حدث هذا الأمر تواكباً مع فقاعة الرهون العقارية في أمريكا التي تضخمت ديونها من خلال التوريق، والمشتقات والسندات، والمضاربات في الأسواق العالمية والمحلية (البورصات)، وظهور المشتقات وعقود الخيار وعقود المستقبليات.

[١] أ. قره داغي، علي محي الدين، بحث إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية، دراسة فقهية اقتصادية، مجلة إسراء الدولية المالية الإسلامية، مجلد أول، عدد أول، ٢٠١٠.

٢- إدارة الائتمان المصرفي:

٢-١ تعريف الائتمان المصرفي:

يعرف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف للأفراد والشركات ضمن شروط معينة[١]، حيث يضع تحت تصرفهم مبلغاً من المال على أساس مدة زمنية متفق عليها بين الطرفين، وعادة تكون مع سعر فائدة يحصلها المصرف من العميل وعمولات، والائتمان المصرفي بطبيعته ذو خطورة عالية، وتحدد طريقة تسديد الائتمان والفائدة على أساس التدفقات المستقبلية للعميل، وبما أن هذه التدفقات غير مؤكدة بالنسبة للمصرف، فهنا يتخذ المصرف مجموعة من السياسات والشروط تضمن حمايته وتساعد الأفراد والشركات على اتخاذ قراراتهم الائتمانية ضمن إطار هذه السياسات والشروط، وبالتالي تساهم في تحقيق أهداف المصرف وتقليص المخاطر الائتمانية التي يمكن أن تواجهه[٢].

٢-٢ أنواع التسهيلات الائتمانية:

٢-٢-١ التسهيلات الائتمانية المباشرة[٣]: وهي الشكل الأكثر شيوعا في التسهيلات الائتمانية، وهي تشكل التوظيف الأكثر أهمية من قبل إدارة الائتمان والأكثر ربحية بالنسبة للمصرف.

ومضمون هذا النوع من التسهيلات الائتمانية هو قيام إدارة الائتمان بمنح مبالغ نقدية متفق عليها لطالب الائتمان لتمويل عمليات متفق عليها ووفق شروط محددة بعقد الائتمان وتأخذ التسهيلات الائتمانية المباشرة عدة أنواع أهمها:

أ- الحساب الجاري المدين.

ب- القروض والسلفيات.

ج- الكمبيالات المخصومة.

---

(١) علي أبو كمال، ميرفت، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل ||، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، ٢٠٠٧، ص٧٥.

(2) Bank Lending , The Hong Kong Institution of Bankers, Copy rights by John wiley and sons , 2012, chapter one, p 4-5

(٣) علي أبو كمال، ميرفت، مرجع سابق، ص٧٦.

٢-٢-٢ التسهيلات الائتمانية غير المباشرة[١]:

يختلف هذا النوع من الائتمان عن الائتمان النقدي المباشر، أنه لا يعطي فيه المصرف حقا لطالب الائتمان بالتصرف بمبلغ نقدي، كما أنه لا يمثل ديناً مباشراً على العميل تجاه المصرف إلا في الحالة التي لا يحترم بها العميل تعهداته ولا يلتزم بإيفاء التزاماته المباشرة للمصرف وأهم أنواع التسهيلات الائتمانية غير المباشرة ما يلي:

أ- الكفالات المصرفية.

ب- الاعتماد المستندي.

ج- بطاقات الائتمان.

٢-٢-٣ الائتمان الدولي: ومن أهم الأمثلة تسهيل التجارة الدولية ودعم التوسع في الشركات المتعددة الجنسية من خلال تمويل المعاملات الدولية بائتمان طويل الأجل أو ائتمان قصير الأجل.

٢-٢-٤ الائتمان المشترك: ظهرت فكرة الائتمان المشترك بعد تعاظم احتياجات المشاريع الاستثمارية وحاجتها إلى تمويل ضخم، ولعدم قدرة مصرف واحد على تحمل الائتمان المطلوب للتمويل ولعدم قدرته على تحمل المخاطر الكبيرة لهذه المشاريع، وتقوم هذه الفكرة على اشتراك أكثر من مصرف في تقديم الائتمان بعد القيام بدراسة جدوى اقتصادية وتحديد طريقة التسديد وفترة التسديد لمثل هذه المشاريع الضخمة.

٢-٢-٥ التمويل التأجيري: هو أحد الأنشطة المصرفية الحديثة الذي يقوم على فكرة تحويل ملكية الأصول المؤجرة من قبل المصرف إلى المستأجر، بعد سداد كامل قيمة العقار والإيجار، وذلك خلال فترة زمنية متفق عليها.

٢-٣ استراتيجيات إدارة الائتمان:

إن وجود محفظة قروض مدرة للفوائد وآمنة نسبياً في المصرف، هو نتيجة إتباع المصرف لسياسات سليمة في عمليات الإقراض، وحاليا تعمل المصارف ضمن سوق يتصف بالتغير السريع والتنافسية العالية ضمن مؤسساته، وعلاوة على ذلك، أصبح المقترضون يعتمدون في خياراتهم على

---

[١] انجرو، إيمان، بحث في التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض،كلية التجارة، جامعة دمشق، ٢٠٠٧، ص٢٧.

عدة عوامل مثل تكلفة الائتمان وخدمات القروض وجودة هذه الخدمات. وبسبب هذه التغييرات تعتمد المصارف على استراتيجية تسويق قائمة على ابتكار منتجات جديدة، سياسة تسعير القروض، وجودة الخدمات الائتمانية المقدمة، فإن التوسع في منح الائتمان على أسس سليمة ضروري لنمو المصرف وتحقيق أهدافه في منح الائتمان.

ويتطلب القرض السليم ذو الربحية العالية اتخاذ الوقت المناسب للإقراض لتجنب المخاطر الائتمانية القائمة على اتخاذ قرارات إقراض في الوقت غير المناسب.

كما يتطلب أن تكون وثائق التسهيلات الائتمانية للمصرف وشروطها متفقة تماما مع الشروط والأحكام والمتطلبات القانونية دون تجاوز أي من هذه المتطلبات، وهناك حاجة لوجود رقابة فعلية على القروض إلى أن يتم تسديدها أو تجديدها، فمن الضروري جدا تحديد معايير مناسبة لمنح الائتمان وقابلة للتحديث وفق عدة عوامل تحكم عمل المصرف مثل (حجم المصرف وحجم أعماله والظروف الاقتصادية والسياسية) بحيث يمكن تحديدها بموضوعية وتكون المرجع الأساسي في كافة عمليات منح الائتمان في المصرف[١].

٣- إدارة المحفظة الاستثمارية:

تعرف المحفظة الاستثمارية للمصرف، بأنها جميع الأوراق المالية التي يقوم المصرف بشرائها والاحتفاظ بها. وكونها عنصراً من عناصر الموجودات المتداولة للمصرف يستطيع التصرف بها وقت يشاء ومن أهم محتوياتها: الأسهم والسندات وأذون الخزينة، أسناد القروض.

خطوات إدارة المحفظة الاستثمارية للمصرف[٢]:

يتبع المصرف خطوات متعددة وغير متماثلة في إدارة المحافظ الاستثمارية حيث إنه لا يوجد نموذج واحد في إدارة المحفظة الاستثمارية نظراً لاختلاف أعمال المصرف ونشاطاته وحجمه وتنوع خدماته. ولكن يمكن عرض أهم خطوات إدارة المحفظة لكل المصارف.

---

(1) G.S Popli, S.K Puri, Strategic Credit Management in Banks, copy right Asoke K Ghosh PHI learning private limited, 2013, p41-42.

(٢) زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص٣٥٥.

١- **تحديـد الأهـداف الرئيسـية** التـي يسـعى إليهـا المصـرف للاسـتثمار ويمكـن أن نلخـص هـذه الأهداف:

- الوفاء بمتطلبات السيولة باعتبارها من أهم عناصر الموجودات المتداولة.

- استثمار الفائض من السيولة المتاحة لديه.

- تنفيذ التعليمات والتوجيهات من بعض المصارف المركزية في إنشاء المحافظ الاستثمارية.

- تحقيق الربحية للمصرف، حيث يحقق الاستثمار في الأوراق المالية عادة أرباحاً كبيرة تشكل نسبة كبيرة من مجموع أرباح المصرف.

٢- **تحليل الظروف الاقتصادية الحالية والمستقبلية،** كحساب توقعات ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاضها في المستقبل والذي يحدد للمصرف نوعية الأوراق المالية الذي يجب أن يستثمرها وأصلها وكميتها.

٣- **دراسة ظروف المصرف الداخلية وأهمها**[1]:

- التنسيق بين السيولة والربحية.

- دراسة حالات لجوء المصرف إلى رهن الأوراق المالية في حالة الاقتراض.

- دراسة نسبة المخاطرة المقبولة بالنسبة للمصرف عند اقتنائه الأوراق المالية.

٤- **وضـع السياسـات العامـة للمحفظـة:** تعتبـر هـذه الخطـوة مـن أهـم خطـوات تكـوين المحـافظ الاستثمارية للمصرف وإدارتها لأن فشل وضع هذه السياسات سوف تؤدي إلى خسائر في هذه الموجودات التي تعتبر أداة هامة من أدوات الربحية للمصرف.

ومن أهم هذه السياسات:

- تحديد حجم المحفظة، والذي يعتمد على مستوى الطلب على القروض ومقدار الربح المتوقع تحقيقه.

- تحديـد نـوع الأوراق الماليـة الداخلـة فـي المحفظـة، والتـي تتـأثر بمجـالات أعمـال والخـدمات المصرفية الموجودة لدى المصرف.

- معرفة تدبير عمليات البيع والشراء في هذه الأوراق في ظل الظروف المحيطة من انخفاض أو ارتفاع لأسعار الأسهم والسندات.

---

(1) Choduhry, Moorad, An Introduction to Banking Liquidity Risk and Assets- Liability Management, CISI, 2011, P85.

٥- **التنفيذ والمتابعة:** يجب أن يكون لدى المصرف كادر من الخبراء في عمليات الاستثمار بالأوراق المالية المتنوعة يلتزم بالأهداف المحددة والسياسات العامة الموضوعة ويستطيع اتخاذ القرارات الاستثمارية بالوقت المناسب والسرعة اللازمة وهنا وتكون مهمة الإدارة بعملية التنفيذ هي توفير الكادر المناسب والمرونة الكافية وإعطاء التفويض المناسب لإجراء عمليات البيع والشراء وتقوم الإدارة العليا بمتابعة الأداء وتقييمه لنتأكد من كفاءة المسؤولين عن إدارة المحفظة وحتى تقوم باكتشاف الأخطاء وقوعها والوقاية منها[١].

(1) Choduhry, Moorad, previous reference, P85-87.

المبحث الثاني:

أدوات المصرف المركزي الرقابية على المصارف العاملة في سورية

أولاً: مفهوم المصرف المركزي:

يعتبر المصرف المركزي من أهم المؤسسات المالية وأحد المكونات الأساسية في النظام الاقتصادي[١]، فهو يقف على رأس الجهاز المصرفي في البلد، ويتولى أمر السياسة الائتمانية والمصرفية، وهو مسؤول عن إدارة النظام النقدي، وهو وكيل مالي للحكومة، والمصرف المركزي يقتصر بتعاملاته مع الدولة والمصارف الأخرى ولا يتعامل مع الجمهور في معظم الأحيان، وقد اختلف الاقتصاديون في تعريفهم للمصرف المركزي فكلٌ كان يعرفه حسب الوظائف البارزة للمصرف المركزي ببلده، حيث عرفت الدكتورة زينب عوض الله المصرف المركزي بأنه: «الهيئة التي تتولى إصدار البنكنوت، وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي، ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة»[٢].

وعرفه الدكتور محمد بن علي القرى بأنه «المصرف المركزي هو مصرف الحكومة، ومستشارها، وهو الجهة المشرفة على حسن سير النظام المصرفي، وتوجيهه نحو تحقيق أهداف أساسية للاقتصاد وينهض المصرف المركزي بوظيفة التحكم في الكتلة النقدية في الاقتصاد بطريقة تمكن من تحقيق الاستقرار في الأسعار، وزيادة معدّل العمالة والنمو الاقتصادي، إلا أن أهم وظائفه هي إصدار النقود، والمصرف المركزي في أكثر البلدان مؤسسة عامة لا تسعى لتحقيق الربح»[٣].

يمكن أن نستخلص من التعريفات السابقة تعريفاً شاملاً للمصرف المركزي بأنه مؤسسة مركزية نقدية، وهذه المؤسسة حكومية لا تهدف إلى تحقيق الربح، ويقوم بعدة وظائف في إدارة النظام النقدي ونظام الائتمان، وهو مصرف الدولة ومستشارها والقيم على أعمال المصارف ويعتبر المصرف المركزي الملجأ الأخير للإقراض بهدف المحافظة على سلامة النظام المصرفي وكفاءته.

---

(١) ناصر، سليمان، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠٠٥، ص١٥٥.

(٢) رمضان زياد، جودة محفوظ، مرجع سابق، ص١٧٣.

(٣) د.العيادي، أحمد صبحي، إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها، كلية العلوم التربوية ،دار الفكر للنشر والتوزيع، لبنان ٢٠١٠م، ص١٨٠.

ثانياً: العوامل المؤثرة على مسؤوليات المصرف المركزي ووظائفه:

إن ما يميز عمل المصارف المركزية هو اختلاف وظائفها ومسؤولياتها من بلدٍ إلى آخر، وذلك حسب عدة عوامل مختلفة نلخصها بما يلي[١].

الشكل رقم (٥): العوامل المؤثرة على مسؤوليات المصرف المركزي.

الشكل من إعداد الباحثة.

لكن الأهداف العامة والرئيسية لعمل المصارف المركزية تتوافق وتتشابه في جميع أنحاء العالم حيث تهدف جميع المصارف المركزية إلى[٢] العمل على تحقيق مستوى عالٍ من الاستخدام (العمالة)، وذلك عن طريق بذل الجهود في تخفيض معدلات البطالة وزيادة الناتج القومي والعمل على تحقيق استقرار سعر الصرف واستقرار الائتمان، حيث يسعى المصرف المركزي إلى الحفاظ على أسعار صرف ملائمة وذلك لضمان استقرار عمليات الاستيراد والتصدير وإنجازها بتكلفة ملائمة، وأيضاً يسعى المصرف المركزي للحفاظ على معدلات التضخم ضمن الزيادة المعقولة للحد من ارتفاع معدلات التضخم ، والذي يؤدي إلى نتائج سيئة على الأسعار واستقرار قيمة العملة الوطنية، وعلى الاستثمار، لذلك استقرار التضخم يتبعه استقرار الائتمان وأخيرا تعمل المصارف

---

[١] الحسيني فلاح،الدوري مؤيد، مرجع سابق، ص١٧٣.

[2] R.K Suri, J.K Budheraji, Namita Rajput, ISC Economic, Vo1.I, 2005, p239.

المركزية على تحقيق أفضل معدّلات النمو الاقتصادي وذلك عن طريق الحفاظ على استقرار معدلات الفائدة والمحافظة على ثقة المستثمرين الأجانب، وحماية المصارف من الإفلاس[١].

ثالثاً: وظائف المصرف المركزي:

رغم اختلاف الاقتصاديين في تقرير أهم الوظائف التي يقوم بها المصرف المركزي، إلاَّ أن هذه الوظائف تشمل في مجموعها الوضع المثالي لأي مصرف مركزي، ومن أبرز هذه الوظائف[٢]:

١- وظيفية إصدار النقد وتنظيمه:

تعتبر عملية إصدار النقد من أقدم العمليات وأهمها إلى الآن، وقد كان إصدار النقود سارياً بين المصارف التجارية في كثير من البلدان، قبل نشأة المصارف المركزية، أي قبل القرن العشرين، ولكن مع مرور الزمن وتزايد عدد المصارف التجارية المؤسَّسة في كل دولة، ومع التزايد السريع لعمليات التجارة، دعت الحاجة إلى وجود جهة تنظم إصدار النقد وتكون مدعومة من قبل الحكومة في إعطائها الثقة مستمرة ، وتباينت تشريعات البلدان عند تأسيس المصارف المركزية فمنها من منح المصرف المركزي احتكاراً كلياً لإصدار الأوراق النقدية بعيداً عن الحكومة مثل مصرف انجلترا الذي تأسس عام ١٦٩٤ وأعلن احتكاره إصدار الأوراق النقدية عام ١٨٣٣ وبنك فرنسا الذي تأسس عام ١٨٠٠ وأعلن احتكاره إصدار الأوراق النقدية عام ١٨٤٨ وقد وجد أن تركيز إصدار النقود لدى جهة محددة، له عدة أسباب وجيهة تتمثل في تحقيق رقابة أفضل وتماثل أوراق النقد وتمكن المصرف المركزي من رقابة المصارف التجارية، خاصة في مجال منح الائتمان والحد من المنافسة بين المصارف في التوسع غير المبرر في منح الائتمان... الخ.

وأما بالنسبة لقواعد الإصدار فنرى أن هناك اختلافاً في اتجاه الحكومات وتقوم قواعد الإصدار عادة على نظريتين هما[٣]:

النظرية الأولى: تقوم على إعطاء المصرف المركزي الحرية الكاملة في إصدار مقدار البنكنوت في أي وقت يريد، فكمية البنكنوت المصدر يتوقف على طلب الجمهور وعلى ظروف النشاط

---

(١) د.العيادي، أحمد صبحي، مرجع سابق، ص١٨٢.

(٢) موسى، أحلام، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، ٢٠٠٥م، ص٧.

(٣) العيادي، أحمد صبحي، مرجع سابق، ٢٠١٠، ص١٨٨.

الاقتصادي، ففي أوقات الرواج يزيد المصرف المركزي إصدار النقد تلبية لطلب الجمهور، وفي أوقات الكساد يخفض المصرف المركزي حجم النقد المصدر.

النظرية الثانية: تقوم على عدم إعطاء المصرف المركزي الحرية الكاملة لإصدار النقد وإتباعه وسائل أخرى مثل حث المصارف التجارية على جذب الودائع، وقد مرَّت قواعد الإصدار بعدد من الأشكال[1].

أ- نظام الغطاء الذهبي الكامل: أي أن يكون احتياطي الذهب لمقدار ما يصدره المصرف المركزي من أوراق البنكنوت ١٠٠%.

ب- نظام الغطاء المتنوع: أي أن يقوم المصرف بتنويع الاحتياطي من الذهب والسندات الحكومية والأوراق التجارية والمالية لمقدار ما يصدره المصرف المركزي من أوراق البنكنوت.

ج- نظام الإصدار بالنسبة: أي أن يقوم المصرف المركزي بتحديد نسبة معينة يحق له فيها إصدار البنكنوت ضمن هذه النسبة دون وجود غطاء ذهبي عليها، وعند تجاوز هذه النسبة يتوجب على المصرف أن يغطي هذه الزيادة بغطاء ذهبي كامل.

د- نظام الحد الأقصى للإصدار: أي أن يقوم المصرف المركزي بوضع حد أعلى لمقدار ما يستطيع هذا الأخير إصداره من أوراق البنكنوت، دون أي غطاء ذهبي.

هـ- نظام الإصدار الحر: وهو النظام الذي تتبعه معظم دول العالم في الوقت الحاضر وعليه لم يعد من المشروط على المصرف المركزي الاحتفاظ بأي غطاء ذهبي لمقدار الإصدار، وذلك لأن العملة الورقية حظيت بالثقة الكاملة من قبل الجمهور وبهذا النظام يكتفي المصرف بوضع أصول معينة من سندات الحكومة والأوراق المالية والتجارية غطاءً للإصدار.

---

[1] مرجع سابق، ص١٩٠.

٢- وظيفة المصرف المركزي كوكيل، ومستشار الحكومة[١]:

يقوم المصرف المركزي في جميع الدول بوظيفة وكيل الدولة ومستشارها في السياسة المالية، إلى جانب السياسة النقدية ومن أهم هذه الأعمال:

٢-١ إدارة الحسابات المصرفية للدوائر والهيئات الحكومية، وإدارة إيرادات الحكومة المودعة لدى المصرف المركزي.

٢-٢ تقديم القروض للحكومة بانتظار جباية الضرائب والإيرادات الأخرى لها.

٢-٣ إدارة رصيد الدولة واحتياجاتها من العملات الأجنبية أو الذهب، حيث يقوم ببيع وشراء العملات الأجنبية لها.

٢-٤ مراقبة التحويل الخارجي، كوسيلة للحفاظ على استقرار سعر صرف العملة الوطنية.

٢-٥ تقديم النصح والمشورة ومساعدة الحكومة في تنفيذ السياسات النقدية المختلفة لعلاج المشاكل والأزمات الاقتصادية وذلك من خلال إشرافه على المصارف التجارية، وسوق الأوراق المالية، والمصارف المتخصصة، وعلاقاته بمؤسسات النقد والمال العالمية.

٢-٦ ممثلاً عن الدولة في تسيير قروضها الخارجية، وممثلاً لها في العلاقات المالية الخارجية سواء مع المصارف المركزية أو المؤسسات النقدية الدولية مثل (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنك التسويات الدولية).

٣- مصرف المصارف[٢]:

يمارس المصرف المركزي وظيفته مصرف المصارف من خلال قيامه بالمهام التالية:

٣-١ الاحتفاظ بالأرصدة النقدية السائلة من المصارف التجارية:

يحتفظ المصرف المركزي بجزء من ودائع المصارف بصفة اختيارية وبجزء آخر بصفة إجبارية (الاحتياطي الإلزامي)، وهدف المصرف المركزي من هذه العملية هو حماية المصارف في حال

---

(1) R.K Suri, J.K Budheraji, Namita Rajput, ISC Economic, Vo1.I, 2005, p241- 242.

(٢) موسى، أحلام، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، ٢٠٠٥، ص٩.

عجز السيولة ومواجهة حالات الأزمات المالية والظروف الطارئة وجعل النظام الائتماني أكثر اتساعاً وأكثر مرونة.

٣-٢ وظيفة التسويات والمقاصة بين المصارف[١]:

يحتفظ المصرف المركزي بجزء من الاحتياطات النقدية وودائع المصارف التجارية لديه، مما يمكنه من أن يجري المقاصة بين تلك الحسابات وتسوية أرصدتها ويصبح من السهل عليه تسوية الحسابات بين المصارف بتصفية قيمة الشيكات المسحوبة على بعضها البعض.

٣-٣ الملجأ الأخير للإقراض:

وذلك عن طريق وظيفة الخصم، وهي إحدى أهم وظائف المصرف المركزي تجاه المصارف التجارية، وتقوم على خصم المصارف التجارية الأوراق التجارية لعملائها وإعادة خصم هذه الأوراق لدى المصرف المركزي عند حاجتها للسيولة، وعليه يتحكم المصرف المركزي في أسعار الفائدة بشكل غير مباشر من خلال المعدَّل الذي يفرضه على الأوراق المعاد خصمها لديه من المصارف التجارية.

رابعاً: دور المصرف المركزي في الدول المتقدمة والدول النامية[٢]:

يعمل المصرف المركزي في الدول المتقدمة على مقابلة متطلبات الائتمان من القطاعات الاقتصادية المختلفة ، والمحافظة على أعلى مستوى ممكن للعمالة وتخفيض نسب البطالة، ونسب التضخم والرقابة على الائتمان في المصارف التجارية.

أما في الدول النامية تلقى على عاتق المصارف المركزية مسؤوليات أكثر من تلك المولاة من قبل المصارف المركزية في الدول المتقدمة، وذلك بسبب الخصائص التي تميز النظام المصرفي في الدول النامية ومن أهمها:

١- ضعف الوعي المصرفي وعدم نمو العادات المصرفية في نفوس الأفراد، مما ينتج عنه الحد من قدرة الجهاز المصرفي على خلق الودائع للتوسع في الائتمان.

---

[١] العيادي، أحمد صبحي، مرجع سابق، ص١٩٢.

[٢] رمضان زيادة، جودة محفوظ، مرجع سابق ، ص١٧٧.

٢- عدم وجود سوق نقدية في معظم البلاد النامية، والسوق النقدية هي مجموعة الأسواق المنظمة للتعامل بأدوات الائتمان.

٣- الازدواجية في القطاع المصرفي، أي وجود مناطق تكون فيها المؤسسات التجارية والصناعية والنقدية متقدمة جداً ومناطق تكون فيها هذه المؤسسات غير متقدمة أو غير موجودة أصلاً، أو وجود مؤسسات متقدمة جداً في مجال معين بينما توجد مؤسسات غير متقدمة في نفس المجال.

٤- سوء استخدام خدمات إعادة الخصم أو الاقتراض من المصرف المركزي.

إذا يتمثل دور المصرف المركزي في الدول النامية بالدور التنظيمي الرقابي[١]، حيث أخذت المصارف المركزية في الدول النامية اتجاه تنظيم عمل المصارف العاملة ضمن تشريعات وقوانين تحدّد من خلالها مهام هذه المصارف التي من ضمنها المساعدة في عملية التنمية الاقتصادية، وأصبح من مهمة المصرف المركزي في الدول النامية[٢]هو اتباع سياسات وأدوات ووسائل رقابية يمكن أن يستخدمها لتحقيق مهمة التأثير في عمليات المصارف إذ أن آثار هذه الأدوات لا تختلف عن آثار الأدوات التي تستخدم في البلاد المتقدمة ولكن تعمل ضمن إطار مختلف.

خامساً: الرقابة المصرفية[٣]:

تعرف الرقابة المصرفية بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والأساليب التي تتبعها أو تتخذها الجهة التي تقوم بالعملية الرقابية، وذلك بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمصارف وبالتالي حماية الاقتصاد الوطني من الآثار السلبية التي قد تنتج عن فشل بنك ما.

وتهدف الرقابة المصرفية إلى توجيه السياسة المالية والنقدية في البلد وصولاً إلى جهاز مصرفي سليم قادر على الإسهام في التنمية الاقتصادية والحفاظ على حقوق المودعين والمستثمرين.

---

(١) مرجع سابق، ص١٨١.

(٢) د. الحلاق ،سعيد سامي، د. العجلوني ،محمد محمود، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازودي للنشر، عمان الأردن، ٢٠١٠، ص١٥٣.

(٣) عبد الله، خالد أمين، التدقيق والرقابة في البنوك ،منشور بدعم من معهد الدراسات المصرفية، الأردن، عمان، ١٩٩٨، ص٦٧.

وتنبع أهمية الإشراف والرقابة على المصارف من أهمية الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية فهذه المؤسسات تخدم أطيافاً مختلفة من المجتمع من إدارة المصرف والمودعين والدائنين وتعمل على حمايتها من خلال السلطات النقدية الممثلة غالبا بالمصرف المركزي.

ويمكن القول بأن أهم أهداف الرقابة المصرفية ما يلي:

١- دعم الجهاز المصرفي وحمايته، وبالتالي المحافظة على حقوق المودعين والدائنين.

٢- منع التركز في ملكية المصرف، مما ينعكس سلبا على المنافسة المصرفية ونوع الخدمات المصرفية المقدمة.

٣- الوقوف على سلامة العمليات المصرفية التي يقوم بها المصرف وتحقيقه للأهداف المرسومة.

وتمارس عملية الرقابة على عمل المصارف من خلال ثلاثة أنواع:[١]

الشكل رقم (٦): أنواع الرقابة على أعمال المصارف.

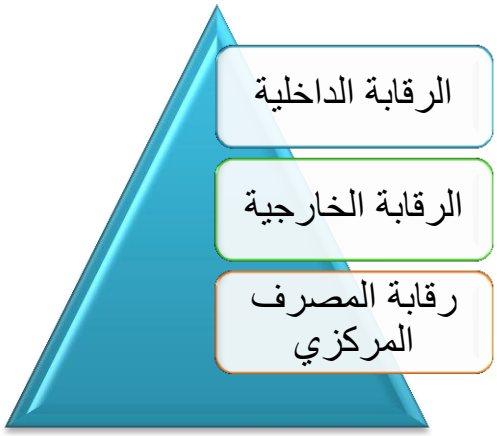

الشكل من إعداد الباحثة.

١- **الرقابة الداخلية:** تقوم بها أجهزة فنية متخصصة تابعة للإدارة العليا للمصرف، وتشمل فحص لجميع الإجراءات المرتبطة بالتأكد من سلامة الهيكل التنظيمي للمصرف وتدقيقها، وسياسته الإدارية، والإجراءات المحاسبية لما هو مدون في الدفاتر والسجلات، وحماية أصول المصرف من السرقة أو التلف أو الضياع، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين، وتتبع هذه الأجهزة وسائل عديدة منها الجرد الفعلي المفاجئ والتفتيش المباشر والتدقيق المحاسبي والتدقيق الإداري. وترفع نتيجة هذه الأعمال بتقارير مكتوبة إلى رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام.

---

[١] عبد ربه، محمد رائد، المراجعة الداخلية، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص١٤.

٢- **الرقابة الخارجية:** يقوم بها مراجعو الحسابات غير المرتبطين بالإدارة العليا للمصرف، حيث يتم تعيينهم بقرار من الهيئة العامة للمساهمين تكون مسؤولياتهم، كما هو متعارف عليه، تدقيق حسابات المصرف وفحص أنظمته المالية والمصادقة على قوائمه المالية الختامية.

٣- **رقابة المصرف المركزي**[١]: عادة ما يمثل المصرف المركزي السلطة الرقابية و الإشرافية على عمل المصارف من خلال مفوضية الحكومة لدى المصارف ، وبواسطة أجهزة فنية متخصصة ووسائل متعددة وأهم هذه الوسائل:

الشكل رقم (٧): الوسائل المستخدمة من المصرف المركزي للرقابة على عمل المصارف.

الشكل من إعداد الباحثة.

٣-١ **القوانين:** يتابع المصرف المركزي مهمة الرقابة على المصارف من خلال صلاحياته الموجودة في القوانين مثل قانون المصرف المركزي وقوانين المصارف وقوانين الرقابة على الائتمان وإدارة الالتزام وغيرها، وجميع الأنظمة والتعليمات والبلاغات والمذكرات الصادرة استنادا إلى هذه القوانين.

٣-٢ **التفتيش المباشر:** يقوم المصرف المركزي بتكليف موظف أو أكثر بفحص دفاتر أي مصرف وتدقيق حساباته ووثائقه الأخرى، وبذلك يستطيع المصرف المركزي إيقاف أعمال المصرف المضرة وتصحيحها إذا كانت نتائج التفتيش توضح أن أعمال المصرف المرخص قد سارت في غير صالح المودعين والمساهمين.

---

[١] عبدالله، خالد أمين، مرجع سابق، ص٦٩.

٣-٣ الكشوفات الدورية: اليومية والشهرية والسنوية لكل من الموجودات والمطلوبات للمصارف.

[١]وتهدف الرقابة المصرفية التي يمارسها المصرف المركزي بشكل عام إلى التأكد من أن جميع المصارف العاملة في النظام المصرفي تعمل بشكل سليم من الناحية المالية، وأن إدارتها تتسم بالكفاءة اللازمة لضمان حقوق المودعين ومصالحهم.

وتعتبر خدمة (الإخطار المصرفي) من أهم الخدمات التي تقدمها المصارف المركزية للمصارف العاملة ، حيث يتعين على هذه المصارف الإفصاح عن جميع العمليات والتسهيلات الائتمانية المقدمة للعملاء والتي تتجاوز مبلغ معين، وهنا يقوم المصرف المركزي بإعطاء رقم سري للعميل يحصر فيه كل التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة التي حصل عليها العميل من جميع المؤسسات المصرفية، وعند تقدم أحد العملاء بطلب تسهيلات من أحد المصارف فهنا يطلب هذا الأخير تزويده بإخطار (ديون، التزامات) العميل من حيث أنواعها والمبالغ ، واستناداً على المعلومات التي يقدمها المصرف المركزي والمركز المالي للعميل، والغايات المطلوبة لهذه التسهيلات، يتخذ المصرف القرار الائتماني المناسب بشأن التسهيلات المصرفية.

كما تنقسم الرقابة المصرفية الداخلية على المصارف إلى ثلاثة أنواع رئيسية:[٢]

- **الرقابة الوقائية:** وهي تهدف إلى التقليل من المخاطر التي تواجه عمل المصرف أثناء ممارسته لنشاطه، وبالتالي تجنب إمكانية حدوث إفلاسه. أما الأدوات المستخدمة في هذا النوع من الرقابة فهي التعليمات الصادرة عن السلطة الرقابية بخصوص الالتزام ببعض المؤشرات والمعايير الكمية مثل معيار كفاية رأس المال، ونسب السيولة، ومستويات التركزات الائتمانية المسموح بها، ونسب التسهيلات الائتمانية إلى الودائع وغيرها.

- **رقابة الأداء:** تقوم السلطة الرقابية بتقييم أداء المصرف عن طريق تحليل المعلومات والبيانات والتقارير اليومية والأسبوعية والشهرية المقدمة من المصارف إليها وفقا لتعليماتها ومهمتها الكشف

---

[١] السيسي، صلاح الدين حسن، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية (الجزء الثاني)، مجموعة النيل العربية، الاسكندرية، مصر، ٢٠١١، ص١٧٧.

[٢] إسلامبولي، مرام، استخدام مؤشرات لجنة بازل في رقابة مصرف سورية المركزي على المصارف السورية، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص٩٤.

عن الأخطاء والمشاكل التي ينجم عنها خلل في أداء المصرف ومتابعة هذه الأخطاء وإجراء الحلول التصحيحية لها.

- **الرقابة التصحيحية:** تهدف هذه الرقابة إلى متابعة تصحيح التجاوزات الظاهرة لدى المصارف، كما تهدف إلى معرفة الأسباب التي تقف وراء هذه التجاوزات ومساءلة المصارف التي تخالف القوانين واللوائح والناظمة لعملها ومعاقبتها، وذلك بهدف تجنب وقوع مثل هذه التجاوزات في المستقبل.

أما الرقابة الخارجية على المصارف لها عدة أنواع كالتالي[1]:

- **الرقابة المكتبية:** وتتم عن طريق دراسة البيانات الدورية المالية التي تقدمها المصارف إلى السلطة الرقابية، ومن هذه البيانات: عناصر الأصول والخصوم التي توضح المركز المالي للمصرف، حساب الأرباح والخسائر، والميزانية، ومن خلال تحليل هذه لبيانات يمكن تقييم أداء كل مصرف وتقدير المشاكل المحتملة الظهور لديه.
- **الرقابة الميدانية:** وتتم بانتقال فريق عمل تابع للمصارف المركزية إلى المصارف العاملة للاطلاع على المستندات والسجلات الخاصة بها وذلك بغية التحقق من أمرين هما صحة البيانات المقدمة للمصرف المركزي وصحة تنفيذ العمليات المصرفية وسلامتها بما يتوافق مع السياسات والتعليمات الناظمة لعمل المصارف من المصرف المركزي، ومن مدى كفاية الرقابة الداخلية، وتحديد الثغرات الموجودة في هذا النظام، وتقويم أداء المصارف، ووضع آليات تمكن من التعرف على البنوك التي تواجه مشاكل معينة، ووضع سياسات وقائية لتنفيذها قبل وقوع المخاطر.

حيث يتكامل هذان الأسلوبان معاً للتوصل إلى القدرة على تقديم فحص شامل لأداء المصرف من حيث نتائجه المالية وكذلك كفاءته الفنية والإدارية.

---

[1] السيسي، صلاح الدين حسن، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية (الجزء الثاني)، مجموعة النيل العربية، ٢٠١١، ص١٧٥.

وتتطلب فعالية العمليات الرقابية مراعاة الشروط التالية:[١]

أ- أن يكون النظام الرقابي قادراً على اكتشاف الانحرافات الهامة بسرعة حتى تتمكن المنشأة من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للقضاء على هذه الانحرافات.

ب- أن يكون النظام الرقابي نظاماً اقتصادياً، ويعمل على إيصال المعلومات للمستويات الإدارية ذات العلاقة.

ج- أن يساهم في تصحيح الأداء بما ينسجم مع الأهداف المرسومة.

د- أن يكون النظام الرقابي شاملا بحيث يغطي كافة جوانب النشاط الحيوية والهامة للمنشأة.

هـ- أن يتسم النظام الرقابي بالتوازن في حجم الرقابة على الأنشطة، بحيث لا تظهر أنشطة رقابية أكثر من اللازم في بعض المجالات وأقل من اللازم في مجالات أخرى.

أدوات المصرف المركزي في الرقابة

تختلف سياسات وأدوات المصارف المركزية في الحفاظ على استقرار السياسة النقدية باختلاف الظروف والأحداث المحيطة، حيث تتنوع هذه السياسات وتختلف نسب استخدام الأدوات الرقابية، وتسعى المصارف المركزية لتحقيق استقرار السياسة النقدية لديها بتحقيقها لأربعة أهداف رئيسية وهي:

١- الرقابة السعرية والرقابة على التضخم.

٢- الرقابة على السيولة.

٣- الرقابة على المخرجات.

٤- الحفاظ على القيمة الخارجية للعملة الوطنية[٢].

ولتحقيق هذه الأهداف يستخدم المصرف المركزي الأدوات الرقابية التالية:

---

[١] الحسيني فلاح، الدوري مؤيد، مرجع سابق، ص٢١٤.

[2] Sylvester Eiifinger, Donat Masciandaro, Hand book of Central Banking, Financial Regulation and Supervision After the financial crisis, Copy right by Edward Elgar, 2011, p216.

أولاً: الأدوات المستخدمة للرقابة الكمية

١- سياسة سعر الخصم[١]:

يستخدم المصرف المركزي هذه السياسة من خلال إعادة خصم المصارف التجارية ما لديها من الأوراق التجارية لدى المصرف المركزي مقابل فائدة تسمى سعر إعادة الخصم، وتغيير هذا السعر يؤدي إلى تغيير حجم الاحتياطيات النقدية لدى المصارف وبالتالي يؤثر على حجم الائتمان الممنوح للأفراد، فإذا رغب المصرف المركزي في تقليل حجم الائتمان الممنوح من المصارف فإنه يعمل على زيادة سعر إعادة الخصم فترتفع تبعاً لذلك أسعار الفوائد لدى المصارف (علماً أن سعر إعادة الخصم هو دائماً أقل من سعر الفائدة الذي تضعه المصارف) وبالتالي ينخفض حجم الائتمان، أما إذا رغب المصرف بتوسيع الائتمان فإنه يعمد إلى تخفيض سعر إعادة الخصم وبالتالي سوف يؤدي إلى انخفاض أسعار الفوائد لدى المصارف وتوسيع حجم الائتمان الممنوح للجمهور. ويتوقف مدة فعالية سعر الخصم على ما يلي:[٢]

١-١ أن تقوم المصارف التجارية بتغيير أسعار الفائدة مع تغير سعر الخصم وفي نفس الاتجاه، وهنا قد لا تتقيد المصارف بسعر إعادة الخصم إلاّ إذا تهددت باللجوء إلى المصرف المركزي، أما إذا كانت المصارف تحتفظ بأرصدة نقدية عالية فهي بغنى عن اللجوء إلى المصرف المركزي وهنا نرى أن تأثير آلية سعر الخصم ليس كبيراً على المصارف.

١-٢ ترتبط سياسة سعر إعادة الخصم بالوضع الاقتصادي للبلد، حيث أن الطلب على القروض حساس للتغير في سعر الفائدة ، ولكن ليس بشكل كبير، فقد ترفع المصارف أسعار الفائدة على القروض ولا ينخفض الطلب على القروض وهذا يكون في أحوال الرواج الاقتصادي وقد تعمل المصارف على تخفيض أسعار الفائدة ولا يزداد الطلب على القروض في أحوال الكساد وتراكم المخزون وانخفاض الأسعار وتدهور الأرباح[٣].

---

[١] رمضان زياد، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص١٨٠.

[٢] د. الحلاق، سعيد سامي، مرجع سابق، ص١٥٥.

[٣] مرجع سابق، ص١٥٥.

٢- عمليات السوق المفتوحة:

تعرف سياسة السوق المفتوحة بدخول المصرف المركزي بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية من جميع الأنواع لاسيما السندات الحكومية المتعددة الآجال، وسميت بعمليات السوق المفتوحة، وذلك لأن المصرف المركزي يقوم بها خارج نطاق المصرف في السوق المالي، وسياسة سعر إعادة الخصم ينحصر فيها تعامل المصرف المركزي مع المصارف العاملة، ففي السوق المفتوحة يتدخل المصرف المركزي مؤثراً في حجم الكتلة النقدية من خلال السوق الذي يجمع جميع أطياف المجتمع من مصارف ومؤسسات غير مصرفية وأفراد.

وتستخدم هذه السياسة في التأثير على حجم الائتمان زيادة أو نقصاناً عن طريق التأثير في سعر الفائدة ونسبة الاحتياطي القانوني فعندما يريد المصرف المركزي زيادة حجم الائتمان فإنه يعمل على شراء الأوراق المالية والسندات الحكومية طويلة الأجل، فهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه الأوراق والسندات وبالتالي يرتفع سعرها وينخفض سعر الفائدة عليها وبالتالي يشجع على زيادة معدّلات الاستثمار المالي، ويعمل العكس إذا أراد تخفيض حجم الائتمان[١].

إلا أن نجاح هذه السياسة مرهون بمدى إقبال الناس والمؤسسات على اقتناء السندات الحكومية حيث أن ذلك يخضع لعدة عوامل وخصوصاً في الدول النامية وهي التقلبات السياسية ومدى الثقة في النظام الاقتصادي.

٣- نسب الاحتياطي القانوني والسيولة[٢]:

تعرف سياسة الاحتياطيات القانونية بأنها التزام المصارف التجارية بالاحتفاظ بجزء أو نسبة معينة من أصولها لدى المصرف المركزي، والهدف من هذه السياسة هو التحكم في نسبة السيولة لدى المصارف وبالتالي التحكم بالائتمان، فإذا رغب المصرف المركزي بتقليل حجم الائتمان فإنه يرفع من معدّل نسبة الاحتياطي القانوني والسيولة لدى المصارف وتتكون نسبة الاحتياطي القانوني والسيولة من:

٣-١ نسبة الاحتياطي القانوني: نسبة معينة من حجم الودائع لدى المصارف.

---

[١] مرجع سابق، ص١٥٨.

[٢] رمضان زياد، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص١٨٥.

٣-٢ نسبة السيولة العامة : نسبة ما تحتفظ به المصارف من الأصول السائلة إلى الودائع والالتزامات الأخرى، ويمكن للمصرف المركزي أن يزيد هذه النسبة كإدخال السندات الحكومية ضمن هذه الأصول وبالتالي تقليل حجم الائتمان الذي تمنحه المصارف.

نسبة السيولة العامة = السيولة القانونية + السيولة الاختيارية

الودائع والأوراق المخصومة

ثانياً: وسائل الرقابة النوعية[١]

تستخدم وسائل الرقابة النوعية على الائتمان في التأثير على أنواع معينة من الائتمان وأهم هذه الأدوات هي:

١- تحديد أسعار فائدة مختلفة باختلاف مجال استخدام الائتمان، وذلك من خلال تخفيض أسعار الفائدة بالنسبة للقروض التي تخدم المشروعات التي تشجعها الدولة، ورفع أسعار الفائدة بالنسبة للقروض التي لا تعتبر ذات أهمية للدولة والمجتمع.

٢- تحديد الائتمان الممنوح، فيزيد حجم الائتمان الممنوح للأنشطة الصناعية، ويخفض حجم الائتمان المقدم للاستهلاك مثلاً.

٣- اشتراط الحصول على موافقة المصرف المركزي عندما يتجاوز الائتمان حداً معيناً.

ثالثاً: أدوات الرقابة المباشرة[٢]

وذلك بإصدار التعليمات المباشرة إلى جميع المصارف أو إلى مصرف محدّد، يحدد المصرف المركزي بموجب هذه التعليمات أحجام الائتمان المسموح بها في فترات مقبلة، أو يحدّد نسبة معينة بين أموال المصرف الخاصة وبين جملة أصوله.[٣]

---

(١) د. العيادي، أحمد صبحي، مرجع سابق، ص١٩٦.

(٢) رمضان زياد، جودة محفوظ، مرجع سابق، ص١٨٧.

(٣) السيسي، صلاح الدين حسن، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، جزء أول، مجموعة النيل العربية، الاسكندرية، مصر، ٢٠١١، ص١٧٢.

رابعا: الإقناع الأدبي[١]

وهي الوسيلة التي يتبعها المصرف المركزي للتأثير على المصارف وأعمالها بالاتجاه الذي يريد، وتسمّى أيضاً سياسة المصارحة أي يعمل على إقناعها والتضامن معها لتنفيذ سياسة معينة كالحد أو التوسع في الائتمان، أو تمويل قطاعات اقتصادية معينة من خلال المقالات في الصحف والمجلات والخطب في المناسبات والمشاورات الجانبية.

[٢]وحالياً تسعى المصارف إلى الالتزام بعدة مبادئ باستخدام هذه الأدوات الرقابية ومن هذه المبادئ الوصول إلى حالة استقرار الأسعار والتكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية، وأن تكون السياسة النقدية سياسة تطلعية للمستقبل وإدخال مبادئ المساءلة والمحاسبة لصانعي السوق والمصارف، وتجنب المخاطر على مستوى الاقتصاد وخصوصا خطر الركود الاقتصادي المرتبط مع حالة عدم استقرار الأسعار.

سادساً: التطورات العالمية الحديثة وأثرها في سياسة المصارف المركزية العالمية[٣]

شهدت الدول مع التطورات العالمية الحديثة التي ذكرناها سابقا من الخدمات المصرفية الحديثة وتحرير تجارة هذه الخدمات وتحرير الرقابة والعولمة تطورات أيضا على مستوى الأجهزة المصرفية بين الدول، فكان من أهم نتائج العولمة ترابط المصارف على المستوى الدولي وكان هذا الترابط على حساب سيادة المصرف المركزي في الدول، فمن خلال اشتراك المصارف في تمويل العمليات الكبرى المتخصصة في إطار كونسورتيوم المصارف **(Consortium Bank)**: {وهو شكل من أشكال التعاون بين المصارف يمثل تضافر جهود بعض المصارف المستقلة لتخفيض بعض مواردها لتمويل مشترك فهو يركز في توظيف الموارد وليس في توظيف رأس المال، ويهدف إلى تمويل مشروعات كبرى (بترول، بناء، مجمعات صناعية)[٤]} وتجتمع هذه المصارف في تمويل هذه المشروعات بسبب ضخامة الموارد المالية التي تحتاجها ولا يستطيع مصرف وحده القيام

---

[١] مرجع سابق.

[2] Fredrec, S. Sishkin, Monetary Policy Strategy, Massachusetts institute of technology, 2007, p38.

[٣] ناصر، سليمان، مرجع سابق، ص٤١-٤٢.

[4] Consortium Bank Definition, Investopedia, www.investopedia.com/terms/c/consortium-bank.asp a

بالتمويل الكافي لهذه المشروعات، فمن خلالها تستطيع المصارف أن تدعم بعضها بعضاً عن طريق الودائع المتبادلة، وبهذه الطريقة يمكنها أن تتجاوز سياسة المصرف المركزي في تحديد حجم السيولة وأسعار الفائدة المحددة للودائع والائتمان وتوجيه الموارد إلى مجالات وقطاعات معينة والأهم أن بإمكانها التأثير في توازن ميزان المدفوعات.

ومن نتائج تحرير الرقابة وتطبيق معايير متساهلة في مجال الرقابة المصرفية، تشجيع بعض المصارف في تأسيس فروع لها في دول أخرى، تقوم بعمليات تمويل بعيدة عن رقابة المصارف المركزية لدولها، مما أدى إلى التأثير السلبي لهذه المصارف على المصارف الأم، وبالتالي تزعزع الاستقرار المالي العالمي.

ومن أهم الآثار الاقتصادية الناجمة عن العولمة ظهور الشركات متعددة الجنسيات والزيادة المستمرة في قوة مراكزها المالية، إذ أنها تتعامل يوميا بمليارات الدولارات في عمليات الشراء والبيع والاكتتاب والمضاربة في مجال العملات والأوراق المالية المختلفة مستخدمة أحدث وسائل التكنولوجيا في تحويل الأموال، مما نجم عنها إضعاف سيطرة المصارف المركزية على النظام النقدي والمالي للدول، حيث أنه من أهم مظاهر ضعف المصارف المركزية في السيطرة على السياسة النقدية وعجز هذه الأخيرة عن حماية العملة الوطنية واستقرار سعر الصرف في ظل حرية حركة رؤوس الأموال على المستوى العالمي وعجزها عن السيطرة على سعر الفائدة وذلك لارتباط سعر الفائدة المحلي قصير الأجل بأسعار الفائدة قصيرة الأجل في الأسواق العالمية ، هذا التحرير والانفتاح منذ عام ١٩٧١ أدى لظهور أزمات مالية متكررة كما في عام (١٩٧١ – ١٩٧٥) أزمة سعر الصرف – ١٩٨٧– ١٩٩٧ –٢٠٠٨ .

وفي ظل تحرير حركة رؤوس الأموال بين الدول سوف يفتح المجال للمضاربين الماليين بوضع يدهم على الدول القوية وبالتالي سوف تفقد هذه الدول سيادة المصرف المركزي في المحافظة على استقرار عملتها، حيث تشير بعض الدراسات على أنه إذا اجتمعت المصارف المركزية في العالم لاتخاذ موقف معين لحماية عملة معينة من مواجهة هجوم المضاربين فإن أقصى ما يمكن أن تجمعه هذه المصارف هو ١٤ مليار دولار مقابل ٨٠٠مليار دولار يستطيع المضاربون ضخها في السوق يومياً، إذ أن إمكانيات المضاربين تفوق ٥٥ مرة إمكانيات العالم أجمع.

وبالتالي من المحتمل جداً أن تفقد الدول أيضا السيطرة على السياسة المالية بسبب حركة رؤوس الأموال التي تجعل المستثمرين الذين يبحثون عن المناطق التي تنخفض فيها معدلات الضرائب وترتفع فيها معدلات الأرباح، علما أن معظم الدول تعمل على سياسة تخفيض الضرائب بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية.

ومن أجل هذا السبب سعت الدول جاهدة لإيجاد حلول ترمي إلى الترابط والتكامل بين سياساتها النقدية والمالية ليمكنها ذلك من مواجهة المخاطر المالية في ظل العولمة والتطورات الحديثة.

يقول الخبير المصرفي دي كوك في كتابه (الصيرفة المركزية): "لقد أثبتت السياسة النقدية في[1]كل مكان أنها ذات مدى قصير فقط كوسيلة للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي العام والنمو، وهو ما قيل بشكل واسع كهدف أساسي للسياسات الاقتصادية الوطنية، ولابد من تعزيزها أو تنسيقها مع إجراءات مالية مصممة لتأمين التعديلات المناسبة في مستوى الاستثمار العام والنفقات الجارية وكذلك أمور الضرائب المفروضة على الاستثمارات الخاصة والاستهلاك، وباختصار لم تعد المسألة هي ما يمكن أن تحقق السياسة النقدية بحد ذاتها، بل ما يمكن أن تفعله بالاشتراك مع السياسة المالية.

ويقول الدكتور محمد زكي الشافعي في كتابه (مقدمة في النقود والبنوك) أنه يجب التكامل بين السياستين المالية والنقدية لإحكام سيطرة المصرف المركزي على اقتصاد البلد ويوضح هذا في مثال أن الحد من مقدرة المصارف التجارية في التوسع في الائتمان بإلزامها مثلاً في زيادة الاحتياطي الإلزامي من الأوراق الحكومية، لا يبلغ مقصده من التوسع في الائتمان إذا ما صاحب ذلك توخي الحذر في إصدار الأوراق الحكومية بقصد تمويل العجز في ميزانية الدولة.

ومن الجهود التي بذلتها الدول في خضم الأزمة مؤتمر دول مجموعة العشرين عام ٢٠٠٨ التي ناقشت سبل تجاوز الأزمة والإصلاح المالي العالمي من خلال عدة توصيات لها أثر كبير في أعمال المصارف المركزية[2]، وذكرت الدول المشاركة في البيان الختامي للمؤتمر بأنها قد اتخذت مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تحفيز الاقتصاد، وتنشيط أسواق القروض، وتوفير السيولات،

---

(١) ناصر، سليمان، مرجع سابق، ص٤١-٤٢.

(2) World Leaders Launch Action Plan to Combat Financial Crisis, IMF Survey Magazine, 2008 .

وتقوية رأس مال المؤسسات المالية، وحماية المدخرات والودائع، وتجاوز النقائص المتعلقة بالرقابة، السماح للمؤسسات المالية الدولية بتقديم الدعم للاقتصاد العالمي من خلال عدة أهداف يمكن تلخيصها كالتالي:

١- مواصلة الجهود واتخاذ كل إجراء إضافي من شأنه أن يساهم في استقرار النظام المالي.

٢- الاعتراف بالدور الإيجابي الذي بإمكان السياسة النقدية القيام به.

٣- استعمال عند الحاجة إجراءات الميزانية من أجل تحقيق نتائج سريعة.

٤- مساعدة الاقتصاديات الناشئة والنامية للوصول إلى التمويل اللازم .

٥- تشجيع البنك الدولي وبنوك التنمية الدولية الأخرى على استعمال كامل إمكانياتها.

٦- العمل على توفير كل من صندوق نقد دولي والبنك الدولي وبنوك التنمية الدولية الموارد الكافية التي ستسمح لها بأداء دور فعال في مواجهة الأزمة.

٧- إصلاح الأسواق المالية حيث تم الاتفاق على ضرورة تكثيف التعاون الدولي بين المراقبين وتقوية المعايير الدولية، وتحقيق تطبيق عادل لهذه المعايير .

ثامناً: الأدوات الرقابية التي يمارسها المصرف المركزي السوري على المصارف العاملة

١- أسعار الفائدة:

ضمن إطار الإصلاح الاقتصادي في سورية ، والقرار رقم ٢١ عام ٢٠١١ الناظم لعمل المصرف المركزي السوري[١]، بدأت السياسة النقدية تأخذ ملامح واضحة في تحديد الأهداف الأولية بالتزامن مع متغيرات الاقتصاد الكلي، واعتماد استراتيجية السياسة النقدية بما فيها استراتيجية سعر الفائدة وسعر الصرف لتحقيق هذه الأهداف،حيث تم إجراء تعديلات متتالية على أسعار الفائدة وبشكل تدريجي بهدف تصحيح هيكلتها بعد أن بقيت ثابتة لأعوام متتالية، حيث لم تكن هناك سياسة أسعار فائدة مطبقة على الليرة السورية من قبل مصرف سورية المركزي[٢].

---

[١] المرسوم التشريعي رقم ٢١ عام ٢٠١١ الناظم لعمل مصرف سورية المركزي، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي http://www.banquecentrale.gov.sy/main-ar.htm

[٢] تطور استراتيجية أسعار الفائدة بسورية، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي.

وتعدُّ قرارات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بأسعار الفائدة أحد المحددات الرئيسية للسياسة النقدية، حيث يتمثل الهدف الرئيسي لهذه القرارات في دعم قيمة الليرة السورية محلياً وخارجياً وتشجيع الادخار والاستثمار. فعلى صعيد القطاع المصرفي، فإن الهدف الرئيس لقرارات أسعار الفائدة تتمثل في إعادة هيكلة ودائع الليرة السورية باتجاه الودائع طويلة الأجل نسبياً تتناسب مع العائد عليها، فقد كانت الودائع لأجل بالليرة السورية المودعة من القطاع الخاص تشكل ما نسبته (٤%) فقط في عام ٢٠٠٤ من إجمالي ودائع القطاع الخاص بالليرة السورية مقابل (٩٦%) حسابات جارية [(٧٧%) ودائع توفير، و(١٩%) ودائع تحت الطلب)[١]]

فقد هدفت القرارات (قرار رقم ١١٩ عام ٢٠٠٥[٢] وقرار ١٦٠ عام ٢٠٠٥[٣] وقرار رقم ١٧٢ عام ٢٠٠٥[٤] وقرار رقم ١٧٤ عام ٢٠٠٥[٥]) التي تتعلق بأسعار الفائدة الدائنة سنويا إلى تعديل هيكلية الودائع باتجاه الودائع طويلة الأجل وذلك من خلال تصحيح هيكلية معدلات الفائدة الدائنة، لتصبح أكثر ملاءمة مع التمويل الاستثماري الممنوح من المصارف لقطاعات الاقتصاد المختلفة وجعلها أكثر انسجاماً مع متطلبات الاقتصاد الوطني وتطور السوق النقدية فنلاحظ ارتفاع نسب الودائع لأجل وودائع التوفير على مدى هذه القرارات بهدف دعم الطلب على الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، واستكمال آلية بناء هيكلية منسجمة ومتوازنة تدعم استقرار وثبات مصادر التمويل لدى المصارف.

---

[١] أسعار الفائدة على ودائع الليرة السورية، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي.

[٢] القرار رقم (١١٩/ م ن/ ب٤) الناظم بتعديل أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف العامة الواردة في القرار رقم (٤٣/م ن/ب٤ تاريخ ٢٠٠٤/١/٥)، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، قرارات مجلس النقد والتسليف.

[٣] القرار رقم (١٦٠ /م ن اب٤) الناظم بتعديل أسعار الفائدة الدائنة استكمالاً للخطوات الهادفة لتصحيح هيكل الفوائد المصرفية، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، قرارات مجلس النقد والتسليف.

[٤] القرار رقم (١٧٢/ م ن/ب٤) الناظم لتحديد أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف العامة والخاصة على الحسابات الجارية وودائع التوفير والودائع لأجل وودائع الأطفال وشهادات الاستثمار بالليرات السورية، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، قرارات مجلس النقد والتسليف.

[٥] القرار رقم (١٧٤/ م ن/ب٤) تعديل القرار رقم ١٧٢، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، قرارات مجلس النقد والتسليف.

ويمتد أثر القرارات السابقة (١١٩، ١٦٠، ١٧٢، ١٧٤) على مدى السنوات ٢٠٠٥-٢٠١٠ وحتى الربع الأول من عام ٢٠١١، حيث وصلت حصة الودائع لأجل إلى ٤٣% من إجمالي ودائع القطاع الخاص بالليرة السورية في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١١، بالمقارنة مع ٤% في نهاية عام ٢٠٠٤[١]. وقد أصدر مجلس النقد والتسليف القرار رقم ٢٩٨ لعام ٢٠٠٧ الذي يعدل مادة رقم "٢" من القرار (١٧٤)[٢] بحيث تصبح: "يجوز لمجالس إدارات المصارف العاملة تخفيض معدلات الفائدة الدائنة أو رفعها بمقدار (٢) بالمائة."

وهنا نرى تحرك لأسعار الفائدة وإعطاء هامش حركة للمصارف في تحديد معدلات الفائدة وإتاحة فرص المنافسة لديها. وقد استجابت المصارف بشكل فعال من خلال تحريك أسعار الفائدة على ودائعها ضمن الهامش المتاح بشكل جزئي، أو كلي من قبل بعضها، ضمن معيار ربحية هذه المصارف وكفاءتها.

أما بالنسبة لقرارات مجلس النقد والتسليف في الأعوام الأخيرة ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠ فقد أخذ مجلس النقد والتسليف يغير من سياسته حيث صدر القرار رقم (٣٩٣) عام ٢٠٠٨[٣] وحدد فيه المجلس إعطاء هامش حركة ±٢% للودائع لأجل حول المعدلات التي حددها شريطة أن لا يقل الفرق بين أدنى معدل يدفعه المصرف على هذه الودائع وأعلى معدل عن ٣% وذلك لضمان وجود فارق تفضيل لدى المودع بين الودائع قصيرة وطويلة الأجل وذلك لضمان استمرارية جذب المصادر التمويلية للاستثمار. وقد استجابت المصارف من خلال توسيع الفارق بين معدلي الفائدة الأدنى والأعلى على الودائع لأجل لديها ليقارب ٣% وتبعاً لهذا القرار صدرت القرارات (٤٦٢) عام ٢٠٠٩[٤] و(٦٩٨) عام ٢٠١٠[١] و(٧٢٨) عام ٢٠١٠[٢] والتي تعد استكمالاً للقرارات السابقة،

---

[١] السياسة النقدية لمصرف سورية المركزي، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي.

[٢] القرار رقم (٢٩٨/ م ن/ ب٤) تاريخ (٢٠٠٧/٦/١٨) لتعديل المادة رقم (٢) من القرار رقم (١٧٤)، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، قرارات مجلس النقد والتسليف.

[٣] القرار رقم (٣٩٣/م ن/ب٤) تاريخ (٢٠٠٨/٥/٥) الناظم بتحديد أسعار الفائدة الدائنة التي تدفع على الحسابات الجارية ولأجل، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، قرارات مجلس النقد والتسليف.

[٤] القرار رقم (٤٦٢/م ن/ب٤) تاريخ (٢٠٠٩/١/٣١) الناظم بتخفيض معدلات الفائدة الدائنة على الودائع لأجل بمقدار ١%، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، قرارات مجلس النقد والتسليف.

فقد خفضت تدريجياً أسعار الفائدة على ودائع الليرة السورية بهدف خفض كلفة الإقراض وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، مع الحفاظ على معدلات تشجيعية للادخار الوطني[٣].

وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٥٩٣٧) بتاريخ ٢٠١١/٥/٢ يرفع فيه معدلات الفائدة الدائنة على الودائع بالليرة السورية بنقطتين مئويتين من [٥-٧%]±٢% إلى [٧-٩%]±١%، وتخفيض هامش الحركة بمقدار نقطة مئوية واحدة، مع الحفاظ على فارق ٢% بين أقل معدل على أدنى أجل وأعلى معدل على أطول أجل. بهدف دعم الطلب على الليرة السورية وتعزيز إيداعات الليرة لدى المصارف.

كما جاء تحديد أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدولار واليورو ضمن مجال مرتبط باللايبور (Libor) على الدولار واليورو ضمن استحقاق (أسبوع – سنة)، ضمن إطار دعم الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية وتخفيف من عمليات المضاربة، مع الحفاظ على إمكانية الادخار بالعملات الأجنبية لدى المصارف السورية.

[٤]وكموجز لوضع القطاع المالي والمصرفي في سورية لتلك الفترة فقد أشار الدكتور أكرم الحوراني ، أستاذ في كلية الاقتصاد – جامعة دمشق الى إن القطاع المالي والمصرفي يتمتع بنقاط قوة إلى جانب نقاط الضعف قائلا إن أبرز نقاط القوة تتركز بأن السياسة النقدية استطاعت جذب العمل المصرفي الخاص وزيادة مساهمته وتمويله لعمليات التنمية الاقتصادية وهذا هو المطلوب إضافة إلى تحقيق الانتشار الجغرافي في العمل المصرفي وتقليل القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ابرز نقاط الضعف في هذا القطاع هي لجوئه الى التعامل النقدي الورقي في حين تتجه المؤسسات المصرفية الى اتباع سياسات نقدية تعتمد بشكل أساسي على التداول المصرفي غير الورقي وتدخل السلطة التنفيذية في سياسات المصرف المركزي وقصور المنتجات المصرفية وانواعها وضعف الاستثمار وتزايد في

---

(١) القرار رقم (٦٩٨/م ن/ب٤) تاريخ (٢٠١٠/٤/٢٨) حول تعديل أسعار الفائدة في سورية، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، قرارات مجلس النقد والتسليف.

(٢) القرار رقم (٧٢٨/م ن/ب٤) تاريخ (٢٠١٠/١٢/٢٨) حول تحديد أسعار الفائدة الدائنة، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، قرارات مجلس النقد والتسليف.

(٣) أسعار الفائدة على ودائع الليرة السورية، مرجع سابق.

[٤] د. الحوراني أكرم ، تقرير حول القطاع المالي والمصرفي في سورية ، ورشة عمل للهيئة العليا للبحث العلمي ، قاعة رضا سعيد ، دمشق ،٢٠١٤.

حجم القروض المتعثرة وضعف الحوكمة وعدم كفاية رؤوس الاموال في ظل قصور الوعي التأميني ودور شركات التأمين العامة والخاصة.

٢- سعر الصرف:

يتطلَّب الوصول إلى سعر صرف لليرة السورية بما يحقق أهداف السياسة النقدية القيام بمجموعة من الإصلاحات في سوق القطع الأجنبي فقد كان الهدف الرئيسي من هذه الإصلاحات، معالجة حالات الاختناق في العرض والطلب على القطع الأجنبي، الناجمة بشكل رئيسٍ عن وجود سوق غير نظامية منفصلة عن السوق الرسمية، ومن جملة هذه الإصلاحات على مدى الأعوام الماضية هي:

- قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٣١٥) تاريخ ٢٠٠٥/٥/٥[١] الذي ينص بإعادة مهمة تحديد سعر الصرف إلى مصرف سورية المركزي بعد أن كان يقوم بها المصرف التجاري السوري، حيث أنه بموجب هذا القرار يقوم مصرف سورية المركزي بإصدار نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية بحيث يتم تعديل سعر الصرف فيها آنياً تبعاً لمتغيرات السوق.
- قرار مجلس النقد والتسليف رقم (١٩٧) تاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٥[٢]، الذي ينص على وجوب اعتماد المصارف التعليمات الخاصة بمراكز القطع الأجنبي، نظراً لأهميتها في حماية المصارف من مخاطر تقلبات أسعار الصرف، كذلك للحد من المضاربة على الليرة السورية، وإعادة دورة القطع إلى وضعها الصحيح من خلال دخول مصرف سورية المركزي كمحرك في السوق النقدية وتدخله في بيع وشراء القطع الأجنبي من المصارف وفقاً لما ينص عليه هذا القرار، وبالتالي تعزيز دوره في الحفاظ على قيمة العملة الوطنية.

---

(١) القرار رقم (٢٣١٥) تاريخ ٢٠٠٥/٥/٥، إعادة مهمة تحديد سعر الصرف إلى مصرف سورية المركزي، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، قرارات رئاسة مجلس الوزراء.

(٢) القرار رقم (١٩٧/ م ن/ب٤) تاريخ (٢٠٠٦/٤/٢٥) الناظم باعتماد التعليمات الخاصة بمراكز القطع الأجنبي المرفقة بهذا القرار والطلب إلى المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية العمل على تطبيق وتنفيذ ما ورد فيها، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، قرارات مجلس النقد والتسليف.

- قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٤٢٤) تاريخ ٢٠٠٧/٨/١٥[١] الذي ينص على تبني مصرف سورية المركزي نظام سعر صرف يضمن إدارة فعالة لسعر صرف حقيقي ومستقر، وفك ارتباط الليرة السورية بالدولار الأمريكي مقابل ربطها بسلة عملات تماثل في أوزانها "وحدة حقوق السحب الخاصة "SDR"، وذلك لحماية قيمة الليرة السورية من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف العالمية[٢].

٣- تحرير الحساب الجاري وعمليات تنظيم دورة القطع الأجنبي:

صدرت بعض القرارات على مدى الأعوام الماضية، التي كانت تعمل على تعديل أنظمة الرقابة على النقد وخلق إدارة مرنة لسعر الصرف، وقد تم بشكل تدريجي ومدروس إصدار قرارات وتشريعات تعمل على إزالة القيود على حركة الحساب الجاري من ميزان المدفوعات ومن أهم هذه القرارات:

- قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (٥٢٠٤) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٥[٣] المتعلق بإزالة القيود من أهم بند في الحساب الجاري وهو المستوردات السلعية حيث سمح للمصارف بتمويل مستوردات القطاعين الخاص والمشترك.
- قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٣٩٧) تاريخ ٢٠٠٨/٦/٤[٤] الذي نص على السماح للمقيمين وغير المقيمين بفتح حسابات بالعملات الأجنبية لدى أحد المصارف المرخّصة، وتغذيتها بجميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية، والتصرف بها وفق أنظمة القطع النافذة، بما لا

---

[١] القرار رقم (٣٤٢٤) تاريخ ٢٠٠٧/٨/٥١، تبني مصرف سورية المركزي نظام سعر الصرف وفك ارتباط الليرة السورية بالدولار الأميركي، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، قرارات رئاسة مجلس الوزراء.

[٢] السياسة النقدية، سعر صرف الليرة السورية، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي.

[٣] القرار رقم (٥٢٠٤) تاريخ (٢٠٠٦/١١/١٥) الناظم بتحرير الحساب الجاري من ميزان المدفوعات السوري، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، قرارات رئاسة مجلس الوزراء.

[٤] القرار رقم (٣٩٧/م ن/ب٤) تاريخ (٢٠٠٨/٦/٤) السماح للمقيمين ولغير المقيمين بفتح حسابات بالعملات الأجنبية لدى أحد المصارف المرخّصة، وتغذيتها بجميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية وتعليماته التنفيذية، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، قرارات مجلس النقد والتسليف.

يتعارض مع أحكام المرسوم التشريعي رقم /٣٣/ لعام ٢٠٠٥[١] المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٣٤٨ تاريخ ٢٠٠٨/١/١٦[٢] المتضمن السماح للمصارف العاملة بمنح القروض والتسهيلات المصرفية بالعملات الأجنبية لتمويل المشاريع الاستثمارية المرخصة (للمتعاملين المشمولين بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار في القطر) وفقاً لقوانين تشجيع الاستثمار.
- القرار رقم /٨٤/ بتاريخ ٢٠١٠/١١/٤[٣] الذي ينص على السماح للمصارف وشركات الصرافة المرخصة بيع المواطنين السوريين ومن في حكمهم الذين تتجاوز أعمارهم ثمانية عشر عاماً مبلغ لا يتجاوز /١٠ ٠٠٠/ دولار أمريكي فقط شهرياً أو ما يعادله من العملات الأجنبية الأخرى للأغراض غير التجارية وذلك نقداً و/أو حوالة و/أو لتغذية حساب بطاقة الدفع الصادرة عن أحد المصارف المرخصة لتستعمل خارج أو داخل القطر لدى الجهات المرخص لها بالتعامل بالقطع الأجنبي.

٤- عمليات السوق المفتوحة :

صدر المرسوم التشريعي رقم (٢١) لعام ٢٠١١ المتضمن تعديل قانون النقد الأساسي رقم (٢٣) لعام ٢٠٠٢، الذي أجاز لمصرف سورية المركزي، بناءً على تمتعه بالاستقلالية في تنفيذ السياسات النقدية وفي سبيل تحقيق مهامه وأهدافه، القيام بما يلي:

٤-١ العمل في الأسواق المالية بالشراء والبيع الفوري أو الآجل أو الإقراض أو الاقتراض أو اتفاقات إعادة الشراء.

٤-٢ إصدار الأوراق المالية الحكومية بصفته وكيلاً عن وزارة المالية.

٤-٣ إصدار وتداول شهادات الإيداع، الأدوات والمشتقات المالية التقليدية والإسلامية

---

[١] المرسوم التشريعي رقم (٣٣) تاريخ (٢٠٠٥/٥/١) مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، التشريعات النقدية والمصرفية.

[٢] القرار رقم ٣٤٨ تاريخ (٢٠٠٨/١/١٦) المتضمن السماح للمصارف العاملة بمنح القروض والتسهيلات المصرفية بالعملات الأجنبية لتمويل المشاريع الاستثمارية المرخصة ، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، قرارات مجلس النقد والتسليف.

[٣] القرار رقم (٨٤) تاريخ (٢٠١٠/١١/٤)، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، قرارات لجنة إدارة مصرف سورية المركزي.

ودفع العوائد المناسبة عليها[١].

وقد ظهر تدخل المصرف المركزي في عمليات السوق المفتوحة لعام ٢٠١١ من خلال اثني عشر مزاداً للمصرف المركزي، وكان مجموع أذونات الخزينة بمقدار ٦ مليار ليرة سورية ومجموع السندات ٨ مليار ليرة سورية ، وبلغ مجموع الإصدار ١٤ مليار ليرة سورية عام ٢٠١١[٢].

٥- سياسة سعر الخصم:

ومن ضمن المرسوم التشريعي رقم (٢١) لعام ٢٠١١ المتضمن تعديل قانون النقد الأساسي رقم (٢٣) لعام ٢٠٠٢ حددت صلاحيات المصرف المركزي في تقديم تسهيلات الإقراض من خلال إعادة الخصم واتفاقيات إعادة الشراء مع المصارف والمؤسسات المالية التي تقبل الودائع الخاضعة لرقابة مجلس النقد والتسليف وفق أحكام القوانين والأنظمة النافذة[٣].

٦- الاحتياطي الإلزامي:

قرار رئاسة مجلس الوزراء تاريخ ٢٠١١/٥/٢ رقم (٥٩٣٨) القاضي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من ١٠% إلى ٥%[٤]، وذلك بهدف تأمين استقرار القطاع المالي والنقدي وتمكينه من مواجهة أي حركة سحوبات محتملة، مع إمكانية تخفيض هذا المعدل بالنسبة للجزء من ودائع المصرف الموجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية والسياحية والمشاريع التنموية الأخرى[٥].

---

[١] السياسة النقدية، سياسة السوق المفتوحة لمصرف سورية المركزي، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي.

[٢] الروزنامة التأشيرية لمزادات مصرف سورية المركزي، وحدة إدارة الأوراق المالية الحكومية، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي.

[٣] المادة رقم "٨"، المرسوم التشريعي رقم (٢١) عام ٢٠١١ الناظم بتعديل قانون النقد الأساسي، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، التشريعات النقدية والمصرفية.

[٤] القرار رقم(٥٩٣٨) تاريخ (٢٠١١\٥\١٢) ، تخفيض الالحتياطي الإلزامي على الودائع من ١٠% إلى ٥% ، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي ، قرارات رئاسة مجلس الوزراء.

[٥] السياسة النقدية ، سياسة الاحتياطي الإلزامي، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي.

الفصل الثالث

مهام مديرية الالتزام

المبحث الأول : المخاطر المصرفية وإدارتها.	1- Concept and Management of Banking Risks
المبحث الثاني: مدى كفاءة مديرية الالتزام في الحد من المخاطر المصرفية .	2- The Efficiency of Compliance Management to reduce Banking Risks

المبحث الأول:

المخاطر المصرفية

أولاً: البيئة المصرفية ونشأة وتطور المخاطر

لقد ساعدت عدة عوامل على تحقيق الاستقرار للبيئة المصرفية في السبعينات، حيث كانت العمليات المصرفية تقوم على أساس تجميع الموارد واستخدامها في أوجه مختلفة من القروض والسلف، وسهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة ومستقرة.

وأما في فترة الثمانينات والتسعينات فقد حملت معها موجات من التغير الجذري في الصناعة، حيث ظهرت عدة معوقات أثرت في الصناعة المصرفية وغيرت من كيانها وأهم هذه المعوقات الدور المتضخم للأسواق المالية والتحرر من اللوائح والقواعد التنظيمية وازدياد المنافسة.

ولقد وسع التحرير بشكل تدريجي مجموعة من المنتجات والخدمات المطروحة بواسطة المصارف، ونوعت معظم المؤسسات الائتمانية عملياتها بعيدا عن أعمالها الأصلية، وتم ابتكار منتجات جديدة مثل المشتقات والعقود المستقبلية، ولقد نمت وظهرت مجالات أخرى من خلال البحث عن فرص سوقية ومنتجات سوقية جديدة، حيث تطورت خدمات القيمة المضافة مثل تملك الأصول وتمويل المشروعات والتوريق وبطاقات الائتمان والمشتقات والكفالات وغيرها من بنود خارج الميزانية العمومية بمعدل سريع، ودخلت المصارف مجالات أعمال جديدة وواجهت مخاطر جديدة ودخلت مؤسسات جديدة غير مصرفية في مجال الأعمال المصرفية. وهنا تناقصت الحصة السوقية للمصارف مع نمو أسواق رأس المال، واشتدت المنافسة داخل الحصص السوقية القائمة.[1]

لقد ولدت موجات التغيير هذه والتطورات القائمة على المنتجات المصرفية ما يسمى بالمخاطر، وازدادت بتطور العولمة مع اختفاء العوائق والحواجز القديمة التي حدت من نطاق العمليات في معظم المؤسسات المالية والتجارية واحتدام المنافسة والتحول من الصيرفة التجارية إلى أسواق رأس

---

[1] د.حماد، طارق، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص١٩٥.

المال وتقلب هذه الأسواق، حيث ولّدت هذه التطورات تغييرا جذريا وكليا في الصناعة المصرفية ومعها ظهرت المخاطر المصرفية.

إن سلامة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسة النقدية لأي دولة تعتمد على مدى سلامة الجهاز المالي وبالأخص سلامة الأجهزة المصرفية، حيث أصبحت الصناعة المصرفية ترتكز في مضمونها على فن إدارة المخاطر وذلك في ضوء ما شهدته هذه الصناعة من انفتاح غير مسبوق على الأسواق المالية العالمية والتطور السريع للتقدم التكنولوجي، ومن هنا تأتي أهمية إدارة المخاطر المصرفية، وذلك من اجل المحافظة على قوة وهذا الجهاز وسلامته خدمة للاقتصاد الوطني ورفع كفاءة إدارة العمليات المصرفية، حيث اهتمت المصارف بإنشاء جهاز الغرض منه قياس وتوجيه ومراقبة مخاطر المصارف المختلفة، ليس بهدف المساهمة في تقليل المخاطر بل يمتد دوره إلى المساهمة في اتخاذ القرارات المتوافقة مع سياسات البنوك واستراتيجياتها وتدعيم قدراتها التنافسية في السوق، والمساعدة في تسعير الخدمات المصرفية المختلفة ووضع سياسات احترازية ضد مختلف أنواع المخاطر على أساس عقلاني، مع تعظيم عائد عمليات المصرف التي تتضمن العديد من المخاطر.

ثانياً: مفهوم المخاطر المصرفية

هناك العديد من التعريفات لمصطلح المخاطر ولعل أكثرها ملاءمة التعريف الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ، وهو أن المخاطر عبارة عن التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة، ويعتبر هذا المفهوم واسعاً ويعكس وجهة النظر التي تقول أن "إدارة المخاطر هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال الموازنة ما بين مستوى العائد ودرجة المخاطرة".[1]

وبشكل عام تعرف المخاطر المصرفية بأنها عبارة عن احتمالية أن يتعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/أو تذبذب في الإيراد المتوقع من استثمار أو نشاط معين، ويعكس هذا التعريف وجهة نظر المدققين الداخليين وإدارة المصرف للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار السلبية

[1] د.عبد الكريم، نصر، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل ٢، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الخامس – جامعة فيلادلفيا الأردنية، ٢٠٠٧، ص٧.

الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف المصرف المعتمدة لتنفيذ استراتيجياته بنجاح.

ثالثاً: أنواع المخاطر المصرفية

تعد الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضاً للمخاطر، وقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية بالإضافة إلى تغير طبيعتها، وخاصة في التطورات الشاملة في مجال العمل المصرفي سواء داخل نطاق الميزانية أو خارجها، حيث تواجه المصارف أنواعاً عديدة من المخاطر، وقد صنفها حماد على أساس الربحية كالتالي:[1].

شكل رقم (٨): توضيح المخاطر المصرفية حسب تصنيف دكتور حماد.

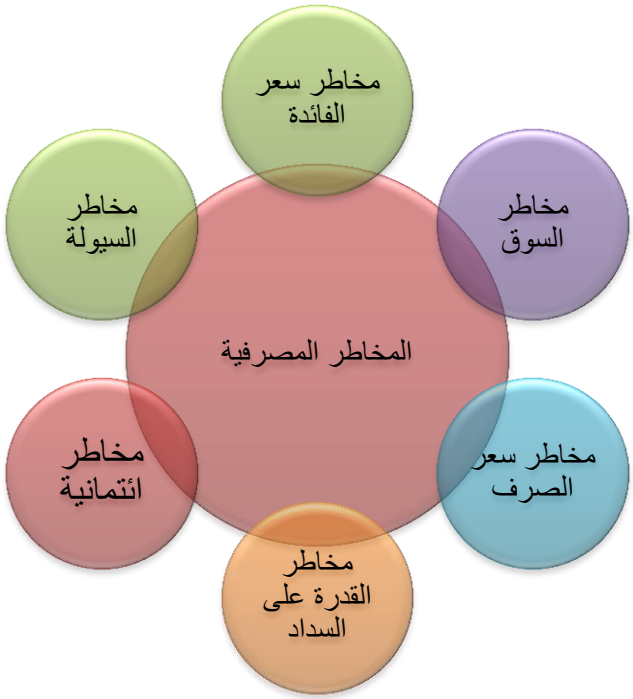

الشكل من إعداد الباحثة.

أما لجنة بازل فقد صنفت المخاطر المصرفية إلى نوعين أساسيين وهما المخاطر المالية والمخاطر غير المالية.

[1] تم تعريف الربحية من قبل الدكتور طارق حماد بأنها كل من المقاييس المحاسبية ومقاييس مراقبة تحركات السوق Mark-to-Market.

الشكل رقم (٩): تصنيف المخاطر المصرفية حسب بازل[١].

الشكل من إعداد الباحثة.

وقد قامت الباحثةة بتصنيف تلك المخاطر حسب العمليات التي يقوم بها المصرف[٢] حيث إن المصارف بشكل عام عرضة لثلاثة أنواع رئيسية من المخاطر، الأول مخاطر عمليات الإيداع وهي المخاطر التي يواجهها المصرف من خلال العمليات المتعلقة بالإيداع والتي تتضمن مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف، أما النوع الثاني فهي المخاطر الائتمانية التي يواجهها المصرف من خلال منح القروض وعمليات الاستثمار التي يقوم بها والتي تتضمن المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر سعر الصرف، وأخيرا يوجد لدينا مخاطر الخدمات المصرفية التقليدية منها والحديثة وأهم المخاطر التي تتعلق بالخدمات المصرفية المخاطر التشغيلية ومخاطر السمعة والمخاطر القانونية، والتي يمكن تجنبها من خلال وضع السياسات الملائمة والضوابط والإجراءات المنظمة للعمل واختيار الإدارة من ذوي الكفاءة والخبرة وتأهيل الكادر وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية والالتزام بالتعليمات والقرارات الناظمة لعمل المصارف.

(1) Amalendu ghosh, Managing risks in commercial and retail banking, A practical guide to the practices and procedures of effectively managing banking risks, 2012, p121.

(٢) صلاح الدين حسن، الموسوعة المصرفية الجزء الأول، مرجع سابق، ص٦١٨.

الشكل (١٠): توضيح المخاطر المصرفية حسب العمليات المصرفية

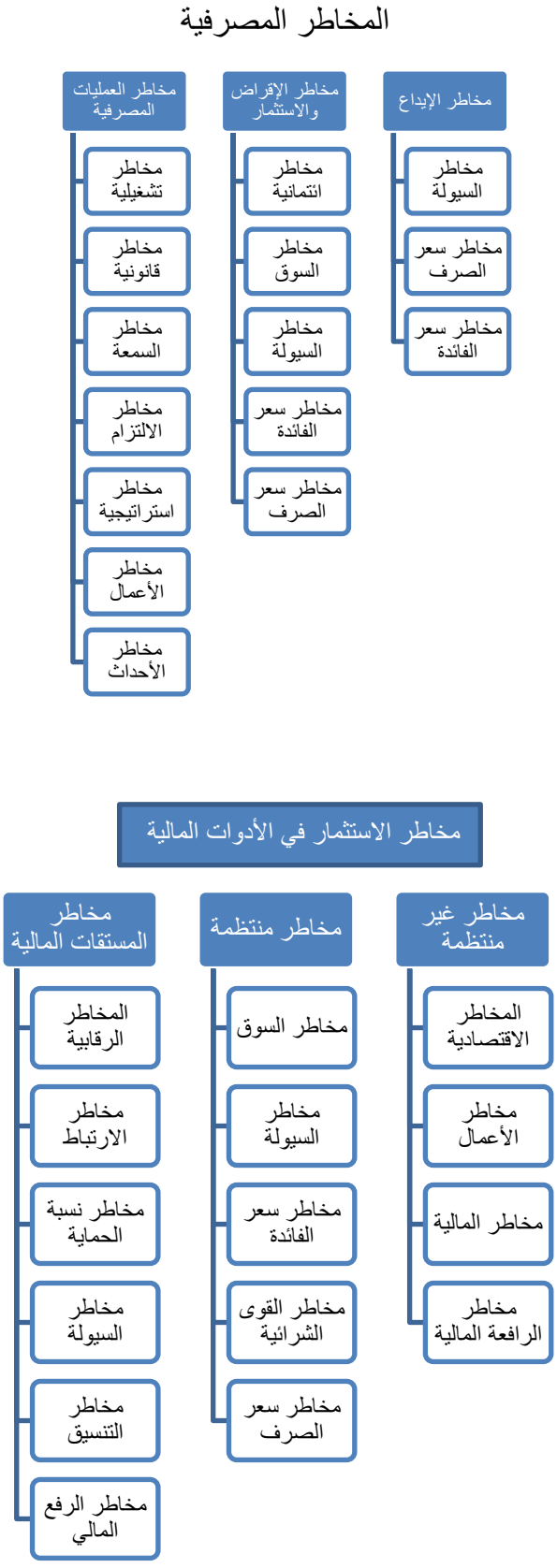

الشكل من إعداد الباحثة.

وفيما يلي تلخيص موجز لأبرز المخاطر التي تواجهها المصارف حسب العمليات والوظائف المصرفية:

١- وظيفة الإيداع.

٢- وظيفة الإقراض والاستثمار.

٣- العمليات المصرفية.

١- وظيفة الإيداع:

تعرف الوديعة بأنها المبلغ المصرح به بأي عملة كانت والمودعة لدى المنشآت المالية والمصرفية والواجبة الدفع أو التأدية عند الطلب أو بعد إنذار في تاريخ استحقاق معين.

وتقسم الودائع إلى أنواع عديدة حسب الأسس التالية:

أ- حسب الملكية: ودائع أهلية تعود ملكيتها للجمهور والشركات الأهلية، وودائع حكومية تعود ملكيتها للدوائر والمؤسسات الحكومية، وودائع مختلطة وتعود ملكيتها إلى منشآت القطاع المختلط.

ب- حسب المصدر: ودائع أولية وهي الودائع التي يتم إيداعها لأول مرة من قبل الجمهور والشركات والحكومة، وودائع مشتقة وهي ودائع تشتق من الودائع الأولية بعد أن يتم منح جزء منها على شكل قروض.

ج- حسب المدى الزمني: ودائع جارية (تحت الطلب)، وودائع آجلة، وودائع التوفير[١].

وينطوي على وظيفة الإيداع العديد من المخاطر:

١ -١ مخاطر السيولة:

هي المخاطر التي تنشأ نتيجة عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير دون تحقيق خسائر ملموسة أو عدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب، وتظهر على شكل تدفق غير متوقع لودائع المصرف إلى الخارج، بسبب تغير مفاجئ في سلوك بعض المودعين[٢].

ومن **أهم أسباب مخاطر السيولة على الودائع:**

---

[١] الحسيني فلاح، الدوري مؤيد، مرجع سابق، ص١٠٧-١٠٨.

[2] Choduhry, Moorad, An Introduction to Banking Liquidity Risk and Asset- Liability Management, CISI, 2011, Chapter 5, p196.

١-١-١ **التقلبات الموسمية:** تنشأ هذه المخاطر نتيجة تركز المصارف في مناطق جغرافية ذات نشاط اقتصادي موسمي مثل القطاع الزراعي.

١-١-٢ **التقلبات الدورية:** وتمثل التقلبات الناجمة عن الدورة الاقتصادية وخاصة في فترات الركود والانتعاش الاقتصادي حيث تزداد عمليات السحب والإيداع خلال فترات الانتعاش وذلك لتمويل مجمل الأنشطة والفعاليات الاقتصادية.

١-١-٣ **التقلبات طويلة الأمد:** تنجم هذه التقلبات نتيجة التغيرات السكانية كازدياد حجم السكان ومستوى ثرواتهم ودخولهم وعامل الهجرة إذ يهاجر الناس مع أموالهم من منطقة لأخرى حيث يسكنون ويستقرون في أعمالهم وأنشطتهم[١].

١-١-٤ **عدم توافق آجال الاستحقاق:** حيث تقوم المصارف أحيانا باقتراض مبالغ كبيرة على شكل ودائع قصيرة الأجل وتحصل على الاحتياطات من الأفراد والشركات والأجهزة الحكومية الخ...، ثم تقوم باستخدام هذه الأموال بقروض طويلة الأجل وهنا يقع المصرف بمخاطر الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين في تواريخ استحقاق الودائع القصيرة الأجل أو التدفقات النقدية غير المتوقعة إلى الخارج.

١-١-٥ **اقتراض السيولة[٢]:** بدأت المصارف وخاصة الكبيرة منها خلال فترة السبعينات بتعبئة الأموال السائلة من خلال الاقتراض من السوق النقدي وتسمى هذه العملية "السيولة المقترضة" أو "إدارة المطلوبات" وهي بشكل عام اقتراض الأموال السائلة لتغطية كل الطلبات المتوقعة من السيولة، ومن أهم مصادر السيولة المقترضة:

أ- الاقتراض من المصارف والمنشآت المالية الأخرى.

ب_ اتفاقيات إعادة الشراء للمصارف والمنشآت المالية الأخرى وتعرف هذه الاتفاقيات بأنها: بيع أوراق مالية أو أصول قابلة للتسييل بسعر محدد، مع التعهد بشرائها من المشتري في تاريخ محدد وسعر محدد يتم الاتفاق عليه ضمن الاتفاقية[٣].

---

(١) الحسيني فلاح، الدوري مؤيد، مرجع سابق، ص١١١.

(٢) الشماع. خليل، مرجع سابق، ص٥٤٢-٥٤٣.

(3) http://en.wikipedia.org/wiki/ repurchase agreement.

ج- إصدار شهادات الإيداع (CD`S) ذات المبالغ الكبيرة والقابلة للتداول يتم إصدارها للشركات الكبيرة والعملاء ذوي الملاءة المالية العالية بمدة تتراوح بين عدة أيام وعدة شهور بأسعار فائدة متفق عليها ما بين المصرف والعملاء[١].

د- قبول الودائع من المصارف الدولية والمصارف متعددة الجنسية، بأسعار تتحدد من خلال العرض والطلب في الأسواق العالمية.

هـ- إعادة خصم الأوراق التجارية لدى المصرف المركزي، وتكون بسعر فائدة يحددها المصرف المركزي وتاريخ استحقاقها قصير عادة ولكنها تتميز بالجاهزية والفورية.

ويعمل المصرف لمواجهة سحب الودائع إلى اقتراض السيولة عندما يحتاج لها فعلا وهنا تنشأ المخاطر المتعلقة بصعوبة الحصول على السيولة (اقتراض السيولة) من حيث التكلفة وعدم الوفرة، وهذا دليل على أن المصارف تواجه مشكلة في السيولة، وإذا ما ازدادت المشكلة وتحولت إلى مشكلة ظاهرة للمودعين فسوف يعملون على سحب ودائعهم. هذا إلى جانب انخفاض رغبة المصارف والمنشآت المالية الأخرى في تقديم سيولة لمصرف يعاني من مشكلات مالية ظاهرة.

١-١-٦ وهناك عدة عوامل ترفع من مخاطر السيولة على الودائع وواحدة من هذه العوامل هو **السلوك التمييزي الذي يتمتع به مودعو الشركات والمؤسسات الكبيرة**، حيث يمكنهم هذا السلوك من السحب الفوري لودائعهم دون إخطار ضمن الخيارات المتاحة لهم، إن السحب المفاجئ وغير المتوقع للودائع من العملاء الكبار يتسبب بضغوط قوية على سيولة المصارف، وتنشأ هذه الحالة عند المصارف عند سماح هذا الأخير بالسحب السابق لأوانه للودائع كواحدة من ممارسات المصرف بشكل عام تجاه الودائع[٢].

١-١-٧ **الاستقرار السياسي** والمناخ السياسي السائد والظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد[٣].

١-١-٨ سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة[١].

---

(1) Allen, Steven , Financial risk management, copy right 2013, John Willey and Sons, Hobken , NewJersy, p448.

(2) Amalendu ghosh, Managing risks in commercial and retail banking, A practical guide to the practices and procedures of effectively managing banking risks, 2012, p197.

(٣) السيسي، صلاح الدين حسن، الموسوعة المصرفية الجزء الأول، مرجع سابق ص٦٢٦.

١-١-٩ التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

١-٢ مخاطر سعر الفائدة على الودائع:

يرتبط إيراد الفوائد بعنصرين قيمة الودائع والذي تكلمنا عنه سابقا ومعدلات الفوائد.

وعادة المصارف تواجه **عدة أنواع من مخاطر أسعار الفائدة وأهمها:**

١-٢-١ مخاطر إعادة التسعير[٢]**:**

تنشأ هذه المخاطر من التغيرات في التدفقات النقدية والتغيرات في الموجودات والمطلوبات خارج الميزانية نتيجة لاختلاف آجال الاستحقاق، فيمكن أن يمول المصرف أوراقاً مالية طويلة الأجل بودائع قصيرة الأجل، وهنا تنشأ مخاطر إعادة التسعير لأن التغير في تكلفة الودائع نتيجة لتغير سعر الفائدة أسرع من تغير العائد على الأوراق المالية نتيجة لتغير أسعار الفائدة.

١-٢-٢ المخاطر الأساسية[٣]**:**

وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة إعادة تسعير المطلوبات بنسبة تختلف عن إعادة تسعير الموجودات مما يؤدي إلى خلق فجوة وعدم المواءمة بين الموجودات والمطلوبات، فمثلا تتغير الفوائد على الودائع بمقدار ٥٠ نقطة مئوية بينما تتغير على القروض بمقدار ٢٥ نقطة مئوية فقط. ولا ننسى أن في فترات أسعار الفائدة ووجود سوق المنافسة القوي بين المصارف يقوم بعض المودعين بسحب ودائعهم بحثا عن عوائد أعلى لدى مصارف أو مؤسسات مالية أخرى[٤].

١-٢-٣ عدم توافق آجال الاستحقاق: حيث أنه تقوم المصارف أحيانا باقتراض مبالغ كبيرة على شكل ودائع قصيرة الأجل وتحصل على الاحتياطات من الأفراد والشركات والأجهزة الحكومية الخ...، ثم تقوم باستخدام هذه الأموال بقروض طويلة الأجل وهنا يقع المصرف بمخاطر الوفاء

---

(١) د. نصر، عبد الكريم، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل||، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر السنوي العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، ٢٠٠٧، ص١١.

(٢) د. الكراسنة، ابراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، ٢٠١٠، ص٣.

(٣) مرجع سابق، ص٣٦.

(٤) الشماع، خليل ،مرجع سابق، ص٥٣٢.

بالتزاماته تجاه المودعين في تواريخ استحقاق الودائع القصيرة الأجل أو التدفقات النقدية غير المتوقعة إلى الخارج.

١-٢-٤ المنافسة بين المصارف حيث تسعى المصارف لزيادة حصتها السوقية واستقطاب عدد أكبر من الودائع، وبالتالي تتجه إلى رفع معدلات الفوائد حسب الهوامش المتاحة لها.

١-٢-٥ مخاطر الإزاحة التجارية ويقصد بمخاطر الإزاحة التجارية عجز مصرف المشاركة عن إعطاء عائد منافس على الودائع بالمقارنة مع مصارف المشاركة أو المصارف التقليدية المنافسة، مما يوفر دافع لكي يقرر المودعون سحب أموالهم.

وهذا النوع من المخاطر هو تحويل مخاطر الودائع إلى المساهمين، ويحدث ذلك عندما تقوم المصارف وبسبب المنافسة التجارية في السوق المصرفية بدعم عائدات الودائع من أرباح المساهمين لأجل أن تمنع أو تقلل من لجوء المودعين إلى سحب أموالهم نتيجة للعوائد المنخفضة عليها.[١]

١-٢-٦ مخاطر الخيارات الضمنية في المنتجات المصرفية: ومن أهم الحالات التي تتضمن هذه المخاطر تحويل الودائع إلى ودائع لأجل مثلا عند ارتفاع أسعار الفائدة وهذه المخاطر هي مخاطر أسعار الفائدة غير المباشرة لأنها لا تنتج عن تغيرات أسعار الفائدة وحسب وأيضا عن سلوك العملاء للحصول على أعلى عائد وتكبد أقل التكاليف حيث يجرون اختياراتهم تبعا لظروف وأحوال السوق[٢].

٢- وظيفة الإقراض والاستثمار:

إن الاستخدام الأساسي للأموال في المصرف هو عملية الإقراض، وتحقق القروض أكبر قدر من العوائد ولكنها تتحمل في نفس الوقت الكثير من المخاطر تنطوي تحت اسم مخاطر الائتمان[٣].

فتعرف المخاطر الائتمانية بأنها احتمال تخلف العميل عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف أي يعجز عن الوفاء بالديون المترتبة عليه بالمواعيد المحددة، ويتولد عن هذا العجز خسارة كلية أو

---

[١] عمارة، نوال، مرجع سابق، ص٩.

[٢] د.حماد، طارق، إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص٢٠٣.

[٣] جابر طه، عاطف، تنظيم وإدارة البنوك منهج وصفي وتحليلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص٢١٧.

جزئية لأي مبلغ تم إقراضه للعميل. وتشمل المخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل الاستثمار في الأوراق المالية والمشتقات[١].

والمخاطرة الائتمانية هي أيضا مخاطرة تراجع المركز الائتماني للطرف المقابل، فمثل هذا التراجع لا يعني التخلف عن السداد وإنما يعني أن احتمال التخلف عن السداد يزداد، وتقوم أسواق رأس المال بتقييم الموقف أو المركز الائتماني للمنشآت والمؤسسات من خلال أسعار الفائدة الأعلى على إصدارات الدين لهذه المنشآت والمؤسسات، أو تراجع قيمة أسهمها في السوق.

وما زالت مخاطر الائتمان هي المصدر الأساسي للأزمات المالية التي تواجه المصارف عالمياً والتي تعود أهم أسبابها إلى تدني معايير الائتمان للمقترضين، وسوء إدارة مخاطر المحفظة، وعدم إعطاء الاهتمام للمتغيرات الاقتصادية المحيطة[٢].

إن المخاطر الائتمانية ذات أهمية كبيرة، حيث أن عجز سداد عدد صغير من العملاء الكبار عن الدفع يمكن أن يتولد عنه خسائر كبيرة بالنسبة للمصرف وتتأثر سيولته بشكل كبير في مقابلة التزاماته.[٣]

أنواع مخاطر الائتمان:

٢-١ المخاطر الائتمانية: ترتبط مخاطر الائتمان بما يلي[٤]:

٢-١-١ مخاطر التخلف عن السداد: ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب تخلف العميل عن السداد أي يكون هذا الخطر متعلق بسمعته الائتمانية وملاءته المالية.

٢-١-٢ مخاطر القطاع الاقتصادي الذي يعمل به العميل: وهذا النوع من المخاطر يتعلق بطبيعة نشاط العميل، ومدى المخاطر التي تواجه القطاع الذي يعمل به.[٥]

٢-١-٣ مخاطر الظروف العامة والمحيطة: يرتبط هذا النوع من المخاطر بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية والقوانين الاقتصادية.

---

(١) السيسي، صلاح الدين حسن، الموسوعة المصرفية (الجزء الثاني) ،مرجع سابق ،ص٦٢٨.

(٢) أبو كمال، ميرفت، مرجع سابق، ص٧٧.

(٣) د.حماد، طارق، إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص١٩٧.

(٤) بو كمال ، ميرفت، مرجع سابق ص٩٠.

(5) Bassiss, Joel, Risk Management in Banking, 3rd Edition, Copy right by John Wiley & Sons , 2011, Chapter 4, p162.

٢-١-٤ المخاطر المتعلقة بأخطاء المصرف: ترتبط هذه المخاطر بمدى كفاءة إدارة الائتمان في متابعة الائتمان المقدم للعميل، ومراقبة تسديد الائتمان من قبل العميل حسب الشروط المتفق عليها عند منح الائتمان ومن هذه الأخطاء عدم قيام المصرف بحجز ودائع تزيد عن قيمة التسهيلات الممنوحة كضمان لهذه التسهيلات[١].

٢-٢ مخاطر السوق[٢]:

هي المخاطر التي يمكن أن يواجهها المصرف نتيجة لتغيرات غير متوقعة وتحركات في القيمة السوقية للأدوات المالية، وبالتالي تسبب خسارة للمصرف[٣] في عملياتها الداخلية في الميزانية العمومية والعمليات الخارجة وأهم مخاطر السوق هي مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الصرف، تتضمن خيارات أسعار الفائدة وخيارات العملات على مخاطر السوق،نتيجة لتقلبات أسعار الفائدة[٤].

ومن أهم الأنشطة المصرفية التي تتعرض لمخاطر السوق هي المحافظ الاستثمارية، العمليات المصرفية، المتاجرة بالأدوات التجارية.

وتؤثر مخاطر السوق بشكل أساسي على الأسهم العادية، أما السندات والأوراق المالية الممتازة فهي أقل عرضة بالنسبة لتغيرات سعر السوق لأن قيمتها الحقيقية يمكن تقديرها بدقة أكبر من قيمة الأسهم.[٥]

ويسعى المصرف دائماً إلى التحكم بهذه المخاطر من خلال سياسات إدارة مخاطر تتميز بالحيطة والحكمة بهدف تحديد الفرص المتاحة في الأسواق، وتحقيق الأرباح من تحركات الأسعار في السوق، وسنتحدث لاحقاً بالتفصيل عن المخاطر المتضمنة لمخاطر السوق.

---

(١) أبو كمال، ميرفت، ،مرجع سابق، ص٩٠.

(2) Van Greuning, Hannie, Brajovic Bratanovic, Sonja, Analyzing Banking Risk , 3rd Edition, 2009, chapter9, p223.

(٣) إدارة المخاطر المصرفية، السياسات والإجراءات، المصرف العقاري في سورية، ٢٠١١، www. Reb. Org.

(٤) السيسي، صلاح الدين حسن، الموسوعة المصرفية (الجزء الأول)، مرجع سابق، ص٦٣٦.

(٥) د.حماد، طارق، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص٣٧١.

٢-٢-١ مخاطر السيولة:

تنشأ هذه المخاطر من احتمال عدم قدرة العميل على تسديد التزاماته في الوقت المحدد للتسهيل الائتماني المقدم له[١]، وبالتالي عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات أو على تمويل الزيادات في الموجودات، وعندما يتعرض المصرف لمثل هذه المخاطر، يسارع لسد التزاماته عن طريق زيادة التزاماته أو القيام بتسبيل الموجودات القابلة لذلك، مقابل تكلفة معقولة، ولكن هذا الأمر يؤثر على ربحيته.

ومن أهم أسباب مخاطر السيولة المتعلقة بالإقراض والاستثمار:

٢-٢-١-١ وجود ما يسمّى **بفائض السيولة لدى المصارف** وعدم القدرة على استثمارها استثماراً جيداً، هنا يضطر المصرف إما لعدم استثمارها أصلاً أو استثمارها في مشاريع غير مربحة للمصرف، وفي هذه الحالة يظهر المصرف بحالة غير مرضية أمام المصرف المركزي وهيئات التصنيف، والعملاء. وعدا عن أنَّ المصرف يتحمل تكلفة الفرصة الضائعة الناشئة عن الأموال العاطلة التي لا تحقق له أي أرباح(٢).

٢-٢-١-٢ قد **يكون أحد العملاء يواجه ندرة في السيولة**، فإنه قد يسحب ودائعه، ثم يقترض من المصرف، وكل منهما يتطلب توفير السيولة اللازمة لكل عملية، وهذا ما حدث في أزمة السيولة عام ١٩٨٧، عندما انهارت الأسواق المالية العالمية، بسبب أن العملاء اقترضوا مبالغ كبيرة لتمويل مشترياتهم من الأسهم على أساس «الهامش»، حيث أخذوا بالبحث عن مصادر إضافية للأموال بغرض ضمان قروضهم الكبيرة بعد أن تدهورت القيمة السوقية لهذه الضمانات، وقد توجهوا إلى مصارفهم، وهنا انتقلت أزمة السيولة في الأسواق المالية العالمية إلى أزمة سيولة في المصارف العالمية.

٢-٢-١-٣ ومن أهم الأحداث التي ظهرت بها مخاطر السيولة في الإقراض هو الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ **(أزمة الرهون العقارية)** حيث تمثلت بموجة ترويج شراء المنازل بين أصحاب الدخول المتوسطة والمحدودة مع تدني الفوائد على القروض بنسبة لا تتجاوز ٢%، وقد

---

(١) انجرو، إيمان، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٧ ص٥٢.

(٢) الشماع، خليل، مرجع سابق، ص٥٣٥.

ترتب على هذه الخطوة زيادة حدة الأزمة وسارعت المصارف إلى رفع قيمة الأقساط العقارية وشركات التأمين، وهنا عملت المصارف على الحجز على المنازل وبيعها، وهنا انخفضت قيمة العقارات بشكل كبير بسبب زيادة العرض على تلك المنازل، وبالتالي عمدت المصارف إلى تحويل هذه القروض إلى سندات وبيعها للمؤسسات المالية الكبرى، ومع هذا لم تستطع المصارف السيطرة على الحفاظ على السيولة، وحدثت الأزمة العالمية[١].

٢-٢-١-٤ ضعف تخطيط السيولة بالمصرف مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق[٢].

٢-٢-١-٥ مخاطرة الاسترداد: وتنشأ هذه المخاطر في حالة العجز عن السداد ولكن لا يمكن الاكتفاء بهذا العامل إذ أن هناك عوامل أخرى تحكم الاسترداد مثل الضمانات المستلمة من المقترض ونوعية هذه الضمانات التي يمكن أن تكون ضمانات من طرف ثالث حيث يمكن أن تظهر للمصرف مخاطر الطرف الثالث فعند إعسار العميل وانتقال المخاطر إلى الضامن أو الطرف الثالث وعجز الضامن والطرف الثالث عن السداد معا تتضاعف المخاطر على المصرف وتزداد احتمالية التعثر مع مخاطرة عجز مشترك عن السداد للمقترض والضامن كما أنها تولد مخاطر قانونية وهي مخاطرة عدم القدرة على تنفيذ الضمان[٣].

٢-٢-١-٦ مخاطرة الضمان :كما نعلم أن لكل قرض هناك ضمان والضمانات بشكل عام تقلل من المخاطرة الائتمانية إذا أمكن تحصيل الضمان بسهولة وسرعة، وهناك أنواع عديدة من الضمانات مثل الضمانات العينية والشخصية والنقدية.

وعند إعسار العميل وتوجه المصرف إلى الضمان فإنه يواجه نوعين من المخاطر: أولاً المخاطر المتعلقة بالقدرة على الوصول إلى الضمان، والتصرف فيه والتكاليف المترتبة على بيعه، ثانيا مخاطر القيمة، التي تتوقف على القيمة السوقية للأصل ونوع الضمان وإمكانية تسييله وتكون المخاطرة معدومة عند الضمانات النقدية، أما إذا كانت الضمانات على شكل أصول مالية قابلة

---

(١) المرجع السابق، ص ٥٣٤.

(2) Credit Risk Management, Hong kong Institute of Bankers, copy right 2012, John Willey and Sons, p18.

(٣) د. حماد، طارق، إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص٢٤٩.

للتداول في السوق المالية فهنا تظهر مخاطر الائتمان بظهور مخاطر السوق.

إذاً مخاطر الضمان يتضمن قسمين أساسيين هما مخاطر الاسترجاع ومخاطر قيمة الأصول.

٢-٢-١-٧ مخاطر الاحتفاظ بالأصول: وتنشأ هذه المخاطر لدى المصارف من خلال انتقاء المصرف للأصول المالية المراد الاحتفاظ بها، فاحتفاظ المصرف بالنقود السائلة يقلل من مخاطر التغير في القيمة أما إذا كان يحتفظ بأصول أخرى كالأوراق المالية والأسهم المالية فإن انخفاض قيمة هذه الأصول سوف يؤثر ذلك على المصرف. وبانخفاض هذه القيمة يعجز المصرف عن الوفاء بالتزاماته وبذلك سوف يؤدي إلى تدافع المودعين للمطالبة بودائعهم ويتعرض المصرف لعجز في سيولته والعجز عن الوفاء للمودعين. فيجب على المصرف أن يراعي في اختياره لأصوله احتمالات الخسارة التي تتعرض لها هذه الأصول وبالتالي لا يستطيع المصرف أن يغالي في قبول وعود بالدفع قد تزيد من ربحيته ودخله ولأنها تعرضه للمخاطر. لذلك لا غنى عن احتفاظ المصرف بقدر جيد على شكل نقد سائل حتى يمكنه من مواجهة طلبات المودعين من النقد بوجه السرعة وبأقل خسائر ممكنة أو معدومة[١].

٢-٢-٢ مخاطر الفائدة على الإقراض والاستثمار[٢]:

كما قلنا سابقا تعرف مخاطر سعر الفائدة بأنها مخاطرة تراجع الإيرادات نتيجة لتغيرات في أسعار الفائدة، حيث أن هذه التغيرات تؤدي إلى تغيير القيمة السوقية لموجودات المصرف والتزاماته، وبالتالي إلى تغيير حقوق الملكية.

وتولد معظم بنود الميزانية الختامية إيرادات وتكاليف يتم ربطها بأسعار الفائدة بوساطة مؤشر، وعندما تكون أسعار الفائدة غير مستقرة تكون أيضا الإيرادات غير مستقرة وأي شخص أو مؤسسة تقترض أو تقرض تكون معرضة لمخاطر أسعار الفائدة ،فالمخاطر التي يتعرض لها المقرض تتمثل في هبوط أسعار الفائدة والمخاطر التي يتعرض لها المقترض الذي يدفع على أساس فائدة متغيرة تتمثل في ارتفاع أسعار الفائدة، وكلا الحالتين فيهما مخاطرة لأنهما يولدان تكاليف مرتبطة

---

[١] د.طه، عاطف، مرجع سابق، ص٢٤٢.

[٢] د. صالح، مفتاح، المخاطر الائتمانية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة . كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن.

بالأسعار السوقية وبالجانب الآخر فإن كلا الحالتين يولدان إيرادات للطرف الآخر من العملية ويحصلان أرباح نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة.

وهنا أهم مصادر لمخاطر أسعار الفائدة على القروض والاستثمار[١].

٢-٢-٢-١ **مخاطر السعر:** تنشأ هذه المخاطر عندما ترتفع أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى انخفاض قيم معظم السندات والأوراق المالية والقروض ذات أسعار الفائدة الثابتة وبالتالي يتكبد المصرف خسائر نتيجة للتغيرات المعاكسة في الأسعار السوقية.

٢-٢-٢-٢ **مخاطر إعادة الاستثمار:** تظهر هذه المخاطر عند انخفاض أسعار الفائدة، فهنا يضطر المصرف إلى استثمار الأموال الجديدة (التي يحصل عليها من القروض والاستثمارات والموجودات المربحة الأخرى بأسعار فوائد منخفضة.

وهناك مخاطر أيضاً ما يسمّى بالمخاطر المتضمنة لمخاطر سعر الفائدة وهي:

- **مخاطر التسديد قبل الاستحقاق أو الاستعادة :** وتنشأ هذه المخاطر عندما يقرر المقترض أن يسدد ديونه المترتبة عليها مبكراً (أي قبل تاريخ استحقاقها)، مما يؤدي إلى تخفيض الدخل المتوقع للمقرض[٢].
- **مخاطر النكول أو المخاطر الائتمانية:** وهي تنشأ في حالات الفتور الاقتصادي الذي ينعكس بازدياد نسب البطالة وانخفاض مبيعات منشآت الأعمال فهنا يتوقع المصرف فشل عدد من المقترضين على الوفاء بديونهم المستحقة عليهم.
- **مخاطر التضخم :** إنَّ ارتفاع أسعار السلع والخدمات تقود إلى ظهور ما يسمّى بالتضخم وبالتالي انخفاض القوة الشرائية ونتيجة لهذا ينخفض الدخل الناشئ عن منح القروض للمقترضين.
- **مخاطر المدة أو الاستحقاق،** وتظهر هذه المخاطر مع ازدياد مدة القروض وأوراق المديونية بسبب تزايد عناصر عدم التأكد في المستقبل الأطول.

---

(1) H.R.Machiraju, Modern Commercial Banking, Second Edition, 2008, New Age International (P) Ltd., Publishers, New Delhi, p170-172.

(٢) الشماع، خليل، مرجع سابق، ص١٢٨.

إن اجتماع هذه المخاطر مع بعضها البعض تشكل بما يسمّى منحنى العائد وبالتالي هناك ما يسمّى:

٢-٢-٢-٣ مخاطر منحنى العائد : التي تنشأ من التغيرات في شكل منحنى العائد ومكوناته[١].

٢-٢-٢-٤ مخاطر التحويل والمخاطر الدولية: بالإضافة إلى المخاطر الائتمانية التي ينطوي عليها الإقراض للعملاء فهناك أيضا مخاطر الإقراض الدولي حيث ينطوي هذا النوع من المخاطر على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلد المقترض ومن المهم الاهتمام بالمخاطر الدولية عند القيام بعمليات الإقراض أو الاستثمار الأجنبي سواء كان المقترضون من القطاع العام أو القطاع الخاص، وهناك أيضا عنصر آخر من المخاطر التي تتعرض لها البلدان وهي مخاطر التحويل وتنشأ هذه المخاطر عندما يكون الالتزام المالي للمقترض غير محرر بالعملة المحلية وبالتالي يمكن للعملة الملتزم بها أن لا تتوافر للمقترض بغض النظر عن ملاءته ومركزه المالي.[٢]

٢-٢-٢-٥ مخاطر الخيارات الضمنية في المنتجات المصرفية[٣]: ومن أهم الحالات التي تتضمن هذه المخاطر الدفع المسبق للقروض ذات سعر الفائدة الثابت فيمكن للمقترض أن يسدد القرض ويقترض من جديد وهو حق يمارسه عند انخفاض أسعار الفائدة انخفاضا شديدا. وهذه المخاطر هي مخاطر أسعار الفائدة غير المباشرة لأنها لا تنتج عن تغيرات أسعار الفائدة وحسب بل عن سلوك العملاء للحصول على أعلى عائد وتكبد أقل التكاليف حيث يجرون اختياراتهم تبعا لظروف وأحوال السوق.

مخاطر سعر الصرف[٤]:

وهي مخاطر مشتركة ما بين عمليات الإيداع والإقراض وتنشأ من خلال التحركات غير المواتية في أسعار الصرف وتتمثل هذه المخاطر في ملاحظة تحقق خسائر نتيجة لهذه التحركات، ومن أهم أسباب مخاطر سعر الصرف وجود مركز مفتوح بالعملات الأجنبية، سواء بالنسبة لكل عملة

---

(١) الموسوعة المالية المصرفية، الجزء الأول، مرجع سابقص٦٥٣

(٢) مرجع سابق٦٥٠، ٦٥١.

(3) H.R.Machiraju, Modern Commercial Banking ,previous reference, P172.

(٤) الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر في البنوك ،منهج علمي وتطبيق عملي، ٢٠٠٥، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص٢٣٨.

على حدة أو بالنسبة لإجمالي مراكز العملات ويشمل المركز المفتوح العمليات الفورية والعمليات الآجلة بأشكالها المختلفة والتي تندرج تحت اسم المشتقات المالية فالمضاربة في سوق الصرف، وعمليات الإقراض والاقتراض طويلة الأجل والمشروطة بالعملات الصعبة عبارة عن عوامل أخرى يمكن أن تؤدي إلى نمو خطر سعر الصرف وبالتالي خطر السوق وتؤدي عمليات الإقراض والاقتراض إلى توليد مخاطر السعر التي تحدثنا عنها سابقا.

٣- مخاطر العمليات المصرفية

تتعرض المصارف لنطاق واسع من المخاطر في مسار عملياتها سواء بالبنود داخل الميزانية أو خارجها وعليه فإن مخاطر العمليات المصرفية تتمحور في عدة محاور أساسية حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (١١): مخاطر العمليات المصرفية.

الشكل من عمل الباحثة.

٣-١ المخاطر التشغيلية[١]:

قامت لجنة بازل بتعريف مخاطر التشغيل «مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية[١]. حيث

(1) Trade and Development Bank "ECO", Operational and compliance risk management policy, 2008.

تتضمن هذه المخاطر إمكانية حدوث انهيار في إجراءات الرقابة الداخلية، وفي كفاءة إدارة المصرف، ومن الممكن لهذا الانهيار أن يؤدي إلى خسائر مالية نتيجة الأخطاء، أو الغش أو التقصير في إجراء اللازم في الوقت المناسب، أو إلحاق الضرر بمصالح المصرف، ويمكننا تلخيص أهم مصادر المخاطر التشغيلية[٢].

١-٣-١ الاحتيال الداخلي من قبل الموظفين والعاملين في المصرف من خلال الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية وتجاوز صلاحياتهم في عمليات القروض مثلاً.

١-٣-٢ الاحتيال الخارجي: من قبل طرف ثالث خارج المصرف.

١-٣-٣ الأعمال التي لا تتفق مع طبيعة الوظيفة واشتراطات قوانين الصحة والسلامة.

١-٣-٤ توقف العمل والخلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر.

١-٣-٥ وقوع حوادث كالحرائق الكبيرة أو غيرها من الكوارث[٣].

---

(1) Basel Committee on Banking Supervision, Principles for the sound management of operational risk, 2011, Bank for International Settlements, p3.

(٢) السيسي، صلاح الدين حسن، الموسوعة المصرفية، الجزء الأول،مرجع سابق، ص٦٥٤.

(٣) إدارة المخاطر التشغيلية، وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، صندوق النقد العربي، الاجتماع السنوي للجنة العربية للرقابة المصرفية، أبو ظبي، ٢٠٠٤، ص٩.

إذا المخاطر التشغيلية تظهر على مستويين وهما :

الشكل رقم (١٢): مستويات توزع المخاطر التشغيلية.

الشكل من إعداد الباحثة.

وفي كلتا الحالتين تكون العواقب متشابهة، فإن أي قصور في سلامة العمليات المصرفية يمكن أن يولد خسائر جسيمة إذا لم يتخذ الإجراء التصحيحي في الفترة التي تم فيها تجاهل المخاطرة.

وفي ظل عدم كفاية أساليب الرقابة الداخلية وضعف سيطرة الإدارة على إدارة العمليات المصرفية بالشكل الصحيح فإنه يترتب على المصرف خسائر كبيرة، لذلك عملت المصارف على وضع سياسات معينة للتحكم بمخاطر التشغيل وتجنبها ومن أهم السياسات التي تتبعها المصارف في محاولتها للتحكم بمخاطر التشغيل ما يلي:

- دراية مجلس الإدارة بمخاطر التشغيل كجزء مستقل من المخاطر التي يتحكم بها وأن يقوم بمراجعة وإقرار إستراتيجية المصرف الخاصة بالتحكم في هذه المخاطر.
- مسؤولية الإدارة العليا عن تنفيذ السياسات المقررة من قبل مجلس الإدارة بهذا الشأن وأن تضع التعليمات والإجراءات الخاصة بذلك.
- وجود الثقافة لدى مجلس الإدارة والإدارة العليا المتعلقة بالإبلاغ عن خسائر التشغيل وإعلام الموظفين بها.

- أن يكون هناك نظام لمراقبة مخاطر التشغيل وخسائرها حيث يساعد في ضبطها والتقليل منها وإعلام الإدارة عن طريق التقارير المنتظمة.
- وجود سياسات لضبط مخاطر التشغيل وأن يتم تقييم التكلفة والمنفعة لهذه السياسات.
- إعداد السلطات الرقابية بصورة مباشرة أو غير مباشرة وبصورة دورية تقييم لاستراتيجيات وسياسات وإجراءات المصرف المتعلقة بمخاطر التشغيل.

٣-٢ المخاطر القانونية:

ترتبط المخاطر القانونية بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات[١] وتكون طبيعة هذه المخاطر إما خارجية مثل الضوابط الرقابية التي تؤثر في بعض أنواع الأنشطة التي تمارسها المصارف، كما يمكن أن تكون ذات طبيعة داخلية مثل الأخطاء في تسجيل المعاملات والقصور في نظام المعلومات والأخطاء وغياب الأدوات الكافية لقياس المخاطر[٢].

ويمكن لهذه المخاطر أن تخفض من أصول المصرف أو تزيد من التزاماته بصورة مفاجئة إما نتيجة عدم توافر المعلومات أو القواعد القانونية أو نتيجة لعدم الدقة أو لعدم الالتزام بهذه القواعد وهناك أيضا المخاطر الناتجة عن الدخول في المعاملات الجديدة التي لم تنظم بعد من الناحية التشريعية[٣].

٣-٣ مخاطر السمعة:

وتنشأ هذه المخاطر من الإخفاق في التشغيل أو عدم التكيف مع القوانين والتشريعات المتعارف عليها بين المصارف وتشكل هذه المخاطر رأياً عاماً سلبياً تجاه المصرف نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته وفق معايير الأمان والسرية والدقة مع الاستمرارية والاستجابة الفورية لاحتياجات الزبائن ومتطلباتهم، وهو أمر لا يمكن تجنبه سوى بتكثيف اهتمام البنك بتطوير ورقابة ومتابعة معايير الأداء بالنسبة للنشاطات المصرفية[٤].

---

(1) Matthews Kent, Thompson john, The Economics of Banking ,john wiley and sons, 2005, Chapter 12, p186.

[٣] الموسوعة المصرفية، مرجع سابق، ص٦٢٧.

[٤] د. بلعجوز حسين، د.بوقرة، رابح ،كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر، ٢٠١١، ص١٠.

٣-٤ مخاطر الالتزام : ويقصد بها تعرض المصرف لعقوبات سواء على شكل جزاءات مالية أو الحرمان من نشاط معين من ممارسة نتيجة ارتكابه مخالفات والتجاوزات في التشريعات والقوانين الناظمة لعمل المصارف[١].

٣-٥ المخاطر الاستراتيجية: يقصد بالاستراتيجية المسار الرئيسي الذي يتخذه المصرف لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل.

والمخاطر الاستراتيجية هي المخاطر الناجمة عن اتخاذ إدارة البنك قرارات خاطئة بشأن هذه الأهداف أو تنفيذ القرارات بشكل خاطئ أو عدم اتخاذ القرار في الوقت المناسب، الأمر الذي قد يؤدي إلى إلحاق خسائر أو ضياع فرص بديلة.

٣-٦ **مخاطر الأعمال:** وتنشأ هذه المخاطر من خلال عوامل خارج سيطرة المصرف مثل وضع الاقتصاد الكلي، الوضع السياسي، والعوامل القانونية والبنية الأساسية للقطاع المالي، أي أن هذه المخاطر تتضمن جميع أنواع المخاطر الخارجية والتي إذا حدثت يمكن أن تضر بجميع عمليات المصرف ومركزه المالي وكفاية رأس المال.

٣-٧ **مخاطر الأحداث:** وتشمل جميع أنواع المخاطر الخارجية المنشأ التي إن تحققت يمكن أن تودي بخسارة كبيرة للمصرف ويمكن انهياره وتختلف عن مخاطر الأعمال بأنها تتعلق بأحداث معينة لا يكون للمصرف دراية بها من قبل مثل (سقوط حكومة ما) وانتقال العدوى بسبب انهيار مصرف رئيسي والأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية والحروب الأهلية ومخاطر الأحداث تكون بجميع الأحوال غير متوقعة وهنا لا يستطيع المصرف التأهب لمواجهة هذه الأنواع من المخاطر. وللسلطات الإشرافية والرقابية دوراً كبيراً في مخاطر الأحداث، فعلى حين أن هذه المخاطر يصعب التنبؤ بها فهنا تعمل هذه السلطات على تقييم تأثير الأحداث على الجهاز المصرفي وأدائه وتعمل على إيجاد حلول وسياسات معينة تقلل من النتائج السلبية التي يمكن أن تتعرض لها المصارف والسلطات الأخرى، وأخيرا تنظيم خروج المصارف والمؤسسات المالية الفاشلة من السوق.[٢]

---

[١] الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر في البنوك ،منهج علمي وتطبيق عملي، ٢٠٠٥، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص٢٤١.

[٢] السيسي، صلاح الدين حسن، الموسوعة المصرفية جزء أول، مرجع سابق، ص٦٢٦.

مخاطر العمليات المصرفية خارج الميزانية

وهي تنشأ من العمليات المصرفية التي تمارسها المصارف خارج الميزانية وقد نشأت هذه البنود والأدوات مع تطور الخدمات المصرفية والعولمة وازدياد حدة المنافسة بين المصارف ومن أهم هذه البنود.

٤- مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية والمشتقات المالية:

تعتبر مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية من أهم وأخطر المخاطر التي تواجه المصارف في العصر الحديث لأنها تسبب الأزمات المالية وبالتالي الأزمات المصرفية .

حيث يتفرع عن مخاطر القروض والاستثمار مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية وهي تعد من أهم العمليات المصرفية خارج الميزانية ويقصد بمخاطر الاستثمار في الأوراق المالية مدى تذبذب العائد المتولد عنها فالمخاطرة هنا هي عدم التأكد من حتمية حصول العائد أو من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من تلك الأمور مجتمعة.

ويلاحظ في السنوات الأخيرة تطور أساليب المحللين ومناهجهم في تقييم الأوراق المالية في سبيل تكوين محفظة مالية تحقق أعلى نسبة من العوائد مع أقل نسبة من المخاطر.

وعادة ما تتعرض عمليات الاستثمار في الأوراق المالية إلى نوعين من المخاطرة.

٤-١ المخاطرة المنتظمة: تمثل نسبة المخاطرة التي تعود إلى حركة السوق ككل إلى المخاطرة الكلية أو هي تنشأ من عوامل تؤثر بشكل مستمر على كافة أسعار الأوراق المالية التي يتم التعامل بها في السوق[١]. وأهم عناصر هذه المخاطر: المخاطر الاقتصادية العامة ومخاطر السوق ومخاطر القوى الشرائية أما بالنسبة للمخاطر الاقتصادية ومخاطر السوق فقد تحدثنا عنهم سابقا في مخاطر الإقراض.

---

[١] د.حماد، طارق، المشتقات المالية (مفاهيم،إدارة،مخاطر)، سلسلة البنوك التجارية قضايا معاصرة، الدار الجامعية، الجزء الخامس، ٢٠٠١، ص٢٥٠.

مخاطرة القوة الشرائية[1]: وهي المخاطرة التي تواجه المستثمرين في الموجودات والأدوات المالية والناتجة عن حالة عدم التأكد حول أثر التضخم في العوائد التي تحققها هذه الموجودات، ويكون هذا النوع من المخاطر كبيراً في حالة الاستثمار في حسابات التوفير أو التأمين على الحياة أو السندات أو أي من الاستثمار الذي يحمل معه معدل فائدة ثابت.

ويؤمن الاستثمار في الأسهم العادية في معظم الأحيان حماية للمستثمر من مخاطر القوة الشرائية لوحدة النقد، وذلك على أساس أن أسعار الأسهم في السوق المالي تستجيب غالباً لظروف التضخم، فترتفع هي الأخرى، مما يحافظ على القيمة الحقيقية للاستثمار فيها[2].

وهناك المخاطر غير المنتظمة التي تتعرض لها الأوراق المالية بشكل منفرد أو هي الجزء من المخاطر الكلية التي تتعرض لها صناعة معينة أو منشأة معينة وأهم مكونات هذه المخاطر هي:

٤-٢ المخاطر غير المنتظمة:

٤-٢-١ المخاطرة الاقتصادية: تعكس مخاطر البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها المنشأة بما في ذلك المخاطر الاقتصادية العامة ومخاطر السوق.

٤-٢-٢ مخاطر الأعمال: وتتعلق بعدم التأكد أو اليقين الذي يعيق المنشأة على تحقيق العوائد المطلوبة وهي تتعلق بمجموعة عوامل عند تحديد ذلك العائد ،وتشمل عوامل المنافسة ومزيج المنتجات وقدرة الإدارة وفعاليتها.

٤-٢-٣ المخاطر المالية: التي تتعلق بهيكل رأس المال وقدرة المنشأة على مواجهة الالتزامات والمصاريف الثابتة وتتعلق بعوامل السيولة قصيرة الأجل والقدرة على سداد الالتزامات طويلة الأجل.

٤-٢-٤ مخاطر الرافعة المالية: تزداد الرافعة المالية لأي مؤسسة مع زيادة استخدامها للتمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، وتقاس الرافعة المالية عادة بالديون إلى حقوق الملكية أو بالنسبة

---

(١) أبو رحمة، سيرين، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، الجامعة الإسلامية ،كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، غزة، ٢٠٠٩، ص٤٤.

بين الديون والأصول، فإن عرضة حاملي الأسهم للخطر بتباين عوائدهم تزيد مع استخدام المنشأة للرافعة المالية، وهو ما يطلق عليه اسم مخاطر الرافعة المالية[١].

٦- مخاطر المشتقات المالية[٢]:

لقد شكلت التقلبات الكبيرة وغير المتوقعة خطرا كبيرا على المؤسسات، الأمر الذي أدى إلى ظهور ابتكارات مالية لتحويل المخاطر سميت بالمشتقات المالية ولقد عرفها بنك التسويات الدولية على أنها عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد ولكنها لا تقتضي أو تتطلب استثمار الأصل المالي لهذه الأصول. وكعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو العوائد فان أي انتقال لملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمرا غير ضروري. فالمشتقات المالية عقود مالية، وكما يدل عليها اسمها، فان قيمتها السوقية تشتق أو تتوقف على القيمة السوقية لأصل آخر يتداول في سوق حاضر،فقيمة عقد خيار لبيع سند ما تتوقف على القيمة السوقية لهذا السند في سوق الأوراق المالية[٣]. وتتعرض المشتقات إلى نفس أنواع المخاطر التي تتعرض لها عمليات الإقراض والاستثمار من مخاطر السوق والمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة ولكن هناك ما يميز المشتقات في مخاطر معينة تسمى بالمخاطر الخاصة أهم المخاطر الخاصة المتعلقة بالمشتقات المالية:

٦-١ المخاطر الرقابية: تنشأ هذه المخاطر من حدوث خلل أو قصور في أنظمة الرقابة الداخلية للمصرف في منع أو اكتشاف المشكلات مثل الاحتيال والتزوير وقصور أنظمة إدارة المخاطر وهو ما ينتج عنه وجود المعوقات بالنسبة للمضارب أو المتعامل بالمشتقات عن تحقيق أهدافه.

٦-٢ مخاطر الارتباط: وهي أكثر أنواع المخاطر الخاصة بالأداة المالية المشتقة وتنتج من تغير قيمة الأداة المالية المشتقة بمعدل لا يتساوى مع معدل التغير في الأصل المالي الذي يتم حمايته وتزيد هده المخاطر عندما يتم حماية أصل ما بأداة مالية مشتقة مختلفة في النوع أو سوق التداول عن الأصل الذي يتم حمايته.

---

(١) د.حماد، طارق، إدارة المخاطر ،مرجع سابق، ص٣٦٦-٣٦٧

(٢) د.حماد، طارق، المشتقات المالية (مفاهيم، إدارة، مخاطر)، مرجع سابق، ص٢٥٢.

(٣) أ. بزاز، حليمة،المشتقات المالية ومخاطرها، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، جامعة منتوري، قسنطينة ، ٢٠٠٧، ص٢.

٦-٣ مخاطر نسبة الحماية: وتعني نسبة الحماية قيمة العقود المستقبلية أو عقود المشتقات التي يتم استخدامها للحماية مقارنة بقيمة الأصول التي يتم حمايتها ويتم حساب هده النسبة عن طريق معرفة معدل التغير في سعر الأصل مقارنة بمعدل التغير في العقد المشتق.

٦-٤ مخاطر السيولة: وترجع إلى عدم القدرة على التخلص من العقد المشتق عند الحاجة إلى ذلك وخاصة العقود التي لا يتم تداولها بصفة واسعة، وغالبا ما يفرض الطرف الذي يقبل شراء العقد شروطاً وضمانات كبيرة في هذه الحالة.

٦-٥ مخاطر التسعير: حيث يحتاج تسعير العقود المشتقة إلى خبرة كبيرة ونماذج رياضية متقدمة وخاصة في تسعير المشتقات المرتبطة بالسندات، ولم يتم التوصل بعد إلى نموذج رياضي كفء لتسعير العقد المشتق بدون أخطاء.

٦-٦ مخاطر الرفع المالي: حيث تتقلب الأرباح أو الخسائر المرتبطة بالتعامل في هده الأدوات بدرجة أكبر من تقلب إيراداتها مما يؤدي إلى تحقيق خسائر كبيرة عند حدوث تغير طفيف في إيراداتها أو تكاليفها[١].

رابعاً: قياس المخاطر المصرفية

يعتبر قياس المخاطر قاعدة أو نظاماً يجب أن تلتزم بشموليته جميع المؤسسات المالية والمصرفية، ويغطي جميع الأنشطة المصرفية ويتم من خلاله قياس جميع المخاطر ومراقبتها والتي تواجه العمل المصرفي، للتأكد من أن جميع الأشخاص الذين يقومون بإدارة المخاطر يتمتعون بفهم كامل للمخاطر التي تواجه المصرف، وأنها تُدار بأسلوب فعال وكفء، وذلك للحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة[٢].

المحتملة[٢].

---

[١] أ. بزاز، حليمة، المشتقات المالية ومخاطرها، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، جامعة منتوري، قسنطينة، ٢٠٠٧،تركيا ، ص١٨.

[٢] شلبي، ماجدة، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، المجلة الاقتصادية، القاهرة، ٢٠٠٣.

١ – النسب المالية والاختبارات المعتمدة لقياس مخاطر السيولة[١]

يتوجب على كل مصرف اعتماد إطار شامل لإدارة مخاطر السيولة بما يكفل المحافظة على توفير السيولة الكافية لسير العمل المصرفي أن يحدد بوضوح مستوى المخاطر المرغوب به والذي يتناسب مع إستراتيجية عمل البنك ودوره في النظام المالي للدولة وضمان احتفاظ المصرف مستوى كاف من السيولة وعلى إدارة المصرف أن توفر إجراءات متينة لتحديد وقياس ومتابعة مراقبة مخاطر السيولة.

فقيام المصرف بحساب النسب المالية التي تتعلق بمخاطر السيولة وتنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري (تنفيذا لقرارات لجنة بازل || في إدارة مخاطر السيولة) على مختلف مصادر التمويل قصيرة الأجل والموارد المولدة للسيولة يعتبر أمر هام جدا من أجل استخدام نتائج هذه الاختبارات لتعديل استراتيجيات وسياسات ومواقف السيولة لديه وتطوير خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة.

ومن أهم النسب المالية التي تستخدم لقياس مخاطر السيولة هي[٢]:

$$\textbf{مخاطر السيولة} = \frac{\text{النقد والأرصدة لدى المصارف}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

وتعبر هذه النسبة عن مدى توافر الأرصدة النقدية لدى المصرف في الصندوق أو لدى المصارف لمواجهة التزاماته المختلفة ويشير ارتفاع هذه النسبة (المؤشر) إلى انخفاض مخاطر السيولة لدى المصرف.

$$\textbf{مخاطر السيولة} = \frac{\text{النقد والاستثمارات قصيرة الأجل}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

وتعبر هذه النسبة عن مدى توافر الأرصدة النقدية وشبه النقدية لدى المصرف في الصندوق أو من خلال الاستثمارات قصيرة الأجل لمواجهة التزاماته المختلفة ويعتبر ارتفاع هذه النسبة (المؤشر) إلى انخفاض مخاطر السيولة لدى المصرف.

(1) Bank for international settlements, principles for sound liquidity risk management and supervision Basel committee on banking supervision, 2008.

(2) Cipy, Joseph, Advanced Credit Risk Analysis and Management, copy right 2013 John Willey and sons, United Kingdom, p 116–118..

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

وتعبر هذه النسبة عن نسبة القروض في المصرف إلى نسبة ودائعه ويشير ارتفاع هذه النسبة (المؤشر) إلى ارتفاع مخاطر السيولة نظرا إلى زيادة نسبة القروض التي يصعب تصفيتها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة ومن جهة أخرى تشير هذه النسبة (المؤشر) إلى صعوبة تلبية طلبات إقراض جديدة وحاجة المصرف إلى البحث عن مصادر نقدية جديدة.

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

وتعبر هذه النسبة عن مدى توافر الموجودات المتداولة لدى المصرف لمواجهة التزاماته المختلفة إذ أنه يشير ارتفاع هذه النسبة (المؤشر) إلى انخفاض مخاطر السيولة لدى المصرف[١].

الاختبارات المستخدمة لقياس مخاطر السيولة

اختبارات الضغط لقياس مخاطر السيولة المصرفية:

لقد قدمت الأزمة المالية العالمية دروسا تمثل الآن نقاط عمل هامة لدى الهيئات الرقابية ومنها إرساء إطار عمل سليم لإدارة المخاطر المصرفية ومن أهم هذه النقاط إدخال تقنية اختبارات الضغط المصرفية للتنبؤ بالمخاطر المصرفية والمشاكل المالية قبل حدوثها إلى جانب استخدام النسب المالية والأساليب الكمية المعتمدة لقياس المخاطر.

فتقوم اختبارات الضغط على افتراض (سيناريو) حدوث أزمة مالية لمصرف تؤثر على الأسعار وتعكس هذه الأزمة على بنود الميزانية لدى المصرف فتقدم اختبارات الضغط نتيجة متوقعة لمدى تأثير هذه الأزمة على المصرف، وتعطي له من خلال النتائج آلية العمل المناسبة لتخطي الآثار السلبية المتوقعة الحدوث[٢].

---

[١] الخالدي، حمد عبد الحسين راضي، تأثير الآليات للحاكمية في الأداء والمخاطرة لعينة من المصارف، دراسة تحليلية لعينة من المصرف العراقية، ٢٠٠٧.

[2] Dimitris, Chorafas, stress Testing for Risk Control Under Basel||, 2007, Elsevier Ltd, Oxford, p40.

أ- تعريف اختبارات الضغط:

يمكن اختبارات الضغط على أنها "أداة كمية تستخدم لقياس المخاطر المصرفية، تستخدم من قبل الجهات الإشرافية والمصارف المركزية، للوقوف على سلامة النظام المالي في ظل وجود حادثة غير اعتيادية ويمكن حدوثها، كالصدمات والأزمات المالية.[١]"

ب- اختبار الضغط للسيولة:

تقوم دراسة اختبارات الضغط على السيولة على دراسة كيفية تأثر بنود الميزانية بالصدمة أو الأزمة التي واجهتها والتي تسمى السيناريو، حيث يمكن تقسيم مراحل صدمة السيولة إلى عدة مراحل كالتالي[٢]:

١- نقص السيولة المفاجئ نتيجة لنقص مصادر التمويل على فرض وجود مصادر تمويل بتكلفة عالية وبدخل منخفض، وبذلك يصبح التمويل الكبير غير آمن وتتزايد متطلبات الضمان للتمويل.

٢- امتناع مؤسسات التمويل عن تمويل بعض المصارف أو جميعها، حيث يتزامن ذلك مع ندرة التمويل الآمن، وارتفاع تكلفته، ويصبح التمويل غير الآمن المصدر الأول للسيولة.

٣- المرحلة الأخيرة هي بدء إفلاس المصارف مع توضّح معالم الأزمة، حيث يهرع المودعون لسحب ودائعهم من المصارف، وذلك بالتزامن مع اشتداد المنافسة بين المصارف لاستقطاب الودائع لتجنب تزايد المخاطر وتخفيف معاناة الجهاز المصرفي من آثار الأزمة.

ج- الخطوات العملية لاختبارات الضغط للسيولة:

الخطوة الأولى: تحديد النسب والمستويات للمخاطر المراد اختبار المصارف عندها مع تحديد السيناريو (الصدمة) التي سيتعرض لها المصرف عند تلك المستويات.

الخطوة الثانية: تحديد البنود (الأصول والخصوم) في الميزانية التي سوف تدخل وتتأثر بحالة الضغط، قبل، تعريض المصرف للاختبار.

الخطوة الثالثة: تقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الناتجة عن الاختبار بما يتناسب مع السيناريو المفروض في الخطوة الأولى.

---

(1) Quagliariello, M. Stress-testing the Banking System Methodologies and Applications, 2009, Cambridge University, New York, page 24.

(2) Quagliariello, M. Stress-testing the Banking System Methodologies and Applications, previous reference, page 271.

الخطوة الرابعة: حساب الرصيد أو صافي التدفقات النقدية بعد تطبيق السيناريو المفروض في كل يوم من أيام الاختبار.

الخطوة الخامسة: تحديد السيولة الحاضرة والمتوفرة لدى المصرف على ضوء النتائج بعد الاختبار ومع مقارنة المتطلبات المعيارية للسيولة مع النتائج الظاهرة في الاختبار.

الخطوة السادسة: قيام الإدارة المعنية بتحليل النتائج والوقوف على النتائج السلبية مع تقييم لأداء المصرف وحصر المخاطر مع تقديم الحلول لتجنب النتائج السلبية على سيولة المصرف[١].

٢- النسب المالية المعتمدة لقياس مخاطر الائتمان[٢]:

يجب على المصرف وضع إستراتيجية إدارة مخاطر الائتمان وسياسات مخاطر الائتمان وهذه الاستراتيجية يجب أن تعكس مدى احتمال المصرف لتحمل مخاطر الائتمان ومستوى الأرباح التي يتوقع تحقيقها حال التعرض لمختلف المخاطر الائتمانية بالإضافة إلى تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة تحديد وقياس ومراقبة وضبط مخاطر الائتمان، وأن تعمل في ظل معايير منح ائتمان سليمة ومعرفة جيدا وتشجيع المصارف على تطوير واستخدام نظام تصنيف المخاطر الداخلية لإدارة مخاطر الائتمان. على المصارف وأن تمتلك أنظمة معلومات وتقنيات تحليل لمساعدة الإدارة على قياس مخاطر الائتمان، المتلازمة مع الأنشطة المدرجة داخل أو خارج الميزانية.

٢-١ النسب المالية المعتمد عليها عالميا لقياس مخاطر الائتمان[٣]:

$$\text{مخاطر الائتمان} = \frac{\text{مخصص تدني التسهيلات الائتمانية}}{\text{التسهيلات الائتمانية}}$$

وتعبر هذه النسبة إلى قدرة المصرف على مواجهة التعثر في التسهيلات الائتمانية من مخصص التسهيلات الائتمانية الذي يقوم المصرف بتكوينه ومن هنا فإن ارتفاع هذه النسبة (المؤشر) تشير إلى انخفاض مخاطر الائتمان للمصرف وتتراوح هذه النسبة بين ١.٥% - ٣%.

---

[١] حبقة، علي، بحث في التقنيات الحديثة في إدارة السيولة النقدية، دراسة تطبيقية وتحليلية على المصرف التجاري السوري، جامعة دمشق، ٢٠١٤، ص١٥٥.

[2] Glantz, Morton , Managing Bank Risk , copy right 2003, Academic Press, p 49-52.

[٣] عبد العال حماد، طارق، إدارة المخاطر (أفراد- إدارات- شركات- بنوك) الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص٢٣٩.

$$\text{مخاطر الائتمان} = \frac{\text{صافي الديون المعدومة}}{\text{التسهيلات الائتمانية}}$$

وتعبر هذه النسبة عن نسبة الديون المعدومة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية في المصرف ويشير ارتفاع هذه النسبة (المؤشر) إلى صعوبة إمكانية المصرف في تقديم طلبات إقراض جديدة وزيادة صافي الديون المعدومة وبالتالي ارتفاع مخاطر الائتمان.

$$\text{مخاطر الائتمان} = \frac{\text{الودائع}}{\text{التسهيلات الائتمانية}}$$

تعتبر هذه النسبة من أهم مؤشرات قياس مخاطرة السيولة ومخاطر الائتمان لدى المصارف فكما شرحنا في مخاطر السيولة إلى أن ارتفاع هذه النسبة (المؤشر) تؤدي إلى تقليل سيولة المصرف في تلبية طلبات الودائع وتأمين مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض وتتوحد الآراء على عدم تجاوز هذه النسبة ٦٠% في جميع الأحوال[١].

وقد قدمت لجنة بازل || أساليب جديدة لقياس المخاطر الائتمانية وهي ثلاث طرق أو أساليب لحساب مخاطر الائتمان وهي:

٢-٢ أسلوب التصنيف النمطي: The Standardized Approach

يعد أسلوب التصنيف النمطي لقياس المخاطر الائتمانية المنهجية الأبسط لاحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان، وتستخدمه المصارف التي تمارس أنشطة غير معقدة وبموجب هذا المعيار، يتم تصنيف المخاطر بالاعتماد على مؤسسات التصنيف العالمية (Standard & Poor's, Moody's, Fitch) وذلك من خلال إعطاء أوزان مخاطر معينة للقروض وفقا لدرجة مخاطر هذه القروض، حسب معايير ودرجات تحددها مؤسسات التصنيف وحسب معايير محددة فصلتها لجنة بازل، وسنورد درجات التصنيف الائتماني حسب تصنيف S&P والتي تعتبر واحدة من أقوى ثلاث مؤسسات دولية للتصنيف الائتماني، وهي[٢]:

Best Credit Quality AAA: أعلى درجة تقييم للملاءة الائتمانية، تتمتع المنشأة في

---

(١) د. سلطان، محمد سعيد، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص٤٠٤.

(2) The standrdised Approach to Credit risk, Basel Committee on Baking supervision, Bank for international settelements, 2001, p9-13.

هذا المستوى من التقييم بقدرة فائقة على سداد الالتزامات من الأقساط والفوائد في مواعيدها، بالمقارنة بآخرين عليهم التزامات في الدولة ذاتها.

Very Good Credit Quality AA: درجة تقييم عالية جدا للملاءة الائتمانية وتشير إلى قدرة قوية جداً لمنشأة على الوفاء بالتزاماتها من الأقساط والفوائد في موعد استحقاقها، مقارنة بآخرين عليهم التزامات في الدولة ذاتها. ولا تختلف المخاطر الائتمانية المرتبطة بهذه الالتزامات إلا اختلافا طفيفا عن مخاطر تلك الالتزامات المصنفة في درجة التقييم AAA.

More susceptible to economic conditions, still Good A: درجة تقييم عالية للملاءة الائتمانية، وهذا التصنيف يعكس قدرة قوية لمنشأة على الوفاء بالتزاماتها من الأقساط والفوائد في موعدها، مقارنة بآخرين عليهم التزامات في الدولة ذاتها، لكنها أكثر عرضة لآثار تغيرات غير مواتية في الأوضاع الاقتصادية أو المالية بالمقارنة مع قدرة منشأة مصنفة في درجات تقييم أعلى.

Lowest Credit Quality BBB: درجة تقييم جيدة للملاءة الائتمانية، وهي تشير إلى أن قدرة المنشأة على سداد التزاماتها من الأقساط والفوائد في موعد استحقاقها مرضية، مقارنة بآخرين عليهم التزامات في الدولة ذاتها، لكن احتمال تأثرها بتغيرات غير مواتية في الأوضاع الاقتصادية أو المالية أكبر بكثير من قدرة منشأة مصنفة في درجات تقييم أعلى.

Caution is necessary BB: ويشير هذا التصنيف إلى شكوك في قدرة منشأة على سداد التزاماتها من الأقساط والفوائد في موعد استحقاقها، مقارنة بآخرين عليهم التزامات في الدولة ذاتها، وفي نطاق هذه الدولة تُعد التزامات المنشأة محفوفة بمخاطر ائتمانية إلى حد ما، كما أن القدرة على سداد المستحقات في موعدها ستظل عرضة لتغيرات غير مواتية في الأوضاع الاقتصادية أو المالية.

Vulnerable to changes in economic conditions B: ويشير هذا التصنيف إلى ازدياد الشكوك في قدرة منشأة على سداد التزاماتها من الأقساط والفوائد في موعد استحقاقها ،مقارنة بآخرين عليهم التزامات في الدولة ذاتها، لا توفر حماية كافية لهذه الالتزامات في حالة وقوع تغيرات غير مواتية في الأوضاع الاقتصادية أو المالية، كما أن هذه الالتزامات تحف بها مخاطر ائتمانية أكبر من المخاطر الموجودة في درجات التقييم الأعلى.

ولكن لا يمكن الأخذ بهذا النمط في سورية وذلك لأن المصارف السورية غير مصنفة في مؤسسات التصنيف العالمية وذلك لأن تكاليف التقييم الائتماني الخارجي مرتفعة، ولا يستطيع الكثير من هذه المصارف تحملها، ولا يوجد مؤسسات تصنيف محلية، مما يستدعي بقاءها خارج التقييم الائتماني.

٢-٣ أسلوب التصنيف الداخلي: The Internal Ratings – Based Approach (IRB)

يمكن للمصارف التي تستوفي الحد الأدنى من بعض شروط ومتطلبات الإفصاح، أن تنال موافقة السلطات الرقابية لاستخدام أسلوب التصنيف الداخلي من أجل قياس مخاطر الائتمان والاعتماد على تقديراتها الداخلية لمكونات المخاطر في تحديد متطلبات رأس المال مقابل المخاطر الائتمانية، وذلك من خلال تحديد فئات الأصول التي تستند على هذا المدخل في تقدير مخاطرها وترجيحها بنسبة مخاطرة معينة نسبة لدرجة مخاطرة هذه الأصول وقد عملت سورية من خلال قرارات مجلس النقد والتسليف وقرارات المصرف المركزي على اعتماد التعليمات الخاصة بمنح التسهيلات الائتمانية والحد المسموح به وتطبيقا لمبادئ تركزات المخاطر وترجيحها وعملا بطرق التصنيف الائتماني الداخلي للمصارف قام مجلس النقد والتسليف بإصدار **قرار رقم (٣٩٥/م ن ب ٤)** عام ٢٠٠٨ الناظم باعتماد التعليمات الخاصة بالحد الأقصى للتسهيلات والتمويلات المسموح بها للمصارف العاملة والقرار رقم **(٥٠١ م ن/ب٤)** والذي يعد قراراً ناظماً لتطبيق المصارف العاملة لمتطلبات لجنة بازل || لأسلوب التصنيف الائتماني الداخلي للمصارف العاملة.

٣- الأساليب والاختبارات المستخدمة لإدارة مخاطر سعر الفائدة:

من أهم الأدوات وأكثرها تطورا وشيوعا لقياس وتجنب مخاطر سعر الفائدة هي استراتيجية "إدارة الفجوة الحساسة لسعر الفائدة"، حيث تتطلب تحليل استحقاقات وفرص إعادة التسعير التي لها علاقة بالموجودات الحساسة لسعر الفائدة بالمصرف، والودائع والاقتراض من السوق النقدي الحساس أيضا لسعر الفائدة، وإذا ما وجد المصرف نفسه من خلال هذا التحليل أنه معرض لمخاطر أسعار الفائدة فإنه سوف يحاول تحقيق التطابق قدر استطاعته بين حجم موجودات المصرف التي يمكن إعادة تسعيرها استجابة لتغيير أسعار الفائدة، مع حجم المطلوبات والودائع التي يمكن إعادة تسعيرها على نفس النحو، بحسب الأسعار السائدة بالسوق وخلال المدة ذاتها[1].

(1) Rose, Peter, Bank Management & Financial services, copy right 2005, McGrow-Hill Companies, p105.

أساليب الوقاية من مخاطر أسعار الفائدة:

٣-١ وقاية هامش الفائدة الصافي من مخاطر أسعار الفائدة[١]:

من أهم أهداف معالجة مخاطر أسعار الفائدة هي عزل أرباح المصرف عن الآثار المدمرة لتقلبات أسعار الفائدة، فمهما كان اتجاه أسعار الفائدة فإن المصرف يسعى إلى تحقيق مستوى مستقر من الأرباح وبما يتوافق مع أهدافه، وحتى يستطيع المصرف تحقيق هذا الهدف ينبغي عليه حسن إدارة المكونات الموجودة في محفظتي موجوداته ومطلوباته الحساسة لسعر الفائدة، حيث تتضمن محفظة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة القروض والاستثمارات وتتضمن محفظة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة الودائع والأموال المقترضة ويمكن للمصرف عزل الأرباح عن الحركة المعاكسة لأسعار الفائدة بتثبيت هامش الفائدة الصافي والذي يعبر عنه كما يلي:

$$\text{هامش الفائدة الصافي} = \frac{\text{(دخل الفوائد من القروض والاستثمارات) – (مصروف الفوائد على الودائع والأموال المقترضة)}}{\text{مجموع الموجودات المربحة}} * ١٠٠$$

يعد معدل الهامش الطبيعي بالنسبة للمصارف (٣.٥%)، فإذا ارتفعت نسبة تكلفة الأموال المقترضة بنسبة اكبر من ارتفاع الدخل من القروض والاستثمارات فإن هامش الفائدة الصافي سوف ينكمش ويؤدي ذلك إلى آثار سلبية على أرباح المصرف أو إذا انخفضت الفوائد من القروض والاستثمارات بأسرع من انخفاض تكلفة الأموال المقترضة أيضا سوف يؤدي إلى انخفاض الهامش وبالتالي فإن الفارق بين دخل المصرف من الفوائد ومصروف الفائدة هو ليس ثابتاً، وهذا يتطلب من المصرف البحث عن وسائل تضمن له أن تكلفة مصادر التمويل لا ترتفع بشكل ملحوظ، مقارنة بارتفاع دخل الفوائد لكي لا يتعرض دخل المصرف للتدهور.

٣-٢ تحليل الفجوة:

يعد تحليل الفجوة الأسلوب الأساسي والأهم في قياس مخاطر أسعار الفائدة ويتم اعتماده في الولايات المتحدة الأميركية وكندا وكثير من دول العالم ويترتب على هذه الدول تقديم تقرير للفجوة بجانب التقارير المالية التي تقدمها[٢] ويعتمد أسلوب تحليل الفجوة على مدخلين أساسيين هما:

---

[١] شماع، خليل، ص١٥٣.

[2] Hillar,Christine, Dhanani,Alpa, Fifield,Suzanne, Stevenson, Lorna, Interest Rate Risk Management, CIMA publishing, 2005, Oxford, p91.

إجمالي الموجودات وإجمالي المطلوبات

الموجودات ذات الفوائد والمطلوبات ذات الفوائد، فقط.

وحيث تعرف الفجوة بأنها: الموجودات الحساسة لسعر الفائدة – المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة

وهناك نوعان من الفجوة على حسب النتائج:

الفجوة الموجبة: هي الحالة التي تفوق فيها "الموجودات الحساسة لسعر الفائدة" "المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وتعني أيضا إعادة تسعير الموجودات قبل إعادة تسعير المطلوبات.

الفجوة السالبة: هي الحالة التي تفوق فيها المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة" "الموجودات الحساسة لسعر الفائدة" وتعني أيضا إعادة تسعير المطلوبات قبل إعادة تسعير الموجودات.

شكل (١٣-١٤): مقارنة بين الفجوة الموجبة والفجوة السالبة[1].

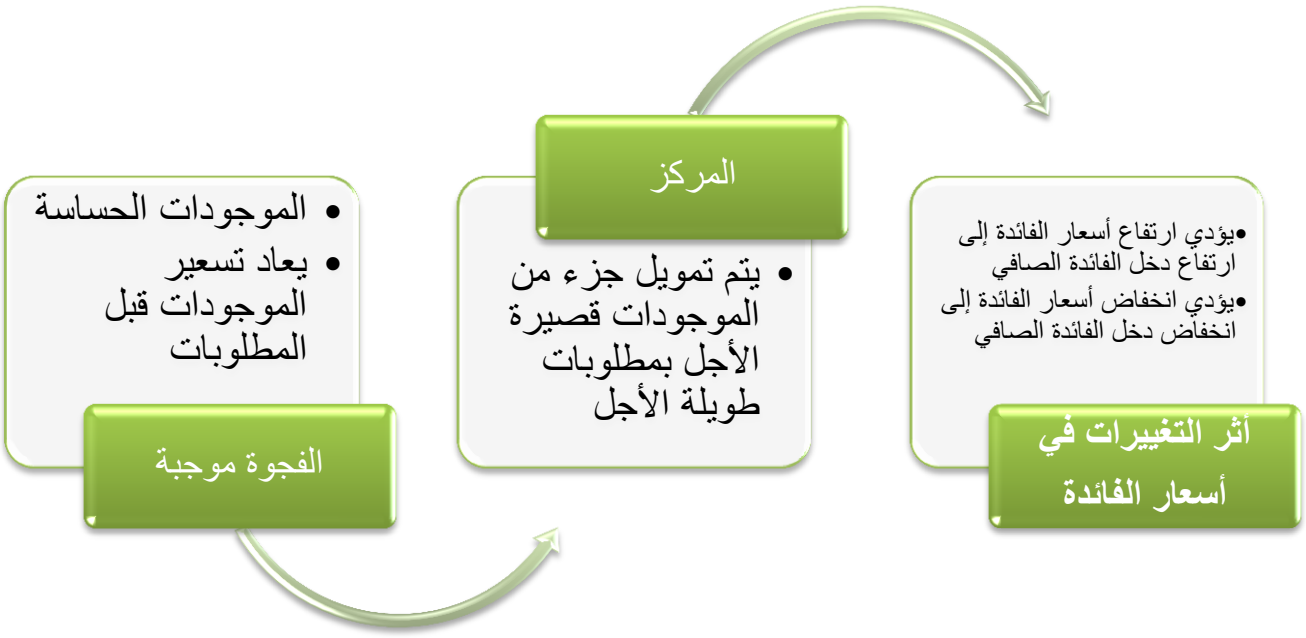

(1) Rose, Peter, Bank Management & Financial services, previous reference, P109.

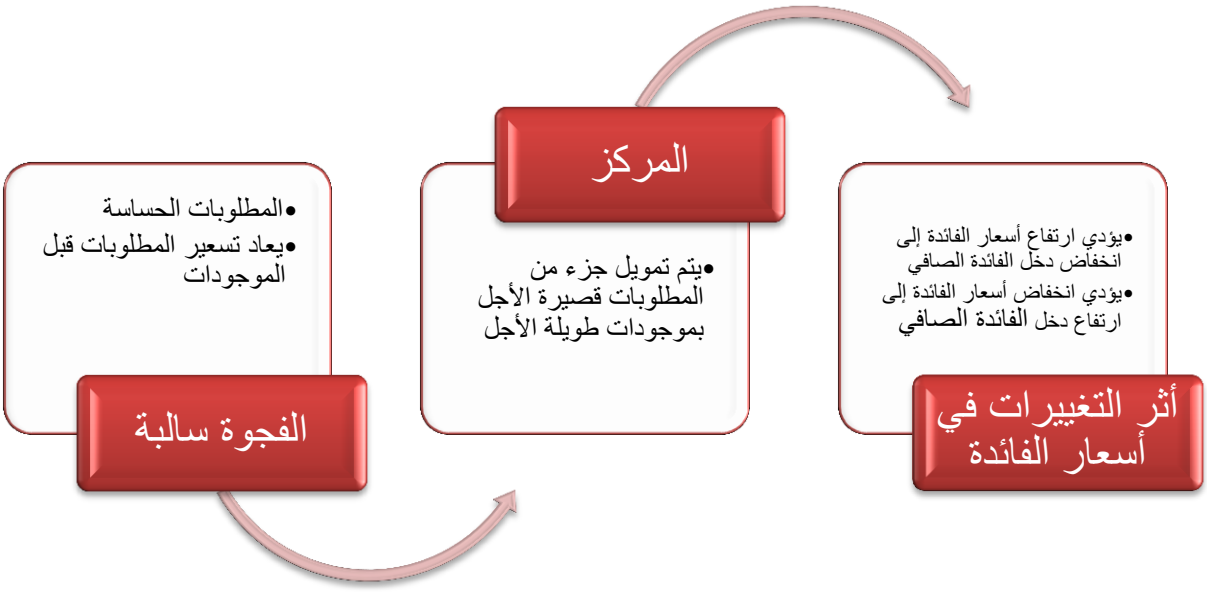

الأشكال من إعداد الباحثة

نلاحظ من الشكل أنه إذا كان المصرف **حساسا للموجودات** أي **لديه فجوة موجبة** وحصل ارتفاع في **أسعار الفائدة** فإن **هامش دخل الفائدة الصافي سوف يرتفع** وذلك بسبب أن دخل الفوائد المتحقق من الموجودات سوف يرتفع بما يفوق ارتفاع تكلفة الودائع والأموال المقترضة بافتراض ثبات جميع العوامل الأخرى، وبالتالي إذا انخفضت **أسعار الفائدة** سيؤدي إلى **انخفاض هامش دخل الفائدة الصافي** وذلك لأن دخل الفوائد المتحقق من الموجودات سوف ينخفض بما يفوق انخفاض تكلفة الودائع والأموال المقترضة.

وبالنسبة للمصرف إذا كان **حساسا للمطلوبات** أي لديه **فجوة سالبة وارتفعت أسعار الفائدة** فإن **هامش دخل الفائدة الصافي** سوف **ينخفض** لأن ارتفاع تكلفة المطلوبات تفوق ارتفاع تكلفة الموجودات وإذا **انخفضت أسعار الفائدة** فإن **هامش دخل الفائدة سوف يرتفع** لأن انخفاض تكلفة المطلوبات تفوق انخفاض دخل الموجودات.

٣-٣ الأساليب المتعددة لقياس الفجوة الحساسة لسعر الفائدة[١]:

٣-٣-١ الفجوة المقاسة بالمبلغ = الموجودات الحساسة لسعر الفائدة – المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة.

والتي درسناها سابقاً.

---

[١] الخليل، الشماع، مرجع سابق، ص١٥٦.

٣-٣-٢ الفجوة النسبية الحساسة للفائدة = الفجوة الحساسة لسعر الفائدة/ حجم المصرف مقاساً، مثلاً، بمجموع الموجودات

فإذا كانت نسبة "الفجوة النسبية الحساسة للفائدة" موجبة فإن المصرف حساس للموجودات، وإذا كانت نسبة "الفجوة النسبية الحساسة للفائدة" سالبة فإن المصرف حساس للمطلوبات.

٣-٣-٣ نسبة الحساسية للفائدة = الموجودات الحساسة للفائدة/ المطلوبات الحساسة للفائدة

فإذا كانت نسبة "الحساسية للفائدة" أكبر من الواحد الصحيح فإن الفجوة للمصرف موجبة ويكون حساسا للموجودات والعكس إذا كانت النسبة أقل من الواحد الصحيح.

٤- الأساليب والمعايير المستخدمة لإدارة مخاطر التشغيل:

أصبحت إدارة مخاطر التشغيل من سمات الممارسة السليمة إدارة المخاطر في المصارف، حيث يجب أن تأخذ المصارف في الاعتبار جميع مخاطر التشغيل المادية التي تواجهها، وتحدد أهم الأسباب التي تؤدي إليها، وسوف نستعرض فيما يلي الإطار العام للإدارة الفعالة لمخاطر التشغيل وكيفية احتساب رأس المال المقابل لها[١].

وقدمت لجنة بازل إطارا متطوراً ومتوافقاً مع متطلبات الصناعة المصرفية لإدارة مخاطر التشغيل ويعد هذا الأسلوب نظام رقابة داخلياً للمصارف يجب الالتزام به عن طريق حساب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل ويتضمن هذا الإطار ثلاث طرق مختلفة وهي[٢]:

٤-١ أسلوب المؤشر الأساسي:

يتوجب على المصارف التي تريد تطبيق أسلوب المؤشر الأساسي أن تحتفظ برأس مال لمقابلة مخاطر التشغيل بنسبة ١٥% من مجمل الربح خلال الثلاث سنوات السابقة على تاريخ الاحتساب وإذا كانت قائمة الدخل في نهاية العام تعكس مجمل خسائر أو قيمة صفرية، ينبغي استبعادها من البسط ويخفض عد السنوات في المقام. وتحتسب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل حسب أسلوب المؤشر الأساسي كما يلي:

---

[١] ورقة مناقشة من أجل تطبيق متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل، البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والإشراف، ص٣.

[2] Tarantino, Anthony, Operational Risk Management in Financial Services, John Willey and Sons Copy Right 2008, Chapter 17 .

$$K(bia) = \frac{\sum \quad (GI\ 1 \ldots n * a)}{n}$$

K(bia)= متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي (BIA)

$GI\ 1 \ldots n$ = مجمل الربح (إذا كان موجباً) لثلاث سنوات سابقة

a = معامل ألفا ١٥% لما قررته لجنة بازل[١]

n = عدد السنوات الثلاث إذا كانت موجبة.

٤-٢ الأسلوب المعياري

يتم حساب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل على أساس الأسلوب المعياري بتقسيم أنشطة المصرف إلى ثماني أنشطة أساسية business lines حيث يتم احتساب متوسط مجمل الربح عن ثلاث سنوات سابقة على تاريخ الاحتساب لكل نوع نشاط أساسي في كل عام مضروباً في معامل يطلق عليه معامل بيتاbeta وفي حال تحقيق المصرف لخسارة في أحد السنوات فيبدل مقدار القيمة السالبة بقيمة صفرية في البسط فقط لكل نوع من أنواع الأنشطة.

$$Ktsa = \sum_{1-3years} \max[\sum (GI\ 1-8 * \beta 1-8)\ \backslash n$$

K(TSA)= متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل وفق الأسلوب المعياري (TSA).

GI 1-8 = مجمل الربح عن سنة محددة، وفقاً للتعريف الوارد أعلاه وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي (BIA) لكل نوع من الأنشطة الثمانية.

β1-8 = نسبة مئوية ثابتة قررتها لجنة بازل ينسب فيها مستوى رأس المال المطلوب إلى مستوى مجمل الربح لكل نوع من الأنشطة الثمانية.

للاطلاع يتم تقسيم الأنشطة الثمانية للمصرف على الأساس التالي[٢]:

---

[١] تمثل هذه النسبة المستوى العام لرأس المال المطلوب للصناعة المصرفية مقسوما على المؤشر العام للصناعة.

[2] Operational Risk Management, Hong kong Institute of Bankers, 2013, p154.

الشكل (١٥): تقسيم أنشطة المصرف حسب الأسلوب المعياري لقياس المخاطر التشغيلية.

٤-٣ الأسلوب المعياري البديل:

وهو يحتسب رأس المال من خلاله بنفس طريقة احتسابه في الأسلوب المعياري لكافة الأنشطة باستثناء نوعين منها وهما التجزئة المصرفية وتمويل الشركات ، حيث وفقا لهذا الأسلوب تحل القروض والسلفيات مضروبة في معامل ثابت"M" محل مجمل الربح لهذين النشاطين باعتبارهما مؤشرين للتوظيف حيث تصبح المعادلة كالتالي:

$$Krb = \beta\, rb * m * LA\, rb$$

المبحث الثاني:

مدى كفاءة مديرية الالتزام في الحد من المخاطر المصرفية

إن توالي الأزمات المالية والمصرفية خلال التسعينات، وانتقال تلك الأزمات من دولة لأخرى دفع المؤسسات المالية الدولية والرسمية إلى البحث عن أسباب حدوث تلك الأزمات التي تضعف من كفاءة الجهاز المصرفي والأنظمة المصرفية العالمية وخصوصاً المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية ومسؤولي الدول العشر (وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية) ومعهد الاستقرار المالية. فبسبب هذه الأحداث قامت تلك المؤسسات ومعهد الاستقرار المالي بدراسة أسباب الأزمات المصرفية في كثير من الدول التي حدثت فيها تلك الأزمات وتقديم المقترحات والحلول المناسبة لتجنب تلك الأزمات والتقليل من آثارها السلبية.

وجدير بالذكر أن عدد الدول التي حدثت بها أزمات مصرفية ومالية خلال الفترة من (١٩٧٥-٢٠٠٠) فقط هي ١٣٠ دولة منوعة بين دول متقدمة ومعظمها كان من الدول النامية[١].

لقد كان ضعف الرقابة الداخلية المتمثلة بنظام المصرف والرقابة الخارجية المتمثلة بالسلطات الرقابية وهي في الغالب المصارف المركزية من أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمات المصرفية، واستجابة لتلك الأحداث والأزمات تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام ١٩٧٥ بقرار من محافظي المصارف المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر (Group of ten) أو (G-10) وهذه اللجنة مؤلفة من كبار ممثلي السلطات الرقابية للرقابة المصرفية والمصارف المركزية في دول عديدة وهي بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، إيطاليا، لوكسمبورج، هولندا، سويسرا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة ويتم انعقادها الدائم بمقر مصرف التسويات الدولي في مدينة بازل وهي مقر أمانة سر اللجنة الدائم[٢].

---

[١] الرقابة المصرفية الداخلية والخارجية في المصارف، حشاد، نبيل، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٧، ص١٧.

حيث أصدرت هذه اللجنة وثيقة خاصة بالأسس المحورية للرقابة المصرفية الفعالة عام ١٩٩٧ تضمنت خمسة وعشرين مبدأ أساسياً تحتاج إليها الرقابة المصرفية الفعالة، حيث تتعلق هذه المبادئ بـ:

١- الشروط المسبقة للرقابة المصرفية الفعالة.

٢- عملية إصدار التراخيص والهيكلة.

٣- اللوائح والمتطلبات الفعالة.

٤- وسائل الرقابة المصرفية المستمرة.

٥- متطلبات المعلومات.

٦- السلطات الرسمية للمراقبين.

٧- الصيرفة عبر الحدود.

وأعقبتها بإصدار وثيقة عن منهجيات الرقابة المصرفية الفعالة عام ١٩٩٩، وفي إطار التطوير المستمر الذي تنتهجه لجنة بازل، وخصوصاً في مجال القطاع المصرفي، أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية تحديثاً للوثيقتين في نيسان عام ٢٠٠٦ اللتين تضمنان سلامة للقطاع المصرفي، الإدارة السليمة للمخاطر المصرفية وكذلك انضباط السوق الذي يعتمد على الشفافية والإفصاح، معدل كفاية رأس المال المطلوب للمصارف. وكان ذلك نتاج متابعة دؤوبة لتطور المصارف على المستوى العالمي مع التركيز على السلبيات والأزمات.

وكان من ضمن هذه اتفاق بازل II الذي تضمّن شروط معينة وهي معدل كفاية رأس المال المطلوب وهو أيضاً الحد الأدنى في اتفاق بازل I، إلا أن بازل II ركزت على إدارة المخاطر المصرفية كاستراتيجية مكملة لمقررات بازل I، وإيجاد سياسة شاملة ومتكاملة لإدارة المخاطر المصرفية لدى المصارف مع وجود استراتيجية واضحة لرأس المال، وأن تكون مستويات رأس المال التي يخطط المصرف للاحتفاظ بها متسقة مع المخاطر المصرفية الفعلية التي يواجهها المصرف، وهذا ما يتوافق مع معنى رأس المال الاقتصادي.

وأخيرا صدرت مقررات لجنة بازل||| التي يبدو فيها أن المنظمين يكافحون من أجل تعديل النظام المالي لمنع وقوع أزمة أخرى. ومن بين أحدث الجهود: متطلبات رأس المال أكثر صرامة للمساعدة في منع المصارف الكبرى من الانهيار تحت وطأة خسائر غير متوقعة.

حيث دعا زعماء دول العشرين الجهات التنظيمية ومحافظي المصارف المركزية إلى العمل على وضع لوائح وقواعد أكثر صرامة على متطلبات رأس المال وذلك في أعقاب الأزمة المالية التي نتجت عن تصرفات وإجراءات غير آمنة من قبل المصارف بخصوص عمليات الإقراض وبهدف تجاوز الأزمات المالية المستقبلية[١].

ومن أهم الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل إلزام المصارف بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يسمى (رأس المال الأساسي) وهو من المستوى الأول وهو يتضمن رأس المال المدفوع إضافة إلى الأرباح المحتفظ بها بنسبة ٤,٥% على الأقل من أصولها الحساسة تجاه المخاطرة أو التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة المنصة في اتفاقية بازل ٢ بمقدار ٢%.

وتكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من الأسهم العادية ويعادل ٢,٥% من الأصول وبذلك عملت على زيادة نسبة رأس المال الممتاز ثلاثة أضعاف ليصل إلى ٧%. ووضعت اللجنة خطة زمنية لتحقيق هذه المتطلبات ضمن ثماني سنوات تقريبا

وبموجب هذه الاتفاقية سوف تحتفظ المصارف بنوع آخر من الاحتياطيات لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح من ٠% إلى ٢,٥%. من رأس المال الأساسي[٢] (حقوق المساهمين). مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لضمان عدم دورها في منح الائتمان والاستثمار جنبا إلى جنب مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

---

(1) Wharton School of the University of Pennsylvania November 02, 2010 in Arabic Knowledge@Wharton p1,

(٢) عرفت لجنة بازل في متطلبات بازل ٣ رأس المال الأساسي أنه: "رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة مضافا إليه أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيد بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها".

وأخيرا هدفت إلى رفع المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من ٤% إلى ٦% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال[١].

وتتكامل تحقيق هذه الشروط من متطلبات رأس المال وسياسة إدارة مخاطر شاملة ومتكاملة بوجود نظام جيد للرقابة الداخلية والخارجية (من السلطات الرقابية وهي في الغالب المصارف المركزية وفي بعض الأحوال تكون منفصلة عن المصارف المركزية مثل إنكلترا) وانضباط السوق والذي يتحقق عند قيام المصارف بالإفصاح عن كثير من المعلومات والبيانات والسياسات الخاصة بها، حتى يتعرف المتعاملون مع تلك المصارف على مستوى أدائها ومن ثم يمكنهم من اتخاذ القرار المناسب تجاه التعامل مع تلك المصارف.

ومن بين الجهود المتواصلة التي بذلتها بازل في مجال معالجة القضايا المصرفية وتعزيز الممارسات السليمة في عمليات الرقابة على المؤسسات المصرفية وفي سبيل إدارة المخاطر وخصوصاً المخاطر التشغيلية ومخاطر السمعة أصدرت لجنة بازل وثيقة عن وحدة الالتزام لمساعدة المصارف في إدارة مخاطر الالتزام والتي يمكن تعرفيها بأنها من تبعات العقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المالية أو خسائر نتيجة عدم التزام المصرف بالقواعد والقوانين التي تنجم عنها خسارة السمعة للمصرف ويشار أحياناً للالتزام بمخاطر النزاهة (التكامل) لأن سمعة المصرف مرتبطة إلى حد كبير بتقيده بمبادئ التكامل والتعامل العادل ويجب على المراقبون المصرفيون إتباع سياسات وإجراءات الالتزام الفعالة وأن الإدارة تقوم بعمل التصحيح المناسب في حال وجود خلل بالمعايير والقوانين.

أولاً: ويمكن تعريف وحدة الالتزام (BIS):

«وحدة مستقلة تقوم بتحديد وتقييم ومراقبة التقرير عن مخاطر الالتزام الخاصة، والتي تمثل مخاطر العقوبات الرقابية القانونية أو الخسارة المالية أو ما قد يعانيه المصرف من خسارة لسمعته نتيجة إخفاقه في تطبيق ما يعمل به من اللوائح والقوانين وقواعد السلوك ومعايير الممارسة السليمة (سوياً «القوانين، القواعد، المعايير»)[٢].

---

[١] إضاءات، نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت، كانون الثاني، ٢٠١٢، السلسلة الخامسة، العدد ٥.

[2] Basel Committee on Banking Supervision, Compliance and compliance function in banks, April 2005, Bank for International Settelments, p3.

حيث أن الامتثال للقوانين واللوائح والمعايير الأخرى مسألة هامة بالنسبة للمصارف بسبب دورها الرئيسي في النظام العالمي وفي البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، وعلاوة على ذلك فإن مطالبة المصارف بالشفافية أصبح أمراً هاماً بعد اشتداد المنافسة عبر الحدود وبين الدول وتنامي المنتجات المصرفية وتعقدها، خصوصا بعد ازدياد ظاهرة العولمة[١].

إن القوانين والقواعد والمعايير المعمول بها هي في الأساس تلك التي تتعلق بالأنشطة التجارية للمصرف وتتضمن تلك التي تتعامل معه لمنع عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإدارة الأعمال التجارية الخاصة بالبنك (بما فيها موضوعات منع أو تقليل تضارب المصالح) وحماية البيانات والخصوصية والائتمان، ويمكن أيضاً أن تتجاوز الأنشطة التجارية العادية للمصرف إلى مجالات أخرى مثل العمالة وقانون الضرائب، اعتماداً في المقام الأول على الأسلوب الذي تتبناه السلطة الرقابية أو المصرف نفسه.

يمكن أن يكون للقوانين والقواعد والمعايير المعمول بها مصادر متعددة تشمل التشريع الأساسي والقواعد والمعايير التي يصدرها المصرف المركزي أو هيئات الرقابة والتي يصدرها المراقبون واتفاقات السوق وقواعد الممارسة التي تقدمها اتحادات الصناعة ومجموعة قواعد السلوك التي تنطبق على موظفي المصرف والتي غالباً ما تتجاوز ما هو ملزم قانوناً وتتضمن معايير أشمل للنزاهة والتعامل العادل.

أهمية وظيفة (إدارة) الالتزام[٢]:

تعتبر وظيفة الالتزام في البنوك أحد أسس وعوامل نجاحها، كونها تلعب دورا أساسيا في المحافظة على سمعتها ومصداقيتها وعلى مصالح المساهمين والمودعين، وتوفير الحماية من العقوبات، وذلك من خلال قيامها ومساهمتها بما يلي:

---

(١) . SMBC، ٢٠٠٢، ص١، Compliance. شركة "سوميتومو ميتسوي المصرفية" واحدة من المؤسسات المالية الرائدة على مستوى العالم، مع أكثر من ٤٠٠ فرع في كل من وطنها الأم اليابان، وفي مختلف أنحاء العالم.

(٢) دليل الالتزام بالأنظمة للبنوك العاملة في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، إدارة التفتيش البنكي، ص٤.

١- درء مخاطر عدم الالتزام، مثل المخاطر النظامية ومخاطر السمعة ومخاطر العقوبات المالية من خلال التقيد بالتعليمات النافذة عن المصرف المركزي وجميع القوانين والتشريعات والقواعد التي تحكم عمل المصارف.

٢- توطيد العلاقة مع الجهات والهيئات الرقابية.

٣- إرساء مبادئ نهج الإدارة السليمة في المؤسسات المصرفية.

٤- إيجاد الآليات والأطر التي تكفل مواجهة الجرائم وبوجه خاص مسؤوليتها عن مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٥- المحافظة على القيم والممارسات المهنية في العمل المصرفي.

ثانياً: مسؤوليات مجلس إدارة المصرف نحو الالتزام:

سوف تقوم الباحثة بعرض مبادئ لجنة بازل لبيان عمل إدارة الالتزام مع توضيح هذه المبادئ تبعا لوظائف ومبادئ وهيكلية ونطاق عمل إدارة الالتزام .

المبدأ (١): "يتحمل مجلس إدارة المصرف مسؤولية الإشراف على إدارة مخاطر التزام المصرف، كما ينبغي أن يوافق المجلس على سياسة الالتزام بالمصرف بما فيها تعهد أو أي مستند رسمي يشير إلى تأسيس وحدة التزام دائمة. ويقوم المجلس أو لجنة منبثقة عنه بمراجعة سياسة الالتزام الخاصة بالمصرف وتطبيقها المستمر مرة كل عام على الأقل لتحديد مدى فعالية إدارة المصرف لمخاطر الالتزام الخاصة به"[(١)].

لن تكون سياسة الالتزام بالمصرف كفوءة وذات فعالية إلا إذا كان هناك اهتمام واضح من مجلس الإدارة بتشجيع مبادئ الأمانة والنزاهة داخل المؤسسة ولأجل ذلك يجب مراجعة الالتزام بالقوانين والمعايير المطبقة. كما أن المجلس مسؤول عن التأكد من تطبيق السياسة المناسبة لإدارة مخاطر الالتزام بالمصرف، كما يجب عليه مراجعة تطبيق تلك السياسة والتأكد من حل قضايا الالتزام بفاعلية وبسرعة.

(1) Basel Committee on Banking Supervision, Compliance and compliance function in banks, April 2005, Bank for International Settelments, p4 .

ثالثاً: مسؤوليات الإدارة العليا بالمصرف فيما يتعلق بالالتزام:

المبدأ (٢): تعد الإدارة العليا للمصرف مسؤولة عن وضع سياسة التزام ضمان إتباعها، ورفع التقارير الخالصة بالتزام بها إلى مجلس الإدارة كما تعد الإدارة العليا مسؤولة أيضاً عن تقييم ما إذا كانت سياسة الالتزام ملائمة أم لا[١].

يجب أن يكون هناك سياسة التزام مكتوبة تقوم بتعريف موضوعات مخاطر الالتزام الرئيسية التي تواجه المصرف وتوضح كيفية اعتزام المصرف إدارة هذه المخاطر، كما ينبغي أن تتضمن تلك السياسة المبادئ الأساسية التي يجب إتباعها من قبل الموظفين (ومنهم الإدارة العليا)، وكذلك الإطار العام لتنفيذ الإرشادات المفصلة للموظفين حسب ما تقتضيه الظروف.

ولتحقيق الوضوح والشفافية في العمل، يجب توضيح الفروق بين المعايير العامة لجميع الموظفين، والقواعد التي يتم تطبيقها على مجموعة محددة فقط منهم.

ومن مهام الإدارة العليا أن تتأكد من إتباع سياسة الالتزام، وأنه قد تم اتخاذ إجراءات الانضباط المناسبة في حالة حدوث اختراقات.

وينبغي على الإدارة العليا أن تقوم بما يلي:

- مراجعة سياسة الالتزام واستمرار تطبيقها مرة كل عام على الأقل للتأكد من أن السياسة لا زالت ملائمة.
- إعلام مجلس الإدارة أو لجنة المجلس على الأقل مرة كل عام بالأمور المتعلقة بسياسة الالتزام وكيفية تطبيقها، وإجراء أي تغيرات ضرورية لتلك السياسة ، ومشاركة المجلس من خلال تقارير العمل بتقييم مدى تقيد المصرف بسياسة الالتزام وتأثيرها على مخاطر الالتزام.
- الإخطار الفوري لمجلس الإدارة أو لجنة المجلس عن أي خرق مادي للقوانين والقواعد والمعايير[٢].

المبدأ (٣): "تعد الإدارة العليا بالمصرف مسؤولة عن تأسيس وحدة التزام دائمة وفعالة داخل المصرف بحيث تمثل جزءاً من سياسة التزام المصرف"[١].

---

(1) Previous reference, p7-9

(٢) حشاد، نبيل، دليلك إلى الرقابة الداخلية والخارجية للمصارف، مرجع سابق، ص٣٥٠.

ينبغي أن تتخذ الإدارة العليا التدابير الضرورية للتأكد من أن المصرف يمكنه الاعتماد على وحدة التزام فعالة ودائمة وتتمتع بموارد كافية.

رابعاً: مبادئ وحدة الالتزام

يجب أن يكون الالتزام جزءً لا يتجزأ من ثقافة المصرف وإذا سادت "مبادئ الالتزام" في ثقافة المصرف فإنه سيتمكن من التعامل بقدرة وكفاءة مع المخاطر الناجمة عن عدم التقيد بالالتزام.

أ . النظام الأساسي:

المبدأ (٤): "ينبغي أن يكون هناك وضع رسمي لوحدة الالتزام داخل المصرف. ويتحقق ذلك بشكل أمثل عندما يكون موثقاً بميثاق أو مستند رسمي معتمد من مجلس الإدارة، موضح فيه موقف الوحدة وسلطتها واستقلالها"[٢].

يجب أن يشار في الميثاق أو المستند الرسمي إلى النقاط التالية:

١- تدابير للتأكد من استقلالية وحدة الالتزام عن أنشطة المصرف التجارية.

٢- دورها ومسؤوليتها.

٣- علاقتها بالإدارات أو الوحدات الأخرى داخل المصرف حيث يتطلب من الإدارة العليا أن تقوم بإيجاد مناخ من الثقة والتجانس في العلاقة بين إدارة الالتزام وبقية الإدارات والدور الذي تؤديه وأن تضع الإجراءات اللازمة والتنسيق لتسهيل ذلك[٣].

٤- الحق في الحصول على المعلومات الضرورية للقيام بمسؤولياتها.

٥- الحق في عمل تحقيقها لاكتشاف أي فرق يحتمل حدوثه في سياسة الالتزام وتعيينها لمستشار قانوني خارجي للقيام بهذه المهمة إذا كان ذلك ملائماً.

٦- التزام وحدة الالتزام بتقديم التقارير للإدارة العليا ومجلس الإدارة.

٧- حق وحدة الالتزام في الاتصال المباشر بمجلس الإدارة أو لجنة مجلس الإدارة.

---

(1) Basel Committee on Banking Supervision, Compliance and compliance function in banks, April 2005, Bank for International Settelments.

(٢) مرجع سابق.

(٣) دليل الالتزام بالأنظمة للبنوك العاملة في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، إدارة التفتيش البنكي،

وينبغي أن تطلع جميع مجموعات العمل داخل المصرف على ميثاق الالتزام ووثائقه الرسمية الأخرى.

ب- الاستقلالية:

المبدأ (٥): "يجب أن تكون وحدة الالتزام بالمصرف مستقلة عن أنشطة المصرف التجارية".

ينبغي أن تكون لوحدة الالتزام وضع رسمي في المصرف يمنحها المكانة المناسبة والاستقلالية، على أن يكون ذلك مدرجاً في سياسة الالتزام الخاصة بالبنك أو أية وثيقة رسمية أخرى. وأن تعمم هذه الوثيقة على كافة العاملين في المصرف وقادرة من خلاله على القيام بمسؤولياتها في جميع إدارات المصرف التي يوجد بها مخاطر الالتزام،[١] وينبغي أن تتمتع بحرية التقرير للإدارة العليا ومجلس الإدارة، أو لجنة مجلس الإدارة عن أي مخالفات، أو خلل محتمل حدوثه أو تم اكتشافه من خلال تحقيقها، على أن يتم هذا دون خوف من الانتقام، أو الضرر الذي يمكن أن يكون رد فعل من الإدارة، أو من أعضاء مجموعة العمل بالمصرف.

وينبغي أن يكون لوحدة الالتزام الحق في الاتصال بأعضاء مجموعة العمل وحرية الحصول على أية سجلات أو ملفات ضرورية تمكنها من القيام بدورها ومسؤولياتها.

وتتطلب الاستقلالية أيضاً أن يتم تزويد وحدة الالتزام بالموارد الكافية لتمكينها من القيام بمسؤولياتها بفاعلية. ويجب أن يكون لوحدة الالتزام الموازنة المالية الخاصة بها وكذلك نظام مكافآت لمجموعة العمل، على أن يكون هذا النظام مناسباً لطبيعة وأهداف وحدة الالتزام، وبالتالي يجب أن يكون مستقلاً عن الأداء المالي لخطوط العمل المختلفة[٢].

ينبغي ملاحظة أنه سيكون هناك تباين في كيفية تعامل البنوك في تنظيم مهام إدارة الالتزام تبعا لاعتبارات متعددة منها، حجم البنك وهيكله التنظيمي، ونوعية المنتجات والخدمات المصرفية، وجغرافية النشاط وعدد الفروع، ونشاطات البنك على الصعيد الدولي، وشرائح العملاء المستهدفة. فالمصارف التي تمتلك شبكات فروع واسعة تتعامل مع أعداد كبيرة من العملاء وتقدم خدمات مصرفية متنوعة وشاملة، وبالتالي فهي معرضة لقدر أكبر من المخاطر مقارنة بغيرها من البنوك

---

(١) مرجع سابق، ص١٦.

(2) Basel Committee on Banking Supervision , Compliance and compliance function in banks, April 2005, Bank for International Settelments.

الأقل من حيث الأنشطة وعدد الفروع، وأيا كان هذا التباين فإنه يجب أن يتسق تنظيم ومهام إدارة الالتزام مع استراتيجية وهيكلة إدارة المخاطر بالبنك، ويمكن تنظيمها بأشكال متعددة على النحو الآتي:[١]

(١) إدارة ضمن الإدارات العليا في الهيكل التنظيمي للبنك، ويتناسب ذلك مع البنوك الكبيرة.

(٢) إدارة التزام على مستوى المجموعة وعلى المستوى المحلي، ويتناسب ذلك مع البنوك التي تزاول بعض الأنشطة على الصعيد الدولي.

(٣) إدارة التزام واحدة مركزية، ويتناسب ذلك مع البنوك التي تركز على أنشطة محددة وعدد فروع محدود.

(٤) وحدات إدارية مستقلة أو منفصلة من المختصين في بعض النواحي التشغيلية، مثل حماية البيانات ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

قد تكون وحدة الالتزام في أي مصرف مركزية أو لا مركزية، وفي أي من الحالتين يجب أن يكون هناك رئيس التزام[٢] وهو المسؤول يومياً عن إدارة أنشطة وحدة الالتزام وهو الذي يتسلم جميع تقارير مجموعة العمل. قد تضعف استقلالية مجموعة العمل في وحدة الالتزام اللامركزية تدريجياً إذا قدموا تقاريرهم لإدارة وحدة عملهم بدلاً من تقديمها لرئيس الالتزام.

ومن أهم مهام رئيس دائرة الالتزام[٣]:

(١) الحصول على جميع الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة (وما يتبعها من تعديلات، أو يصدر بعدها من أنظمة وتعليمات) الخاصة بالعمليات والأنشطة البنكية.

(٢) إعداد سياسات وإجراءات شاملة للالتزام تتضمن جميع الأنظمة والتعليمات والممارسات المطبقة في نشاطات البنك، بحيث يتم اعتمادها من مجلس إدارة البنك.

---

[١] د.حشاد، نبيل، دليلك إلى الرقابة الداخلية والخارجية في المصارف، إتحاد المصارف العربية، ٣٥٥.

[٢] في بعض البنوك، يوصف رئيس وحدة الالتزام بـ «مسؤول الالتزام» بينما في بنوك أخرى يشير مصطلح «مسؤول الالتزام» إلى أعضاء مجموعة العمل التي تقوم بمسؤوليات الالتزام، ولتفادي أي خلط بسب بهذا الاختلاف، يستخدم هذا البحث مصطلح «رئيس الالتزام».

[٣] د.حشاد، نبيل، دليلك إلى الرقابة الداخلية والخارجية في المصارف، مرجع سابق، ص٣٥٧.

(٣) إجراء مراجعة سنوية لجميع التعليمات المدرجة في أدلة السياسات والإجراءات المطبقة في البنك للتأكد من تطابقها وتوافقها مع متطلبات جميع الأنظمة والتعليمات وأنه يتم الالتزام بتطبيقها.

(٤) الإطلاع والاستمرار في إطلاع الإدارة العليا في البنك بجميع القواعد والسياسات المطبقة الخاصة بالالتزام التي يتوجب التزام البنك بها.

(٥) إطلاع جميع العاملين بالبنك عن طريق الإدارة العليا على جميع سياسات وتعليمات الالتزام وما يطرأ عليها من تحديث.

(٦) المحافظة على توفير المعلومات بشكل دائم ووافٍ.

(٧) الإعداد لخطة شاملة للفحص والتأكد أن جميع السياسات والإجراءات المكتوبة المعتمدة في البنك متوافقة ومتطابقة مع قواعد الالتزام المطبقة.

(٨) التأكد بأن تكون جميع السياسات والإجراءات المعتمدة في البنك متوافقة ومتطابقة مع جميع المتطلبات في برنامج الالتزام بالأنظمة المعد من قبل إدارة الالتزام، وعلى مدير إدارة الالتزام إعطاء المقترحات حول التغييرات الواجب إدخالها على مثل تلك السياسات والإجراءات لتحقيق الالتزام وفقاً لدليل الالتزام بالأنظمة.

(٩) الحصول على توجيه رسمي وتعليمات من الإدارة العليا موجهة إلى جميع إدارة أعمال البنك المعنية بما في ذلك العمليات والمساندة، بوضع الترتيبات والإرشادات الملائمة اللازمة من قبلهم لتنفيذ تعليمات وتوجيهات مدير إدارة الالتزام، وذلك بهدف التأكد من أن البنك يتقيد وبصورة جيدة بتطبيق الأنظمة والتعليمات والسياسات والإجراءات.

(١٠) العمل باستمرار على خلق بيئة خاصة بالالتزام في البنك، ودعم الوعي وبناء ثقافة التفكير الايجابي لدى مسئولي البنك وباقي الموظفين وبناء مفهوم أهمية الالتزام بالأنظمة في البنك بشكل عام والتقيد بذلك أثناء أدائهم لمهام عملهم.

(١١) مراجعة جميع النماذج والعقود المستخدمة من قبل جميع الإدارات والأقسام في البنك، وجميع نماذج ومواد الدعاية والإعلان والتسويق، للتأكد وضمان توافقها مع كافة الأنظمة والتعليمات

وسياسات البنك، علماً أن تحديد التزامات البنك المنبثقة عن تلك النماذج والعقود وأنها تمكن من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المستقبلية هي مسئولية الإدارة القانونية.

(١٢) مراجعة واعتماد جميع المنتجات البنكية الحالية والجديدة للتأكد من استيفائها للمتطلبات النظامية.

(١٣) التعاون مع كافة إدارات البنك ومراجعي الحسابات الخارجيين ومؤسسة النقد فيما يتعلق بالأنظمة والتعليمات المشمولة في التقارير ذات الصلة، والتأكد اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

(١٤) تصميم ووضع نظام لإعداد التقارير الداخلية الخاصة بمراقبة الالتزام والتقييم الذاتي لمخاطر عدم الالتزام.

(١٥) إعداد ورفع تقارير الالتزام.

(١٦) التنسيق بين المؤسسة والبنك فيما يتعلق بالالتزام وبين جميع إدارات البنك والمستشارين القانونيين الداخليين والخارجين لضمان حسن استيعاب التعليمات وتطبيقها على الوجه الصحيح.

(١٧) تعميم اسم مدير الالتزام ومركزه الوظيفي ومسئولي الالتزام الفرعيين (على مستوى الإدارة) ومسئول مكافحة غسل الأموال، على جميع إدارات البنك لتسهيل عملية الاتصال بهم من قبل أي موظف بالبنك يسعى للحصول على توضيح بخصوص المتطلبات النظامية أو التعليمات أو التبليغ عن مخالفة أو اشتباه بعمليات مخالفة.[١]

قد يكون رئيس الالتزام بالمصرف عضواً من أعضاء الإدارة العليا، أو قد لا يكون كذلك، فإذا كان عضواً يجب أن لا يكون له/ لها مسؤولية مباشرة في خط العمل. أما إذا لم يكن رئيس الالتزام عضواً في الإدارة العليا فيجب أن يكون له/ لها خط تقرير مباشر للإدارة العليا وكذلك ينبغي أن يكون له/ لها حق الاتصال المباشر بمجلس الإدارة أو لجنة مجلس الإدارة متخطياً خطوط التقارير الطبيعية عندما يكون ذلك ضرورياً.

---

[١] دليل الالتزام بالأنظمة للبنوك العاملة في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، إدارة التفتيش البنكي، ص٢٤.

وفي المصارف الصغيرة يمكن أن تمارس مجموعة عمل وحدة الالتزام مهام لا تخص الالتزام، شريطة ألا تسبب تلك المهام تضارباً في المصالح مع مسؤوليات الالتزام الخاصة بهم، على سبيل المثال، لا ينبغي أن يكون لمجموعة عمل الالتزام مسؤوليات خاصة بتوليد العائد أو التبادل أو التسويق أو إعطاء النصيحة للعملاء.

خامساً: المهام والمسؤوليات:

المبدأ (٦): "إن دور وحدة الالتزام بالمصرف هو أن تقوم بتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر الالتزام التي يواجهها المصرف، وكذلك تقديم النصيحة للإدارة العليا ومجلس الإدارة وتقديم تقارير لهما عن هذه المخاطر"[(١)].

يجب أن تتضمن مسؤوليات وحدة الالتزام غالبية، إن لم يكن جميع، ما يلي. إن الاختصاصات التي لا تقوم بها وحدة الالتزام يجب أن تقوم بها وحدة أخرى مستقلة. وتتنوع مسؤوليات وحدة الالتزام لتتضمن الآتي:

١- فعالية تحديد وتقييم مخاطر الالتزام المرتبطة بأنشطة المصرف التجارية وتشمل فيما يتعلق بتطوير المنتجات والممارسات الجديدة، إقامة علاقات عمل أو علاقة جديدة مع العملاء أو التغيرات الجوهرية في طبيعة مثل هذه العلاقات.

٢- وضع إرشاد كتابي لمجموعة العمل خاص بالتطبيق المناسب للقوانين والقواعد والمعايير بطريقة ملاءمة، من خلال السياسات والإجراءات والوثائق الأخرى مثل كتيبات الالتزام، وقواعد السلوك الداخلية، وإرشادات الممارسة؛

٣- تقديم المشورة للإدارة العليا فيما يتعلق بأنظمة وقواعد ومعايير الالتزام، ويشمل ذلك إفادتهم بآخر التطورات في البلد والمنطقة وعلى المستوى الدولي. وتتضمن المهمة الاستشارية تعاون أفراد إدارة الالتزام عن قرب مع إدارات أعمال البنك، وتقديم الدعم للإدارات في عملياتها اليومية في البنك. وعلى إدارة الالتزام تقديم الخدمات الاستشارية في مجال الالتزام في البنك والعمل كحلقة اتصال فيما يتعلق بجميع استفسارات منسوبيه ذات العلاقة بالالتزام؛

---

(1) Basel Committee on Banking Supervision, Compliance and compliance function in banks, April 2005, Bank for International Settelments.

٤- تقييم ملاءمة الإجراءات والإرشادات الداخلية وكذلك المتابعة الفورية لأي أوجه قصور في السياسات والإجراءات وإعداد اقتراحات لتعديل ذلك عند الضرورة؛

- مراقبة الالتزام بالسياسة من خلال تقييم واختبار مخاطر الالتزام بطريقة منظمة وشاملة وتقديم التقارير المنتظمة للإدارة العليا ومجلس الإدارة أو لجنة مجلس الإدارة عند الضرورة. ويجب أن تشير تلك التقارير إلى تقييم واختيار الالتزام الذي تم خلال إعداد فترة التقرير، وإلى ما تم تحريره من خرق و/أو تقصير بالإضافة إلى إجراءات التصحيح التي تم اتخاذها. كما يجب أن تحتوي التقارير على معلومات عن تدريب الالتزام الخاص بوحدة الالتزام ومجموعات العمل الأخرى بالمصرف؛
- ممارسة أية مسؤوليات قانونية محددة (على سبيل المثال، القيام بدور مسؤول في مكافحة غسل الأموال)؛
- تثقيف وتدريب جميع أفراد البنك فيما يتعلق بقواعد الالتزام ذات الصلة بمسئولياتهم الفردية في المصرف.
- الاتصال بهيئات خارجية ذات صلة تشمل المراقبين وواضعي المعايير، وكذلك المستشار القانوني الخارجي.

وكما هو مذكور أعلى فليس من الضروري قيام وحدة الالتزام بتحمل كل هذه المسؤوليات، ففي بعض المصارف، على سبيل المثال، نجد أن الوحدة القانونية ووحدة الالتزام منفصلتان، فالإدارة القانونية تعد مسؤولة عن الإدارة للقوانين والقواعد والمعايير المطبقة ولإعداد الإرشاد لمجموعة العمل، بينما تكون وحدة الالتزام مسؤولة عن مراقبة ضبط الالتزام بالسياسات والإجراءات ورفع التقارير للإدارة. يجب أن يكون تخصيص المسؤوليات لكل وحدة واضحاً إذا كان هناك تقسيم للمسؤوليات بين الوحدات المختلفة وإذا كان مناسباً، و يجب أن يكون هناك أيام رسمية للتعاون بين جميع الوحدات.

ومن الضروري أن يتم رفع التقرير فوراً إلى مسؤول الالتزام عن الاختبار الذي لم تجريه وحدة الالتزام (مثل المراجعة الداخلية أو التقييم الذاتي لضبط الإدارة) ولكنه يحدث خللاً معيناً في الالتزام.

حيث تقوم وحدة الالتزام بمسؤولياتها في ظل برنامج الالتزام الذي يوضح مجالات أنشطة الوحدة المحددة مثل تطبيق استعراض السياسات والإجراءات المحددة واختيار الالتزام، وتتثقف مجموعة العمل بأمور الالتزام.

فعالية إدارة الالتزام[١]:

إن سياسة الالتزام المعتمدة التي يتبعها المصرف لن تكون ذات فاعلية ما لم تشتمل ضمن بنودها على تعزيز ثقافة الالتزام ومسئوليات الموظفين والعقاب في حالة الإهمال والمستويات التي يجب الوصول إليها، وما لم يقم مجلس الإدارة بالآتي:

(١) دعم وتعزيز قيم الأمانة والنزاهة في كافة أرجاء البنك.

(٢) إيجاد تعهد كلي وشامل بكافة الأنظمة والقواعد والمعايير ذات العلاقة ووضعها في صلب سياسات البنك.

(٣) التأكد من وجود السياسة المناسبة لإدارة الأمور المتعلقة بمخاطر عدم الالتزام.

(٤) الإشراف على تنفيذ السياسة بما في ذلك التأكد من المواضيع المتعلقة بالالتزام والتوصل للحلول بشأنها من قبل الإدارة العليا بسرعة وفاعلية وذلك بمساعدة إدارة الالتزام.

(٥) توفير الموارد الكافية للجهة المناط بها مهام الالتزام.

سادساً: مجموعة عمل الالتزام:

المبدأ (٧): "يتحمل مسؤول وحدة الالتزام مسؤولية الإدارة اليومية لأنشطة وحدة الالتزام وفقاً للمبادئ المحددة في هذا المبحث"[٢].

ويتطلب ذلك قيام الوحدة بالمراقبة المناسبة للأنشطة الخاصة بمجموعة عمل وحدة الالتزام.

على كل بنك أن يعين مديراً تنفيذياً أو مسؤول الالتزام لتولي مهام الالتزام بحيث تناط به مسؤولية التنسيق والتعرف على مخاطر عدم الالتزام وعلى مدى تقيد العاملين في عملية تطبيق الالتزام. بحيث يكون تعيينه من قبل مجلس الإدارة أو من قبل المسؤول الأول في الفرع[١].

---

[١] دليل الالتزام بالأنظمة للبنوك العاملة في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، إدارة التفتيش البنكي، ٢٠٠٨.

[2] Basel Committee on Banking Supervision, Compliance and compliance function in banks, April 2005, Bank for International Settelments.

ومن مهامه أيضا إخطار مراقب المصرف في حالة ترك رئيس الالتزام منصبه.

المبدأ (٨): "يجب أن تتوافر لدى مجموعة العاملين القائمين بمسؤوليات الالتزام المؤهلات والخبرة والصفات الشخصية والمهنية التي تمكنهم من القيام بمهامهم بفاعلية"[٢].

وتشمل الصفات المهنية المناسبة الفهم السليم للقوانين والقواعد والمعايير المطبقة وتأثيرها العملي على عمليات المصرف. يجب الحفاظ على المهارات المهنية لمجموعة العاملين بوحدة الالتزام من خلال التثقيف النظامي والتدريب.

وبالنسبة لمعظم مجموعات العمل الأخرى بالمصرف تشمل المؤهلات الشخصية المناسبة النزاهة والتساؤل والحياد، والاستقلالية في الحكم على الأمور، ومهارات الاتصال الجيدة، والحذر، واللياقة، بالإضافة إلى القدرة القوية على تحدي الآخرين بالمنظمة فيما يخص موضوعات الالتزام[٣].

سابعاً: قضايا عبر الحدود:

المبدأ (٩): "يجب هيكلة وحدة الالتزام في المصارف التي تدير أعمال خارج نطاق السلطة القضائية لضمان معالجة موضوعات الالتزام المحلية في إطار سياسة الالتزام الخاصة بالمصرف ككل"[٤].

يمكن للمصارف أن تدير الأعمال دولياً من خلال الفروع المحلية أو في نطاق سلطة قضائية أخرى ليس لتلك البنوك تواجد مادي فيها. وحيث إن المتطلبات القانونية والرقابية قد تختلف من نطاق سلطة قضائية لأخرى، فإنه يجب تنسيق موضوعات الالتزام الخاصة بكل منطقة داخل هيكلة سياسة التزام المجموعة الخاصة بالبنك. ويجب أن يتماشى هيكل وتنظيم وحدة الالتزام ومسؤولياتها مع المتطلبات الرقابية والقانونية المحلية.

---

(١) دليل التزام بالأنظمة في مصارف المملكة العربية السعودية، ص١٧.

(٢) مرجع سابق.

(٣) د.حشاد، نبيل، دليلك إلى الرقابة الداخلية والخارجية في المصارف، مرجع سابق، ص٣٦٢.

(4) www.bis.org/ Basel Committee on Banking Supervision, Compliance and compliance function in banks, April 2005, Bank for International Settelments.

ثامناً: علاقة وحدة الالتزام مع المراجعة الداخلية

المبدأ (١٠): يجب على وحدة المراجعة أن تقوم بعمل مراجعة دورية لنطاق واتساع أنشطة وحدة الالتزام.

تعد إدارة الالتزام وإدارة المراجعة الداخلية إدارتين منفصلتين داخل المصرف. ومن أهم مسؤوليات إدارة الالتزام متابعة ومراقبة التزام المصرف بقواعد الالتزام. أما مسئوليات إدارة المراجعة الداخلية فهي أكثر شمولية[١] حيث يتضمن منهجية تقييم المخاطر الخاص بوحدة المراجعة مخاطر الالتزام، compliance risk إلى جانب تأسيس برنامج مراجعة يتوافق مع مستوى المخاطر. وهنا يجب أن يختبر استعراض وحدة المراجعة لأنشطة الالتزام وضع الضوابط في محلها داخل المصرف لضمان الالتزام بالقوانين والقواعد والمعايير المطبقة.

ويقتضي هذا المبدأ أن تكون وحدة الالتزام منفصلة عن وحدة المراجعة الداخلية حتى يمكن التأكد من أن أنشطة وحدة الالتزام تخضع لمراجعة مستقلة وبالتالي فإنه من المهم أن يكون هناك فهم واضح داخل المصرف حول كيفية تقسيم أنشطة تقييم واختبار المخاطر بين الإدارتين، وأن يتم توثيق ذلك في سياسة الالتزام الخاصة بالمصرف. وبالطبع، يجب أن تقوم إدارة المراجعة الداخلية بإخطار مدير إدارة الالتزام بنتائج المراجعة ذات الصلة بالالتزام.

ولمزيد من المعلومات حول دور كل من إدارة الالتزام وإدارة المراجعة الداخلية كجهتين مستقلتين، فإن كلا الإدارتين تختصان بالرقابة على أنشطة البنك إلا أن لكل منهما منظوره الخاص في عملية الرقابة، فإدارة الالتزام تعنى بحصر وتوضيح الأنظمة والتعليمات والسياسات والإجراءات المطلوب تطبيقها في المصرف، ومن ثم التأكد من وضعها في سياسات وإجراءات وبرامج العمل المعتمدة، وكذلك التأكد الدائم والمستمر أن هذه السياسات والإجراءات يتم العمل فعلاً بموجبها، ويتم تحديثها بشكل مستمر. أما دور المراجعة الداخلية فيقوم على إجراء المراجعة الميدانية و المستندية على جميع وحدات وإدارات العمل بالبنك بموجب عينات أو تغطية شاملة، والمتابعة المستمرة لنظم الرقابة الداخلية في البنك، ومدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي سبق لإدارة الالتزام العمل

[١] دليل التزام بالأنظمة في مصارف المملكة العربية السعودية، ص٣٤.

على تفعيلها والمساعدة في إعدادها ضمن السياسات والإجراءات استناداً للأنظمة والتعليمات واللوائح الناظمة لعمل المصارف.

تاسعاً: الاستعانة بالمصادر الخارجية:

المبدأ (١١): "من الممكن الاستعانة بالمصادر الخارجية فيما يتعلق ببعض مهام وحدة الالتزام، كما يمكن أن تخضع، لإشراف رئيس الالتزام الذي يجب أن يظل موظفاً بالمصرف".[١]

يجب النظر لإدارة مخاطر الالتزام على أنها جوهر نشاط إدارة المخاطر داخل المصرف. إلا أن هناك مهام معينة خاصة بوحدة الالتزام (مثل فحص وضبط الالتزام) من الممكن فيها الاستعانة بمصادر خارجية بشرط أن تكون ترتيبات تلك المصادر الخارجية تحت إشراف رئيس الالتزام.

بغض النظر عن إلى أي مدى تحتاج مهام وحدة الالتزام إلى الاستعانة بمصادر خارجية، يظل مجلس الإدارة والإدارة العليا مسؤولين عن التزام المصرف بالقوانين والقواعد والمعايير المعمول بها[٢].

عاشراً: إدارة الالتزام والمخاطر الصرفية[٣]:

١- تحديد المخاطر:

على إدارة الالتزام أن تكون سباقة في تحديد وتوثيق وتقييم مخاطر عدم الالتزام ذات الصلة بنشاطات البنك (مخاطر نظامية كمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيلية، أو مخاطر غير نظامية كمخاطر السمعة، أو مخاطر استراتيجية، أو غيرها)، حيث تدير هذه الإدارة سياسات وإجراءات المخاطر التي تغطي الإقراض والاستثمار ومنتجات ومعاملات الخزينة. وترصد مخاطر السوق من خلال تقارير يومية تحتوي على معلومات مثل صافي المركز المفتوح، والربح والخسارة، والقيمة المعرضة للمخاطر في المراكز التجارية وتطوير المنتجات الجديدة وممارسات العمل والأنواع الجديدة من الأعمال أو علاقات العملاء أو التغييرات المادية في طبيعة هذه الأعمال

---

(1) Basel Committee on Banking Supervision, Compliance and compliance function in banks, April 2005, Bank for International Settelments.

(٢) د.حشاد، نبيل، دليلك إلى الرقابة الداخلية والخارجية في المصارف، اتحاد المصارف العربية،

(٣) دليل الالتزام في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص٤٥.

والعلاقات. وإذا كان في المصرف لجنة منتجات جديدة، فيجب أن يُشارك ممثل من منسوبي إدارة الالتزام في تلك اللجنة.

وتقوم سنوياً بوضع استراتيجية لإدارة المخاطر حيث يتم تقييم مستوى واتجاه المخاطر في مجالات المخاطر الرئيسية وتقديم المبادرات اللازمة لإدارة تلك المخاطر.

٢- قياس المخاطر:

على إدارة الالتزام أن تقوم بدراسة طرق "لقياس مخاطر عدم الالتزام" كمياً ونوعياً (مثل مؤشرات الأداء) واستخدام هذه المقاييس لتحسين تقييم مخاطر عدم الالتزام. ويمكن استخدام عدة أساليب كوسيلة لوضع مؤشرات الأداء من خلال تجميع أو تصفية البيانات التي يمكن أن تكون مؤشراً على مشاكل الالتزام المحتملة (مثلاً، تزايد عدد شكاوى العملاء، أو تزايد حالات الاحتيال، النقص في المعلومات لدى الفروع...).

٣- تقييم المخاطر:

أن تقوم إدارة الالتزام بتقييم ملاءمة سياسة الالتزام وأدلة السياسات والإجراءات بالمصرف، والمتابعة الفورية لأي أوجه قصور يتم تحديدها، ووضع مقترحات والحلول المناسبة للتعديل عند الضرورة، وحث الإدارات المعنية بوضع مقترحات وحلول كل حسب اختصاصه.

رابعاً: مراقبة المخاطر

أن تقوم إدارة الالتزام بالمراقبة المستمرة للالتزام من قبل جميع الوحدات والأقسام الداخلية في المصرف واختباره عن طريق عينات كافية ورفع تقارير بشأن الجودة والملائمة.

الفصل الرابع
بعض تجارب إدارة الالتزام

المبحث الأول : تجارب إدارة الالتزام في بعض المصارف العربية والعالمية	1-Compliance Management Experiments in Some of Foreign and Arab banks in the World.
المبحث الثاني : تجربة المصرف العقاري السوري في إدارة الالتزام.	2- Compliance management Experience in Real Estate Bank in Syria.

تجربة بنك الائتمان الأوروبي في إدارة الالتزام:

تجربة بنك الائتمان الأوروبي "CEB" والذي أصدر وثيقة ليوضح بها أهم معالم وظيفة الالتزام في المصرف مع الأهداف ومخاطر الالتزام التي مكن أن يتعرض لها المصرف، حيث توضح هذه الوثيقة أهم أعمال المصرف تجاه الحوكمة الرشيدة والأدوار والمسؤوليات وإدارة عمليات مخاطر الالتزام[١].

وتهدف الإدارة الفعالة لمخاطر الالتزام إلى تنشيط ورصد ومراقبة تنفيذ القوانين والأنظمة والقواعد الداخلية والتي تتضمن مبادئ الالتزام المدرجة في المعايير التجارية التي لها صلة مباشرة بقانون النزاهة وحسن السلوك في المصارف فإن النزاهة هي موضع تركيز من أجل إدارة فعالة لمخاطر الالتزام من قبل مسؤولي الالتزام ومجلس الإدارة والعناصر الخارجية إن وجدت. فإن النزاهة ليست مفهوما نظريا فحسب وإنما هي بوليصة التأمين لدى المصارف. وهنا سوف يوضح "CEB" كيف يمكن السيطرة على مخاطر النزاهة التي هي جزء لا يتجزأ من وظيفة الالتزام، ويجب أن تكون هذه الوثيقة قابلة للتعديل مع كل تغيير في القواعد والقرارات فيما يتعلق بوظيفة الالتزام، وتقدم هذه الوثيقة الإطار لكل كيان المجموعة التي تشملها التعليمات النافذة للالتزام وتتضمن عناصر هذه المجموعة حسب بنك الائتمان الأوروبي:

١- الفروع المصرفية المباشرة وغير المباشرة لبنك الائتمان الأوروبي.

٢- الشركات غير المصرفية التابعة للمصرف المباشرة وغير المباشرة ويقصد هنا بالشركات غير المصرفية أي مؤسسة مالية تابعة للمصرف مثل شركات التأمين وشركات الإيجار وغيرها.

كل هذا الكيان يندرج تحت إطار الوثيقة، بحيث تأتي هذه الوثيقة تنفيذا لكل المعايير التي تتعلق بالالتزام والمتطلبات التشريعية والتنظيمية داخل الجهاز المصرفي.

---

[١] ترجمة تجربة بنك الائتمان الأوروبي كاملة Credit Europe Bank (CEB), Compliance Charter,2012, Amsterdam .

أولاً: أهداف وظيفة الالتزام في بنك الائتمان الأوروبي:

يظهر دور وظيفة الالتزام في بنك الائتمان الأوروبي في دعم الكيان الذي ذكرناه سابقا وإدارته، وإدارة مخاطر عدم الالتزام وتضمين وتطوير آليات عمل الالتزام في جميع مستويات وهياكل الكيان، ولذلك تسعى إدارة الالتزام إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر الالتزام، وإرفاد الجهات التي يهمها الأمر بالتقارير الدورية والسنوية والتي تتضمن كل أنواع مخاطر عدم الالتزام التي تواجه المصرف.
- تقديم والدعم والمشورة للإدارة العليا ولمجلس الإدارة وذلك للوفاء بمسؤولياتها في إدارة مخاطر الالتزام.
- تقديم المشورة والدعم لأي موظف في المصرف فيما يتعلق بوظيفة الالتزام كل حسب مسؤولياته والقسم الذي يعمل به.

ثانياً: تعريف ونطاق مخاطر الالتزام في بنك الائتمان الأوروبي:

يتم تعريف مخاطر عدم الالتزام في بنك الائتمان الأوروبي بمخاطر النزاهة ويعرفها المصرف كالآتي:

"إن مخاطر النزاهة التي تتعرض لها أي منظمة أو مؤسسة مالية تنشأ من تجاوزات أو مخالفات للمعايير والأنظمة والتشريعات الموضوعة من قبل الجهات الرقابية والتشريعية، وتتضمن أيضا السلوك غير اللائق والسلوك غير الأخلاقي من قبل الموظفين والإدارة داخل المصرف".

وقد قسم بنك الائتمان الأوروبي مخاطر النزاهة إلى خمسة مخاطر فرعية مسببة لمخاطر النزاهة كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1.4) يوضح المخاطر الفرعية المسببة لمخاطر النزاهة.

خطر النزاهة	الفئة الفرعية للخطر الخطر الفرعي المسبب	التعريف
	(١) تضارب المصالح	تضارب المصالح هو خطر فقدان السمعة للمصرف، الناتج عن أضرار تسببها أطراف ثالثة في مصالح داخل المصرف وهذه الأضرار تنشأ بسبب مشاركة المصرف أو المؤسسة أو المنشأة في مصالح متعددة ومتضاربة.
	(٢) التداولات والتعاملات الداخلية	ينشأ الخطر للمنشأة من هذا البند من خلال سوء استخدام المعلومات الواردة (من قبل الموظفين أو الإدارة) التي تبين جميع التطورات أو المعلومات التي تتضمن تعليمات أو تعديلات جديدة على القوانين وهذا يؤثر على سير العمل مثل معاملات الأوراق المالية فعند سوء استخدام المعلومات التي تتعلق بالأوراق المالية فهذا سوف يؤدي إلى حدوث أخطاء في هذه التعاملات والتداولات ويمكن أن تسبب للمصرف أخطاراً كارثية.
	(٣) غسيل الأموال	وتنشأ مخاطر فقدان السمعة أيضاً من خلال الخسارة المالية والمعنوية المتضمنة الإجراءات الوقائية والقمعية التي تتبعها السلطات المختصة رداً على تورط (عن قصد أو عن غير قصد) العملاء والوسطاء أو موظفي المنشأة في غسيل الأموال.
	(٤) تمويل الإرهاب.	تتعرض المنشأة لمخاطر السمعة الناشئة عن تعاملات المنشأة مع أشخاص طبيعيين أو اعتباريين قانونيين يشاركون في إرهاب أو جرائم أو تمويلهما وهنا أيضاً يتأثر المركز المالي للمنشأة.
	(٥) السلوك غير اللائق.	يسبب السلوك غير اللائق خطر السمعة للمصرف وربما أيضاً يتأثر المركز المالي للمنشأة من خلال تصرفات متعمدة أو غير متعمدة تساهم في تصرفات لا أخلاقية أو جرائم.

ثالثا: نطاق وظيفة الالتزام في بنك الائتمان الأوروبي

تعرف وظيفة الالتزام بأنها الإشراف والرقابة وإدارة مخاطر عدم الالتزام. وبالتالي قسّم بنك الائتمان الأوروبي نطاق وظيفة الالتزام إلى أربعة أقسام رئيسية وهي: العملاء، الموظفون، التنظيم، والخدمات.

ويقدم الجدول رقم (2.4) نطاق وظيفة الالتزام في هذه الأقسام الأربعة:

نزاهة الموظفين	نزاهة العملاء	نزاهة النظام	نزاهة الخدمات
تضارب المصالح الشخصية. مثال: (الهدايا، التوظيف الثانوي، معاملات الاستثمار الخاص)	مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. علما أن المصارف الأوروبية والأميركية تقوم بتبييض ٦٠% من أموال الفساد العالمي البالغة ٣ تريليون دولار أميركي.	تضارب المصالح في المؤسسة. **مثال:** (صفقات الأطراف ذات العلاقة: التعامل مع الأطراف ذوي علاقة خاصة أو ذوي مصالح مع المؤسسة).	المعلومات التي يحصل عليها العملاء **مثال:** المعلومات العامة عن المصرف، نوعية الخدمات المصرفية.
معالجة المعلومات (استخدام المعلومات ومشاركتها لأجل غرض معين) أكانت هذه المعلومات مُعالجة أو مقدمة للمعالجة (غير معالجة).	شروط اعرف عمليك بما في ذلك الأشخاص السياسيين (PEPs)	الموافقة على المنتجات الجديدة بما في ذلك الاستعانة بمصادر خارجية.	المتطلبات القانونية (التنظيمية) للتسجيل مثال (تعديل أو تجديد نشاط تجاري معين أو منتج أو خدمة).
مراقبة الموظفين قبل وأثناء التوظيف	العقوبات (عمليات الحظر)	حماية البيانات	التعامل مع الشكاوى

رابعاً: هيكل إدارة الالتزام في بنك الائتمان الأوروبي

تتألف إدارة الالتزام في بنك الائتمان الأوروبي (بفروعه المصرفية وغير المصرفية) مما يلي:

١ – مسؤول الالتزام:

وهو مدير قسم الالتزام ومهمته الأساسية تنسيق وظيفة الالتزام مع إدارة المصرف، ويعد مسؤول الالتزام هو المشرف والمسؤول الداخلي عن حسن سير عمل المجموعة أو موظفي المصرف ضمن إطار الالتزام. ويتم تعيين مسؤول الالتزام من قبل مسؤولين معينين داخل المصرف وأجهزة إدارية معينة داخل المصرف أيضاً. وفي حال غياب مسؤول الالتزام يتم اعتماد شخص معين ليقوم

وينهض بكل الواجبات المخصصة لمسؤول الالتزام ويتم اختيار هذا الشخص من ضمن فريق عمل إدارة الالتزام.

٣- ممثلون وظيفة الالتزام:

في الشركات التابعة غير المصرفية لبنك الائتمان الأوروبي، تناط وظيفة الالتزام على ممثلي الالتزام.

خامساً: وظيفة الالتزام مجتمعة مع وظائف أخرى في بنك الائتمان الأوروبي

إلى الحد الذي تسمح به القوانين المعمول بها لوظيفة الالتزام في الإدارة العامة، فإنه يمكن جمع وظيفة الالتزام مع وظائف أخرى في الفروع والشركات التابعة لبنك الائتمان الأوروبي، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار لعدة عوامل مثل (حجم المصرف وطبيعته وحجم أعماله ونشاطه)، مع عدم نفي مبادئ وظيفة الالتزام الأساسية، مثل تجنب تضارب المصالح والاستقلالية بكيانها وأعمالها، فيجب مراعاة التوافق ما بين الجمع بين وظيفة الالتزام ووظائف أخرى بناء على التقيد بمبادئ الالتزام ومسؤولياتها المناطة بمقررات لجنة بازل II. وعليه يجب أن تكون الوظيفة الأخرى متوافقة مع وظيفة الالتزام، سواء كانت وظيفة تجارية أو غير تجارية أو كانت وظيفة رقابية، مع توفير ما يمكن من الإمكانيات والمساحة لتحقيق أهداف وظيفة الالتزام. ويتم اتخاذ أي قرار بشأن شمل وظيفة الالتزام مع وظيفة أخرى من قبل مسؤول الالتزام مع التشاور والبحث والتعاون ما بين مسؤول الالتزام والإدارة العليا.

سادساً: تعيين وإقالة موظفي وظيفة الالتزام في بنك الائتمان الأوروبي

يتكون فريق عمل وظيفة الالتزام من مسؤول الالتزام ومندوبي الالتزام وسائر الموظفين المدرجين ضمن هذه الوظيفة. يعيّن مسؤول الالتزام، أو يوقف عمله (وقف التنفيذ)، أو يطرد من منصبه بقرار من مجلس إدارة المصرف بالتعاون والتشاور مع لجنة مراقبة الالتزام والتي هي لجنة فرعية من مجلس إدارة المصرف. ويعيّن مندوب الالتزام أو يوقف عمله (وقف التنفيذ)، أو يطرد من منصبه بقرار من الإدارة المحلية للشركة المصرفية غير التابعة للمصرف بالتعاون والتشاور مع مسؤول الالتزام.

سابعاً: حوكمة الالتزام في بنك الائتمان الأوروبي

يقع على عاتق مجلس إدارة بنك الائتمان الأوروبي تأمين مساحة كافية وفعالة لفريق الالتزام لإدارة مخاطر الالتزام، ولأجل هذا الغرض أولى رئيس إدارة المخاطر في بنك الائتمان الأوروبي "CRO"[1] اهتماما خاصا لإدارة مخاطر الالتزام والتأكيد على أن فعالية إدارة هذه المخاطر يجب أن تكون تحت إشراف مجلس إدارة المصرف ومجلس الإدارة المحلية للمصرف. ومن أجل تجنب تضارب المصالح، يجب أن تكون وظيفة الالتزام مستقلة عن الوظائف الأخرى حتى ولو كانت تلك الوظائف أعمالها قريبة من أعمال الالتزام.

وقد حدد بنك الائتمان الأوروبي عدة مبادئ لاستقلال وظيفة الالتزام عن الوظائف الأخرى وهي كالآتي:

١- إن لدى وظيفة الالتزام صفة رسمية داخل المصرف.

٢- مسؤول الالتزام في المصرف لديه تسلسل هرمي لوصول تقاريره إلى "CRO".

٣- يُعِد موظف الالتزام التقارير بشكل منتظم على المستوى الموحد مباشرة إلى مجلس إدارة المصرف، ولمسؤول الالتزام في جميع الظروف تواصل مباشر مع لجنة مراقبة الالتزام في المصرف وخصوصا فيما يتعلق بأمور الالتزام لأعضاء مجلس الإدارة ومجلس الرقابة في المصرف.

وبالإضافة إلى ذلك، يقدم مسؤول الالتزام تقارير بشكل دوري إلى مجلس مراقبة الالتزام.

٥- لدى ممثل الالتزام في بنك الائتمان الأوروبي والشركات الفرعية غير المصرفية، وتحت كافة الظروف، اتصال مباشر/ أو خط تصعيدي إلى مسؤول الالتزام، والى لجنة التدقيق والمخاطر للشركات الفرعية المصرفية.

٦- لكافة العناصر العاملين في فريق عمل الالتزام مخولين بالحصول على المعلومات والعناصر الضرورية لأداء أعمالهم ومهماتهم بطريقة كافية ومناسبة.

---

[1] CRO رئيس إدارة المخاطر.

ثامناً: واجبات وصلاحيات عمل الالتزام في بنك الائتمان الأوروبي

- تعريف مخاطر الالتزام والقوانين والقواعد التابعة لها، وإقامة معايير عمل ناجحة.
- توضيح أو تغيير في القوانين التابعة للالتزام والتشريعات والقواعد ومعايير العمل المتعلقة بالالتزام.
- تقديم التقارير عن موقع الخلل والنواقص للإدارة وتقديم النصح لتحسين الوضع.
- تقديم التماسات ونصح حول الالتزام إلى الإدارة العليا.
- إبداء النصح للعاملين في توضيح القوانين والمعايير المختلفة المتعلقة بالالتزام.
- المحافظة على الاتصال مع السلطات المعنية الإشرافية.
- المحافظة على عناصر اتصال مع الشركات الاقتصادية المختصة في مجال الالتزام.

– المعلومات والتدريب

– التعليم والثقافة هما لب الالتزام، والهدف من ذلك هو تجسيد الالتزام في الحياة اليومية في عقلية وسلوك كل فرد يعمل في بنك الائتمان الأوروبي.

تاسعاً: تقديم التقارير للالتزام

تقدم التقارير الصادرة عن إدارة الالتزام المعلومات الكاملة إلى فريق عمل إدارة الالتزام والإدارة العليا حول إدارة مخاطر الالتزام بشكل دقيق وكامل في الوقت المناسب.

بناء على تقديم التقارير بشكل متواتر، يمكننا أن نميز بين:

التقارير السنوية: يقوم موظفو الالتزام في البلد إما بشكل فردي أو بشكل موحد بتقديم التقارير وتزويد الإدارة المحلية وموظف الالتزام في المجموعة (مسؤول الالتزام) بتقرير التزام سنوي.

ويدعم التقرير السنوي بخطة عمل مناسبة للعام القادم والتي تتم مناقشتها وتوثيقها من قبل الإدارة المحلية لمكتب بنك الائتمان الأوروبي في البلد. وتستمد محتويات خطة العمل من تقييم لمخاطر الالتزام، والتي تجري مرة سنويا على الأقل.

التقارير الربعية: يقدم موظفو الالتزام في البلد تقرير التزام ربعي إلى مسؤول الالتزام.

يدعم تقرير الالتزام الربعي تقييماً للمخاطر (حتى نهاية الربع) مرفق بخطة عمل مناسبة، ويفضل بأن تتم مناقشتها مع الإدارة المحلية وكذلك مكتب بنك الائتمان الأوروبي في البلد.

التقارير الطارئة: تركز التقارير الطارئة على الحقائق أو حوادث التزام رئيسية التي تجب على الإدارة المحلية وموظف الالتزام في البلد المعرفة بها بدون أي تأخير. إن حوادث الالتزام الرئيسية والحوادث التي مازالت معلقة (كخروقات خطيرة في التشريع التي يمكن أن ينتج عنها مخاطر لسمعة المصرف) يجب أن تقدم إلى موظف الالتزام في البلد والى ممثل الالتزام.

تجربة المملكة العربية السعودية

تعد المصارف السعودية من أقوى المصارف عربيا وهذا العامل هو من أحد عوامل قوة الاقتصاد بشكل عام في المملكة، وكانت مؤسسة النقد العربي السعودي ضمن المجموعة الأولى من البلدان خارج لجنة بازل حينها، والتي طبقت بازل١ في عام ١٩٩٢م، ثم بازل٢ في يناير ٢٠٠٨م.

حيث قد تم التأكيد على المصارف بأهمية تعزيز أطر إدارة المخاطر والمنهجيات التي تتطلبها، إضافة إلى توجيه مجالس الإدارة بترسيخ مبادئ الحوكمة الفاعلة وإدارة البنوك على نحو سليم. ولا سيما أن مؤسسة النقد العربي السعودي تتابع بشكل مستمر ودقيق التطورات الحديثة في الأسواق المحلية والعالمية من أجل الإشراف بشكلٍ شاملٍ لضمان استقرار النظام المالي.[١] حيث أنها من أوائل الدول التي عنيت بمقررات لجنة بازل ٢ في إنشاء وحدة الالتزام لدى المصارف العاملة لديها على مستوى الوطن العربي .وتطبيقا لمقررات بازل ٢ أصدر فريق عمل المواضيع المحاسبية للجنة، الذي تشارك مؤسسة النقد العربي السعودي في عضويته، الورقة الخاصة بالالتزام ووظيفة الالتزام والتي أدرجت فيها عشر مبادئ أساسية للالتزام بالأنظمة والتي سبق أن ذكرناها في المبحث السابق. وقد قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بتوجيه البنوك العاملة في المملكة بموجب التعميم رقم ٢٤٢/م أ ش وتاريخ ٢٥ أيار ٢٠٠٥م بوضع مبادئ الالتزام بالأنظمة ووظيفة الالتزام في ميدان التطبيق لدى المصارف وذلك بدمجها مع مخاطر عدم الالتزام التي سبق للمصارف تطبيقها وتطويرها بناءً على تعليمات المؤسسة في الفترات السابقة، كما طلبت من البنوك بموجب التعميم رقم ٣٥٣٧٢/م أ ش/٥٨٤ وتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢١م إجراء تقييم ذاتي بشأن تطبيق هذه المبادئ.

---

[١] استراتيجيات إدارة المخاطر للالتزام بمقررات بازل٣ وأبعادها المستقبلية "استخراج قيمة الأعمال من التطوير التنظيمي" المعهد المصرفي وشركة (Moody's Analytics)، الرياض ٣٠ نوفمبر، ٢٠١١، ص٥.

"واستنادا إلى الفقرة (د) من المادة الثالثة من نظام مؤسسة النقد العربي السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢٣ وتاريخ ١٣٧٧/٥/٢٣هـ التي خولت للمؤسسة مراقبة المصارف التجارية والمشتغلين بمبادلة العملات ووضع التعليمات الخاصة بهم، والفقرة الثالثة من المادة السادسة عشر من نظام مراقبة البنوك الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥ وتاريخ ١٣٨٦/٢/٢٢هـ، وبناءً على الصلاحيات المخولة للمؤسسة بموجب قرار معالي وزير المالية رقم٣ /٢١٤٩ وتاريخ ١٤٠٦/١٠/١٤هـ بشأن قواعد تطبيق أحكام نظام مراقبة البنوك، وكذلك استناداً إلى المواد الرابعة والسادسة والعاشرة من نظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية"، واستمرارا للنهج الذي اتبعته المؤسسة والجهود المبذولة إزاء الرقابة المصرفية القواعد والتعليمات الناظمة ولإعطاء المزيد من الدعم لتحقيق أهداف تشكيل إدارات للالتزام بالأنظمة في المصارف، فقد أعدت مؤسسة النقد العربي السعودي دليل الالتزام بالأنظمة للبنوك العاملة في المملكة العربية السعودية استناداً على ما تضمنته مبادئ لجنة بازل وبما يتماشى مع أعراف وإجراءات العمل المحلية، وبما يحسن من مستوى وفاعلية الالتزام بالأنظمة لديها. وقد تم تبويبه في ثلاثة أبواب وملحقين يتطرق كل منها إلى جانب من جوانب الالتزام، وعلى كل بنك اختيار الوسائل والإجراءات الملائمة لبلوغ النطاق والأغراض والأهداف المنشودة منه، وذلك كحد أدنى في هذا الصدد، وسيتم إرفاق هذا الدليل كملحق مع البحث.

وهنا سنعرض أهم الجوانب المميزة لإدارة الالتزام في المملكة[١].

مصادر قواعد الالتزام في المملكة العربية السعودية:

تشتمل مصادر قواعد الالتزام المطبقة على البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية الآتي:

أولاً: الأنظمة والتشريعات الإشرافية والرقابية، والنقدية والتنظيمية التي تحدد عمل المصارف وتنظيم الجهاز المصرفي، وقواعد تطبيقها، وما يتعلق بها من تعاميم وتعليمات، كنظام مراقبة البنوك، وقواعد تطبيق أحكامه، ونظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية، ونظام النقد، ونظام مكافحة التزوير، والتعليمات بالأمن والسلامة في المصارف، ودليل مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقواعد فتح الحسابات البنكية والقواعد العامة لتشغيلها ،ودليل مكافحة عمليات الاختلاس والاحتيال المالي، دليل وإرشادات الرقابة الداخلية، ومعايير المحاسبة للمصارف التجارية، وقواعد

[١] دليل الالتزام بالأنظمة للبنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠٠٨.

تنظيم لجان المراجعة والدليل الاسترشادي لتنظيم لجان المراجعة، ودليل مخاطر التشغيل من خلال نظام التأمين المناسب، والدليل الإرشادي لأمن الخدمات المصرفية عبر الانترنت، ومتطلبات التعيين في الوظائف القيادية، ومتطلبات تنظيم وحدات غسل الأموال، وضوابط معالجة الشكاوي، وضوابط تنظيم التمويل الاستهلاكي، وضوابط استنساخ العملات في المملكة العربية السعودية، التعرفة البنكية، وتعليمات البطاقات الائتمانية، وتعليمات الإسناد، وغيرها.

- ✓ الأنظمة والتعليمات التي تصدرها الجهات الحكومية ذات الاختصاص مثل نظام الشركات، ونظام العمل والعمال، وأنظمة هيئة السوق المالية، ونظام وإرشادات الاستثمار الأجنبي، اللوائح الداخلية في الشركات، وغيرها.
- ✓ أنظمة وإجراءات الالتزام بالتطبيقات الداخلية المتوافقة مع "دليل الالتزام بالأنظمة في البنوك العاملة في المملكة" وسياسة الالتزام[١].
- ✓ المبادئ الصادرة عن لجنة بازل للإشراف على المصارف وجميع مبادئ وظيفة الالتزام وآليات عملها، وأية أوراق أو تقارير أو قرارات أو توصيات أخرى تصدر من فريق العمل المالي (FATF) أو صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي والسعودي.

وينبغي إدراك أن إدارة الالتزام قد لا تكون مسؤولة مسؤولية مباشرة عن التأكد من تطبيق الالتزام بكافة قواعد الالتزام الموضحة أعلاه، وإنما يقتصر دورها على تطبيق القواعد ذات العلاقة بمخاطر عدم الالتزام، وعلى إبلاغ كافة إدارات وأعمال المصرف بالقواعد التي ليس لها علاقة بمخاطر عدم الالتزام والتأكد من إدراجها في السياسات والإجراءات الخاصة بتلك الإدارات والأعمال وعلى المراقبة والإبلاغ في حالة مخالفة لأي من تلك القواعد[٢].

ولقد وضح الباب الأول من هذا الدليل تعريفات مهمة للتسلسل الوظيفي لإدارة الالتزام فقد عرف ***مسؤول أو مدير الالتزام*** "هو المدير الذي يتم تعيينه من قبل مجلس إدارة البنك المحلي ورئيس الفرع بالنسبة لبنوك دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية والبنوك الأجنبية بالمملكة

---

[١] لقد تم تعريف سياسة الالتزام من قبل دليل الالتزام " هي السياسة المعتمدة من مجلس إدارة البنك التي تحدد وتوضح المبادئ الرئيسية والركائز والمنهجية التي يتبعها البنك لإدارة مخاطر عدم الالتزام".

[٢] الموقع الرئيسي لمؤسسة النقد العربي السعودي /www.sama.gov.sa، الندوة السنوية الأولى للالتزام ومكافحة غسل الأموال، ٢٠١٢.

للقيام بمهام ومسئوليات إدارة الالتزام ووظيفة الالتزام عموما والإشراف عليها، وسيتم الإشارة إليه في سياق هذا الدليل بمسؤول الالتزام كلما اقتضت الحاجة ذلك.

ويُعرِفه هذا الدليل بأنه رئيس إدارة الالتزام، الذي يتحمل المسؤولية الشاملة عن التنسيق وتحديد مخاطر عدم الالتزام في البنك وإدارتها والإشراف على نشاطات موظفي عملية الالتزام الآخرين. ويستخدم هذا الدليل لقب "مدير إدارة الالتزام" لوصف هذه الوظيفة". ويجب أن يكون مسئول (مدير) الالتزام على درجة عالية من الكفاءة، وأن تتوفر لديه خبرة واسعة في العمل المصرفي وقدرة على فهم مراقبة الالتزام بجميع الأنظمة البنكية والتعليمات الخاصة بمختلف عمليات البنوك والأنظمة والتعليمات الأخرى ذات العلاقة.

وعرف أيضا ***موظفي الالتزام*** أنهم كل من يقوم بأداء مهام ومسئوليات وظيفة الالتزام سواء كانوا من موظفي إدارة الالتزام أو من موظفي الإدارات الأخرى الذي يفوضهم مدير إدارة الالتزام القيام بمسئوليات ومهام وظيفة الالتزام.

وقدم هذا الدليل مستوى الكفاءة والخبرة الواجب وجودها في مسؤول وموظفي الالتزام مع أهم المؤهلات المطلوبة والقدرات والسمات الشخصية المطلوبة لهذه الوظيفة.

وهناك ما يسمى أيضا ***بلجنة الالتزام*** وهي لجنة داخلية تقوم بمساندة لجنة المراجعة الداخلية حيث تقوم بوظائف ومسؤوليات تتعلق بدعم مراقبة وضمان كفاءة التنفيذ لسياسة ووظيفة الالتزام بالمصرف، وفقا للمبادئ والضوابط الناظمة لعمل المصرف وفقا لدليل الالتزام.

وأما الباب الثاني فقد اهتم بمبادئ الالتزام التي صدرت عن لجنة بازل|| ولكن نلاحظ إسقاط نموذج لجنة بازل على المصارف السعودية وتوضيح هذه المبادئ وشرحها بالتفصيل لتكون مرجعا متكاملا لجميع المصارف العاملة في المملكة العربية السعودية.

ولقد تطرق هذا القسم إلى موضوع الاستقلال الهيكلي لإدارة الالتزام حيث نرى من التجارب العالمية أن هناك بعض الدول التي تقوم بعض مصارفها على دمج هيكل إدارة الالتزام مع إدارات أخرى مثل المراجعة الداخلية أو إدارة المخاطر بينما نرى في هذه التجربة حرص المملكة على إعطاء إدارة الالتزام هيكلاً مستقلاً تنفيذاً لمقررات لجنة بازل، حيث أنه يكون لإدارة الالتزام في مصارف المملكة وضع رسمي داخل المصرف يمنحها المكانة المناسبة والاستقلالية، على أن يكون ذلك

مدرجاً في سياسة الالتزام الخاصة بالمصرف أو أية وثيقة رسمية أخرى، وأن تعمم هذه الوثيقة على كافة العاملين في المصرف.

وتطرق أيضا إلى مسؤوليات إدارة الالتزام وهي بالملخص:

١- مساعدة الإدارة العليا في تطبيق مبادئ الالتزام وتعليماته.

٢- التنظيم لكافة مسؤوليات موظفي الالتزام الأساسيين أو موظفي إدارات أخرى مفوض إليهم وظيفة الالتزام على إداراتهم.

٣- تقديم الاستشارات للإدارة العليا لكافة الأنظمة والمعايير الخاصة بالالتزام مع كافة التطورات على مستوى القوانين والتعاميم والقواعد لوظيفة الالتزام وعلى مستوى الاقتصاد بشكل عام.

٤- الإرشاد والتثقيف والتدريب لكل أفراد المصرف بقواعد الالتزام ذات الصلة بمسؤولياتهم داخل الأقسام التي يعملون بها.

٥- تحديد وقياس وتقييم ومراقبة مخاطر عدم الالتزام في المصرف.

٦- برنامج الالتزام السنوي.

٧- تقديم التقارير للإدارة العليا ورئيس مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ولجنة الالتزام بالنسبة للبنوك المحلية أو رئيس الالتزام في المركز الرئيسي في البلد الأم بالنسبة لفروع بنوك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفروع البنوك الأجنبية في المملكة التي تتضمن التزام المصرف وكافة أعماله وإداراته التشغيلية وإدارات المساندة بقواعد ومتطلبات الالتزام، وأن سياسات وإجراءات العمل محدثة وفقاً لمستجدات الأنظمة والتعليمات والضوابط والإرشادات وأن التطبيق العملي يتم وفقاً لها، وبحيث يكون متضمناً النتائج التي يتم الحصول عليها خلال مسار برنامج مراقبة الالتزام.

وأهم أنواع هذه التقارير هي التقارير الدورية التي تقدم كل ثلاثة أشهر والتقارير السنوية وهي تقارير سنوية شاملة في موعد لا يتعدى نهاية شهر آذار من كل عام ورفعه إلى رئيس مجلس إدارة البنك والإدارة العليا ولجنة الالتزام وإعداد نسخة معتمدة من التقرير السنوي يتم رفعه إلى مؤسسة النقد.

وهنا سندرج أهم ما يجب أن يتضمن التقرير السنوي حسب ما ورد في الدليل:

"- تقييم مستوى الالتزام خلال فترة التقرير.

- أي تغييرات في مخاطر الالتزام قائمة على مقاييس ذات صلة مثل مؤشرات الأداء.

- تلخيص أي انتهاكات يتم تحديدها و/أو أوجه قصور.

- تلخيص الإجراءات التصحيحية الموصى بها لمواجهة الانتهاكات و/أو أوجه القصور والجدول الزمني لتنفيذها.

- الإجراءات التصحيحية التي تم تنفيذها بالفعل.

- التدريب على الالتزام بالأنظمة لموظفي البنك.

بحيث تتناسب صيغة التقرير مع مخاطر عدم الالتزام والنشاطات الخاصة بالبنك. وأن يتضمن إحصائيات لعدد المخالفات ونوعها والمخاطر المصاحبة لكل حالة وترتيبها وتصنيفها حسب كل حالة والآثار المالية وغير المالية المترتبة على المخالفات، والبرامج التدريبية وجودتها، وكفاية الموارد البشرية والمالية".

٨- المسؤوليات التنظيمية والتنسيق من خلال متابعة ومواكبة كافة القرارات والتعاميم والمعايير من الجهات الرقابية الداخلية منها والخارجية فيما يتعلق بأعمالها ومسؤولياتها.

٩- مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وهو من المهام الرئيسية لإدارة الالتزام ولقد وضح هذا الدليل الأهمية الخاصة لهذا البند لما له من آثار تدميرية على المصرف إذا لم تكن إدارة الالتزام بمستوى من الكفاءة والخبرة والنزاهة ليمكنها من مواجهة ومتابعة واكتشاف عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن مسئولية إدارة الالتزام هنا هو التأكد من التزام المصرف بتطبيق قواعد مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومبادئ معايير اعرف عميلك (قواعد فتح الحسابات البنكية والقواعد العامة لتشغيلها) والإشراف الفني على الوحدة المنشأة في المصرف لهذا الغرض، بما في ذلك مسؤوليته عن الإبلاغ عن حالات الاشتباه بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك تحقيقا لنص المبدأ السابع من مبادئ تكوين إدارات الالتزام بالأنظمة للجنة بازل حول مهام وبرامج الالتزام بالأنظمة.

١٠- قاعدة بيانات إدارة الالتزام وهذه القاعدة الأساسية للمصرف ومرجعه الأساسي في جميع عمليات الالتزام ويجب تحديث هذه القاعدة بشكل مستمر لمواكبة جميع التطورات والقرارات

والتعاميم والقواعد الحديثة وجميع التعديلات التي تطرأ على سوق العمل وسوق الاقتصاد بشكل عام، وأهم مصادر هذه القاعدة كافة الأنظمة والتعليمات الصادرة من السلطات الرقابية والإشرافية والأنظمة والتعليمات المالية والتجارية والاستثمارية المعمول بها من قبل الجهاز المصرفي وقواعد ومعايير السلوك والممارسة المهنية السليمة ونظام العمل في الجهاز المصرفي والنظام الأساسي للمصرف والقوانين الداخلية من قرارات مجلس الإدارة وغيرها له.

١١- توثيق جميع السياسات والإجراءات والعمليات وأوراق العمل كجزء أساسي من أداء أعمالها على أكمل وجه.

١٢- العلامات التحذيرية وهي من التنبيهات المميزة التي يجب أن تكون ضمن البرنامج السنوي لوظيفة الالتزام حيث يجب أن يتضمن البرنامج تنبيه في حال وجود أي تجاوزات أو انتهاك للأنظمة الموضوعة والناشئة عن عوامل كثيرة ينتج عنها مخاطر عدم الالتزام في مواقف معينة مثل افتتاح فروع جديدة للمصرف والنمو السريع للمصارف.

ومن أهم الأمور التي أشار إليها هذا الدليل هو المهام والأعمال التي لا تقع ضمن مسؤولية إدارة الالتزام وذلك لتوضيح مسؤوليات هذه الإدارة بشكل تفصيلي مع الإشارة إلى أهم المهام التي ممكن أن تتداخل مع مهام إدارة الالتزام.

وأهم هذه الوظائف والأعمال:

- إدارة المراجعة الداخلية: تعد إدارة الالتزام وإدارة المراجعة الداخلية إدارتين منفصلتين داخل المصرف. ومن أهم مسؤوليات إدارة الالتزام متابعة التزام المصرف بقواعد الالتزام وتجنب مخاطر الالتزام. أما مسؤوليات إدارة المراجعة الداخلية فهي أكثر شمولية فهي تشمل الالتزام. وعلى الرغم من أنه قد يكون هناك تداخلٌ بين مسؤوليات الإدارتين في مجالات معينة، إلا أن كل إدارة مستقلة عن الأخرى ولا يؤثر أي تداخل على عمل أي من الإدارتين ويعتبر تقييم مدى كفاءة وفاعلية إدارة الالتزام في المصرف من أسس نجاح إدارة المراجعة الداخلية حيث يتعين عليها إدراج مخاطر عدم الالتزام في منهجية تقييم المخاطر التي تعتمدها إدارة المراجعة

الداخلية، بحيث تضع برنامج مراجعة دوري لأنشطة وأعمال إدارة الالتزام واختبار الضوابط التي تتناسب مع مستوى المخاطر المحتملة.

- التقارير عن أداء المصرف: حيث أن إعداد التقارير عن أداء المصرف المالي والتجاري لا تقع ضمن مسؤوليات إدارة الالتزام.
- مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية: حيث أكد هذا الدليل على عدم وجود أي علاقة بين مخاطر الالتزام ووظيفة الالتزام وبين هذه المخاطر.
- الجرائم المالية: فقد تم التنويه على الجرائم المالية التي تتضمن عمل وظيفة الالتزام وهما جريمة غسيل الأموال وجريمة تمويل الإرهاب فقط.
- الإدارة القانونية: تعتبر عمليات مراجعة العقود والاستشارات القانونية والتقاضي والمرافعات والتحصيل وتحديد الالتزامات وما شابهها من مهام الإدارة القانونية ولا يوجد علاقة لإدارة الالتزام بهذه المهام والأعمال.

ومن جهة أخرى فقد تم التطرق إلى كيفية مزاولة أعمال الالتزام للفروع السعودية خارج نطاق المملكة (أي في مصارف أجنبية) وبلاد خارج حدود المملكة حيث أنه يتعين على المصارف التي تختار مزاولة بعض الأنشطة في دول معينة كما ورد "أن تلتزم بالأنظمة والتعليمات واللوائح السارية في تلك الدول، ويجب أن تكون الفروع أو المكاتب وهيكل وظيفة الالتزام ومسؤولياتها متوافقة مع المتطلبات النظامية والتعليمات المحلية في تلك البلدان."

وبالنسبة لموظفي الالتزام فيتحتم عليهم "الالتزام بجميع الأنظمة والتعليمات المحلية المطبقة في تلك البلدان. فمثلاً البنوك التي تعمل في شكل شركة تابعة عليها أن تلبي متطلبات الأنظمة والتعليمات الخاصة بالشركات في البلدان التي تستضيفها. والبنوك التي تزاول نشاطاً في شكل فرع أجنبي عليها الوفاء بالمتطلبات المحددة في حالة فروع البنوك الأجنبية. وعلى البنوك السعودية التأكد من أن مسئوليات الالتزام المطبقة في البلدان المستضيفة يقوم بها أفراد لديهم معرفة وخبرات محلية في تلك البلدان، إلى جانب الإشراف من مدير إدارة الالتزام بالتعاون مع وحدات إدارة المخاطر والرقابة الأخرى بالبنك في المملكة."

تجربة جمهورية مصر العربية في مجال الالتزام

عملت جمهورية مصر العربية على إعطاء قانون الحوكمة والالتزام أهمية كبيرة في ظل ازدياد وتشعب الخدمات المالية التي تقدمها المصادر، وتعرضها بشكل كبير للصعوبات والمخاطر المحتملة، الحاجة إلى حماية مصالح المودعين بجانب حماية أموال المساهمين وحماية مصالح الأطراف الأخرى ذوي العلاقة أمثال العاملين الداخليين وجميع المتعاملين مع المصرف، وصدر أول قانون للحوكمة الذي يشمل الالتزام وبعض المبادئ والممارسات الجيدة في الحوكمة في جمهورية مصر في تشرين أول عام ٢٠٠٥ مواكبة لمتطلبات ومقررات لجنة بازل للإشراف المصرفي وقد تم تصنيف لجنة الالتزام وتقييم المخاطر كلجنة مستقلة من لجان مجلس الإدارة في البنوك وقد عرف هذا الدليل عمل لجنة الالتزام كما يلي[١]:

لجنة متابعة الالتزام وتقييم المخاطر:

"وهى اللجنة المعنية بمتابعة الالتزام والمخاطر التي تحدد سياسات الالتزام، وآليات المراقبة ومعلوماتها لجميع النشاطات فى مجال المخاطر مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السيولة النقدية، ومخاطر أخرى يقتضى الإشراف عليها، وقد يكون من المفيد تكوين لجنة الالتزام منفصلة عن لجنة تقييم المخاطر لمتابعة التزام العاملين بالبنك بالقوانين واللوائح الداخلية وكذلك الالتزام بسياسة مكافحة غسيل الأموال وتقديم تقرير الى مجلس الإدارة سنوياً."

وهنا سوف ندرج أهم الآليات والإجراءات التي تمارسها مصارف معينة في جمهورية مصر في مجال تطبيق معايير الالتزام المصرفي وأهم التدابير التي تتخذها هذه المصارف لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب التي تعد من أهم وظائف لجنة الالتزام.

---

٢ يوسف، محمد طارق، إرشادات الحوكمة في البنوك طبقا لأفضل الممارسات الدولية والإقليمية والمحلية، جرانت ثورنتون محمد هلال - عضو جرانت ثورنتون انترناشونال ص٣.

أولا: الالتزام المصرفي في بنك القاهرة[1]

تعتمد سياسة بنك القاهرة على تطبيق أفضل الممارسات الخاصة بتطبيق معايير الالتزام المصرفي، والتي تتمثل في الالتزام الداخلي بتعليمات وإجراءات البنك في التعاملات المصرفية، والالتزام الخارجي بكل التعليمات والقوانين والإجراءات التي تفرضها المؤسسات والاتفاقيات الخارجية مثل البنك المركزي المصري ومقررات بازل، وأخيراً المتطلبات الخاصة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث يُولي بنك القاهرة اهتماماً كبيرا بتوسيع تعاونه على المستويين المحلي والدولي في هذين المجالين، من خلال الجهود الحثيثة لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا وجميع العاملين لتحقيق هذا الهدف.

وللدلالة على مدى الالتزام بقانون مكافحة غسيل الأموال المصري وضوابط البنك المركزي المصري في هذا الشأن، فقد أطلق بنك القاهرة برنامجاً متكاملا لمكافحة غسيل الأموال يغطي جميع فروع البنك، ويتم تقييمه وتطويره باستمرار ليتماشى مع معايير ومتطلبات الإشراف. يغطي البرنامج النقاط التالية:

- •سياسة قبول العملاء.
- معرفة العميل والتقصي عنه.
- سياسات حفظ السجلات.
- الرقابة الفعالة لجميع تحويلات البنك.
- إجراءات تحديد وفحص الأنشطة غير المعتادة، والإبلاغ عن التحويلات المريبة.
- تعيين مسؤولي الالتزام المتخصصين وتحديد مسؤولياتهم.
- برنامج تدريب سنوي لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لجميع العاملين بالفروع.
- مراجعة مستقلة للحسابات.
- تصنيف العملاء وفقاً لدرجة المخاطر غير الائتمانية.

[1] الموقع الرسمي لبنك القاهرة، http://www.bdc.com. برنامج الالتزام

من ناحية أخرى، يقوم بنك القاهرة بتدريب الإدارة العليا والعاملين على آخر مستجدات برامج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يضمن استعداد البنك بصورة كاملة لمنع عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة لتقليل المخاطر المتعلقة بذلك.

كما تقوم إدارة البنك برفع تقارير ربع سنوية وسنوية لمجلس الإدارة عن مهام وبرامج الالتزام، وتتضمن توصيات مناسبة بالتغييرات المطلوبة لتقييم مدى قدرة البنك على إدارة مخاطر الالتزام بكفاءة وفاعلية، كما يقوم بنك القاهرة باستثمار وتطوير التكنولوجيا التي تساعد على مراقبة الالتزام ككل داخل البنك مع التركيز على غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

ثانيا: الالتزام المصرفي في بنك مصر لتنمية الصادرات[1]

يهدف عمل الالتزام المصرفي إلى حماية المؤسسة من مخاطر مخالفة القوانين والضوابط الرقابية السارية داخليا وخارجيا وبالتالي فهو يساعد في إدارة ومحاصرة المخاطر الناجمة عن عدم الالتزام باللوائح والقوانين الداخلية والخارجية التي تواجهها المؤسسة، والتي يمكن تعريفها بالمخاطر القانونية ومخاطر السمعة.

وفى إطار القيام بهذا الدور، تقوم إدارة الالتزام المصرفي بدراسة وتعميم ومتابعة تطبيق تعليمات الجهات الرقابية الداخلية والخارجية للتأكد من الالتزام بها وذلك من خلال محاور العمل التالية:

• تحديد وتقييم ومتابعة مخاطر الالتزام المرتبطة بأنشطة وحدات الأعمال بالمؤسسة وذلك لكافة المعاملات المصرفية بالمصرف .

• التقرير الدوري للإدارة العليا، مجلس الإدارة والجهات الرقابية المعنية عن موقف التزام كافة أنشطة ووحدات الأعمال بالمؤسسة بالتعليمات الرقابية والسياسات الداخلية والتعليمات الرقابية الخارجية.

• التقييم الدوري لالتزام مصرفنا بالسياسات ونظم وإجراءات العمل الداخلية للتأكد من تماشيها مع القوانين والقواعد والضوابط الرقابية السائدة.

---

[1] الموقع الرسمي لبنك مصر لتنمية الصادرات، http://www.edbebank.com ، الالتزام المصرفي ومكافحة غسيل الأموال.

• متابعة التحويلات الخارجية للتأكد من عدم وجود أي من أطرافها على قوائم الحظر الدولية والمحلية

• دراسة المنتجات المصرفية الجديدة والتأكد من استيفائها لكافة تعليمات الجهات الرقابية.

• متابعة التزام البنك بتطبيق قواعد الحوكمة فيما يخص:

١. متطلبات الإفصاح والشفافية

٢. الالتزام بميثاق العمل وقواعد السلوك الأخلاقي.

• التأكد من تطبيق ومتابعة تعليمات سياسة ونظم وإجراءات عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمؤسسة.

• التعاون والتنسيق مع قطاع الموارد البشرية بالبنك في شأن وضع خطط التدريب اللازمة للعاملين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ثالثا: الالتزام المصرفي في البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي[١]

ظهرت جهود البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي بكافة فروعه على مستوى الجمهورية لتدعيم سمعته في كافة البلاد التي يوجد بها حيث يهتم البنك بالالتزام الصارم بكل قوانين وقواعد مكافحة غسل الأموال المطبقة وجميع اللوائح والقوانين والقواعد الناظمة لأنشطته.

علاوة على الالتزام بالإرشادات الدولية الأساسية الخاصة بمكافحة غسل الأموال الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) فقد أوضح المصرف أهم متطلبات برامج مكافحة غسل الأموال للبنوك بشكل عام وهي كالآتي:

١. وجود نظام الرقابة الداخلية بما في ذلك السياسات.

٢. تعيين مسؤولي الالتزام ومكافحة غسل الأموال.

٣. تدريب موظفي البنك.

حيث قام مجلس إدارة المصرف بتبني واعتماد برنامج شامل لمكافحة غسل الأموال والذي ينفذ من خلال خطة الهدف الرئيسي منها هو تعزيز وتوسيع نطاق عمل نظم مكافحة غسل الأموال لتشمل

---

[١] الموقع الرئيسي للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي http://www.pbdac.com.eg، الالتزام المصرفي والحوكمة، جهود البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي في مجال الالتزام المصرفي.

جميع فروع المصرف، وحالياً، يجرى تطوير برامج تدريب مكافحة غسل الأموال التي تقدم لموظفي المصرف إضافة إلى ذلك، فقد تم تعيين مسؤول عن مكافحة غسل الأموال بالفروع ويتبع لمسؤول الالتزام بالمصرف الرئيسي، وهذا الهيكل التنظيمي من شأنه دعم سلامة برنامج مكافحة غسل الأموال وفاعليته، علاوة على ذلك كافة إجراء عملية مراجعة دورية مستقلة لبرنامج مكافحة غسل الأموال يضمن التزام البنك بالقوانين واللوائح المعمول بها.

ولقد عمل المصرف على تطبيق سياسات داخلية لمكافحة غسل الأموال لضمان الالتزام بالمتطلبات الرقابية المختلفة والتي تشمل مبدأ "اعرف عميلك" إجراءات العناية الواجبة" ومتابعة معاملات العملاء لرصد أي عمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب أو حظر أو عقوبات على العميل وإبلاغ السلطات المختصة بالمعاملات المشتبه بها، تركز هذه السياسات على منع عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمنع بشكل صارم:

"(أ) التعامل مع البنوك أو الشركات الوهمية.

(ب) فتح حسابات بنكية مجهولة أو رقمية".

وتشمل مراحل مكافحة غسل الأموال كلاً مما يلي:

١. إجراءات فتح حسابات العملاء.
٢. المعاملات المصرفية..
٣. الإبلاغ عن المعاملات المشتبه أن بها غسيل أموال أو تمويل إرهاب..
٤. التوثيق وحفظ المستندات.
٥. التدريب ووضع ضوابط داخلية.

ولدعم التطبيق الفعال لسياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وضع البنك برنامج تدريب مستمر للموظفين ونظم رقابة داخلية والتي يتم تحسينها بشكل مستمر.

ويجدر الباحثة بالإشارة هنا إلى أن جمهورية مصر أسست ما يسمى بصندوق تحيا مصر ، وهذا الصندوق تستفيد منه الدولة بنسبة ١٠% من تبييض الأموال والتي تساهم المصارف المصرية من خلال مساعدة الفاسدين والمتلاعبين بتبييض أموالهم وتحويل ١٠% منها للصندوق.

جدول رقم (3.4) مقارنة بين التجارب الدولية:

	بنك الائتمان الأوروبي	المملكة العربية السعودية	جمهورية مصر العربية
(١) تاريخ تفعيل مديرية الالتزام		قامت مؤسسة النقد السعودي إصدار تعميم رقم ٢٤٢ تاريخ ٢٠٠٥ لوضع مبادئ الالتزام المصرفي ووظيفة الالتزام في ميدان التطبيق لدى المصارف.	صدر أول قانون للحوكمة والذي يضم تعاليم ومبادئ وممارسات الالتزام في مصارف جمهورية مصر العربية في عام ٢٠٠٥.
(٢) مسؤوليات وظيفة الالتزام في المصارف.	١- تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر الالتزام وإرخاء الجهات التي يهمها الأمر بالتقارير الدورية. ٢- مساعدة ودعم وتقديم المشورة للإدارة العليا ومجلس لإدارة للوفاء بمسؤوليتها في إدارة مخاطر الالتزام. ٣- تقديم المشورة والدعم لموظفي الالتزام كل حسب مسؤولياته والقسم الذي يعمل به.	١- مساعدة الإدارة العليا في تطبيق مبادئ وتعليمات الالتزام. ٢- تنظيم مسؤوليات موظفي الالتزام في كل الأقسام كل حسب مسؤولياته. ٣- تقديم الاستشارات للإدارة العليا لوظيفة الالتزام. ٤- الإرشاد والتثقيف والتدريب لكافة أفراد المصرف بقواعد الالتزام ذات الصلة بمسؤولياتهم داخل أقسامهم. ٥- تحديد وقياس وتقييم ومراقبة مخاطر عدم	١- الوفاء بالمتطلبات الرقابية والتأكد من أن المصرف لديه نظام محكم ومناسب لتحديد وإدارة والالتزام بمكانة المتطلبات الرقابية. ٢- الحفاظ على قنوات الاتصال المناسبة مع السلطات الرقابية المختصة لتنفيذ مهام الالتزام ورفع التقارير المطلوبة. ٣- متابعة أنشطة المصرف للتأكد من الممارسة الفعلية للتشريعات القانونية والتعليمات المحلية والدولية. ٤- تلقي بلاغات العاملين في المصرف عن كافة المعاملات غير المشروعة أو غير الأخلاقية في مكان العمل.

		الالتزام في المصرف. ٦- برنامج الالتزام السنوي. ٧- تقديم التقارير للإدارة العليا ورئيس مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ولجنة الالتزام للبنوك تتضمن التزام المصرف بقواعد ومتطلبات الالتزام.	٥- قياس التأثير المتوقع في حال حدوث أي تغيير على الإطار القانوني الذي يخضع له المصرف. ٦- وضع ومتابعة تنفيذ سلوكيات العاملين والإدارة العليا وتنفيذ دليل الحوكمة.
٣- الهيكل التنظيمي لموظفي الالتزام	١- مسؤول الالتزام: وهو مدير قسم الالتزام ومهمته الأساسية تنسيق وظيفة الالتزام مع إدارة المصرف والإشراف على حسن سير عمل المجموعة أو موظفي المصرف ضمن إطار الالتزام ويتم تعيينه من قبل مسؤولي أجهزة إدارية داخل المصرف. ٢- مسؤول الالتزام القطري: في حال وجود فروع وشركات مصرفية تابعة والذي يرأس وحدات الالتزام في هذه الفروع والشركات الأجنبية. ٣- مندوبي الالتزام: في حال وجود شركات غير مصرفية تابعة للمصرف يقوم مندوبي الالتزام بإدارة مخاطر الالتزام	١- مسؤول أو مدير الالتزام: هو المدير الذي يتم تعيينه من قبل مجلس إدارة المصرف ورئيس الفرع بالنسبة لمصارف دول مجلس التعاون الخليجي والذي يتحمل المسؤولية الشاملة عن التنسيق وتحديد مخاطر عدم الالتزام وإدارتها والإشراف على موظفي عملية الالتزام الآخرين. ٢- موظفو الالتزام: والذين يقومون بأداء مهام ومسؤوليات وظيفة الالتزام سواء كانوا من موظفي الالتزام أو من موظفي إدارات أخرى كل حسب	١- مسؤول الالتزام: يعين في المصرف بناءً على موافقة المصرف المركزي المصرفي على تعيينه[١].

[١] ورقة مناقشة الرقابة الداخلية في البنوك، البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والإشراف، الفصل الثاني، وحدة الالتزام، ص١٥.

	في هذه الوحدات.	اختصاصه. ٣- مسؤولو الالتزام في البلاد المستضيفة: وهو مسؤول لوظيفة الالتزام لفروع مصارف سعودية في بلاد أجنبية.	
٤- مصادر أسس وقواعد الالتزام.	تعريفات لجنة بازل.	١- الأنظمة والتشريعات الإشرافية والرقابية والنقدية والتنظيمية التي تحدد عمل المصارف والجهاز المصرفي ونظام مكافحة غسيل الأموال، نظام النقد، وجميع الأنظمة الأخرى التي تم ذكرها في تجربة المملكة العربية السعودية.	١- تعليمات وإجراءات المصارف في التعاملات المصرفية، ومقررات وقوانين البنك المركزي المصري، ومقررات بازل، المتطلبات الخاصة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي **(FATF)** وجميع تعليمات والمتطلبات الرقابية من كافة الجهات الرقابية.
٥- علاقة إدارة الالتزام بالإدارات الأخرى.	بالنسبة لبنك الائتمان الأوروبي فإنه من الممكن جمع وظيفة الالتزام مع وظائف أخرى في الفروع والشركات التابعة فقط، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار حجم المصرف وحجم أعماله وذلك مع عدم نفي مبدأ الاستقلالية فعليه يجب أن تكون الوظيفة الأخرى متوافقة مع وظيفة الالتزام في أعمالها ومسؤولياتها بناء على التقيد بمبادئ الالتزام المناطة	حرصت المملكة العربية السعودية على إعطاء إدارة الالتزام هيكل مستقل تنفيذاً لمقررات بازل حيث أنه يكون لإدارة الالتزام في المصارف وضع رسمي داخل المصرف يمنحها الاستقلال وبالرغم من تداخل عمل وظيفة الالتزام مع أعمال وظائف أخرى مثل المراجعة الداخلية إلا أنه لا يؤثر أي تداخل في أعمال كل	جاء في دليل الحوكمة في مصر تصنيف لجنة الالتزام وتقييم المخاطر كلجنة مستقلة من لجان مجلس الإدارة في المصارف. ولكن هناك بعض المصارف لديها إدارة الالتزام بهيكل وكيان مستقل عن الإدارات الأخرى. فنلاحظ أن هناك بعض المصارف في مصر جمعت وظيفة الالتزام مع وظائف أخرى وهناك مصارف وضعت إدارة الالتزام بكيان مستقل

	بمقررات لجنة بازل ٢ وعليه يتم اتخاذ أي قرار بشأن شمل وظيفة الالتزام مع وظيفة أخرى من قبل مسؤول الالتزام مع التشاور مع مجلس الإدارة ومسؤول الالتزام القطري والإدارة العليا.	من إدارة الالتزام مع الإدارات الأخرى.	هيكلياً وظيفياً.
٦- إدارة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.		أولت المملكة العربية السعودية أهمية خاصة لجرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ولذلك أكدت على ضرورة تجنب هذه الجرائم واعتبارها جزءاً من مخاطر الالتزام ومهمة أساسية من مهام الالتزام وأكدت على مسؤولية إدارة الالتزام بتطبيق قواعد مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ومبادئ معايير اعرف عميلك والإشراف الفني، ومسؤوليتها في الإبلاغ عن حالات الاشتباه بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب.	أظهرت الدراسة أن معظم المصارف في جمهورية مصر أولت اهتماماً كبيراً بجرائم غسيل الأموال تمويل الإرهاب واعتبرتها جزءاً من مخاطر الالتزام ومهمة أساسية من مهام الالتزام وقد أطلقت برامج متكاملة لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب مثل سياسة قبول العملاء واعرف عميلك وحفظ السجلات والرقابة الفعالة لجميع تحويلات المصرف وفحص الأنشطة غير المعتادة، الإبلاغ في حال الاشتباه وبرامج التدريب السنوية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لكافة العاملين في المصرف ودراسة المنتجات المصرفية الجديدة والتأكد من استيفائها لكافة التعليمات من الجهات الرقابية.

الجدول من إعداد الباحثة

المبحث الثاني:

تجربة المصرف العقاري السوري في إدارة الالتزام

نظراً للتطورات المصرفية التي تؤكد على أهمية إرساء مبادئ نهج الإدارة السليمة في المصارف وعلى أهمية وجود الآليات والأطر التي من شأنها تطوير الممارسات الصحيحة والمحافظة على القيم والممارسات السليمة في العمل المصرفي دعت الحاجة لإيجاد نظام مصرفي يعمل بكفاءة وتنافسية وملتزم بالمعايير الدولية وذلك من خلال التعليمات الخاصة بوظيفة مراقبة الالتزام والتي يتعين على البنوك إتباعها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد فيها.

أولاً . القوانين والتشريعات واللوائح المحلية الناظمة للعمل المالي والمصرفي:

- المراسيم التشريعية والقوانين.
- قرارات وتعاميم رئاسة مجلس الوزراء والتعليمات التنفيذية الخاصة بها.
- قرارات وتعاميم لجنة إدارة هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- قرارات وتعاميم وزارة المالية.
- قرارات وتعاميم وزارة الاقتصاد.
- قرارات وتعاميم لجنة إدارة مكتب القطع.
- قانوني التجارة والشركات وتعديلاتهما.
- قرارات وتعاميم هيئة الأوراق والأسواق المالية والسوق المالي.
- دليل الحوكمة الخاص بالمصرف العقاري.
- كل تعميم أو قانون مؤثر بطريقة أو بأخرى على العمل المصرفي والمالي بمختلف نواحيه.

المعايير والاتفاقيات الدولية:

- قوائم مجلس الأمن للأشخاص الممنوع التعامل معهم.
- توصيات لجنة بازل II.
- التوصيات الأربعون والتسعة المضافة الصادرة عن مجموعة العمل المالي الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

القوائم الصادرة من دول مؤثرة:

- قائمة OFAC
- قائمة Europe
- قائمة UK

معايير الجودة والسلوك المهني:

. أسس ومعايير السلوك المهني وميثاق الأخلاق المتعارف عليها عالمياً وخاصة للأعمال المرتبطة بأداء الخدمات المالية.

ثانياً: هيكلية مديرية الالتزام

الشكل (١٦): هيكلية مديرية الالتزام في المصرف العقاري

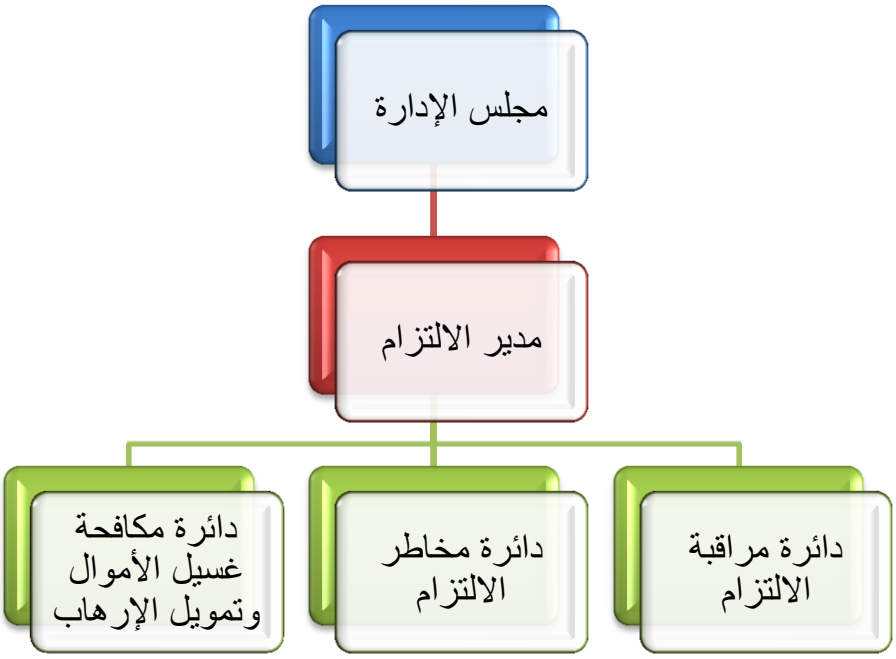

الشكل من إعداد الباحثة

١- دائرة مراقبة الالتزام[١]:

ومن أبرز مهامها:

- تقديم النصح للإدارة التنفيذية حول القوانين والأنظمة والمعايير المطبقة وأي تعديلات تطرأ عليها.

[١] مقابلة شخصية مع مديرة الالتزام، السيدة سوسن بشارة، المصرف العقاري السوري، الإدارة العامة، دمشق، سورية.

- تزويد مجلس الإدارة بالنتائج التي يتم التوصل إليها في حال حدوث خرق لقانون معين أو سياسات معينة ووضع التوصيات اللازمة للحد من المخاطر المترتبة على ذلك، وتزويد الإدارة التنفيذية بنسخة عنها.
- تقييم مدى ملاءمة إجراءات وإرشادات الالتزام الخاصة بالمصرف وتتبع أي قصور يتم اكتشافه فيها وصياغة الاقتراحات المناسبة لإجراء التعديلات.
- تثقيف الموظفين حول مواضيع الالتزام وإعداد إرشادات مكتوبة بهذا الخصوص مثل وضع دليل للالتزام يتناسب مع حجم وطبيعة وتعقيد عمليات المصرف وتنظيمه الداخلي ودليل إرشادات الممارسة العملية وميثاق السلوك المهني.
- التأكد من التقيد بسياسة مراقبة الالتزام الموضوعة، وذلك من خلال إجراء الاختبارات ورفع التقارير لمجلس الإدارة، ونسخة إلى الإدارة التنفيذية، بحيث تتضمن التقارير تقييم مخاطر الالتزام، والاختبارات التي تم إجراؤها خلال فترة التقرير، والمخالفات، وجوانب القصور التي تم الكشف عنها، والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.
- وضع برنامج التزام يحدد الأنشطة والمهام المخطط لها.

هذا بالإضافة إلى:

تقديم المادة القانونية الواضحة للمستخدمين بشكل ميسر وواضح وتتبع القوانين واللوائح والمعايير من مصادرها بشكل يومي ودراسة هذه القوانين واللوائح المستجدة وتحديد النقاط الواجب الالتزام بها والتأكد من توافق سياسات البنك وإجراءاته المكتوبة مع القوانين واللوائح المستجدة وإحكام الرقابة الميدانية والعينات العشوائية الدورية لكافة مراكز العمل مع التنسيق الدائم مع الإدارات الرقابية الأخرى (المخاطر – التدقيق).

٢ – دائرة مخاطر الالتزام[١]:

ومن أبرز مهامها:

- مساعدة الإدارة التنفيذية وموظفي المصرف في إدارة مخاطر الالتزام التي يواجهها المصرف.

---

[١] دليل مديرية الالتزام في المصرف العقاري السوري، بيانات غير منشورة، المصرف العقاري، الإدارة العامة، دمشق، سورية.

- تعريف وتوثيق وتقييم مخاطر الالتزام المتصلة بأنشطة المصرف وفقاً لأسس مدروسة مسبقاً بما في ذلك مخاطر الالتزام المرتبطة باستحداث منتج مصرفي جديد.
- وضع خطة سنوية بالتعاون مع دائرة مراقبة الالتزام بحيث تأخذ بالاعتبار أي قصور في السياسة أو الإجراءات أو التطبيق، وتحدد الحاجة إلى أي سياسات أو إجراءات إضافية للتعامل مع مخاطر الالتزام الجديدة الناتجة عن التقييم السنوي لهذه المخاطر.

٣- دائرة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

متابعة إجراءات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال وحدة التحقق المشكّلة بموجب المادة /١٢/ من قرار هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم /٦/ تاريخ ٢٠٠٧/١٢/٦ والتأكد من مدى الالتزام بهذه الإجراءات.

- الرقابة اليومية لكافة عمليات وحركات حسابات العملاء.
- استخراج التقارير اليومية والأسبوعية والشهرية المتممة لعملية الرقابة.
- الرقابة على حركة الحوالات والعلاقات مع البنوك المراسلة.
- التحقق الدوري من اكتمال الإجراءات المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من حيث تطبيق سياسات وإجراءات قبول العملاء من أجل تحديد هوية العملاء ومراقبة الحسابات ذات المخاطر المرتفعة، وتعميم هذه السياسات والإجراءات والتأكد من الالتزام بها.
- الإبلاغ والإخطار لهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن الحالات المشبوهة بعد التتبع والتحقق من كونها مشبوهة وفقاً للمؤشرات المحددة من قبل الهيئة.
- التدريب الدائم وفق استراتيجيات محددة لكافة شرائح الموظفين ومستوياتهم.

ثالثاً: تقارير نتائج الاختبارات

١- تقارير الالتزام الموجهة لمجلس الإدارة[١]:

تتكون من تقارير نتائج الرقابة المجمعة على كافة مراكز العمل المتعلقة بالالتزام القانوني والإجرائي والخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حيث ترسل نسخة من كل تقرير إلى الإدارة التنفيذية العليا (الرئيس التنفيذي ونائبه) ويعاد تقييم الوضع بكل استقلالية وذلك بعد تقديم التقرير

[١] مرجع سابق.

إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأخيرا يعاد إدراج نتائج المراجعة بالتقارير اللاحقة مع اقتراح العقوبات في حال استمرار الثغرات.

٢- تواتر عملية رفع التقارير:

- ترفع إدارة الالتزام تقريرين بالسنة كحد أدنى إلى مجلس الإدارة وذلك وفقاً لقواعد الحوكمة وتوصيات بازل.
- ترسل نسخة من التقرير إلى الإدارة التنفيذية العليا (الرئيس التنفيذي . نائبه).
- يجب أن تحيط التقارير بكافة جوانب رقابة الالتزام القانونية والإجرائية منها والمتعلقة بكافة القوانين واللوائح والمعايير الناظمة للعمل المالي والمصرفي إضافة إلى نتائج الرقابة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الفصل الخامس
الدراسة العملية

الدراسة العملية:

سيتم من خلال هذا المبحث حساب المؤشرات الموضحة في جدول التحليل المقارن لمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر التشغيل حيث سندرس مخاطر السيولة من خلال النسب المالية واختبارات الضغط المصرفية لعامي (٢٠٠٩، ٢٠١٠) ومخاطر الائتمان من خلال النسب المالية المعتمد عليها عالميا ومخاطر سعر الفائدة من خلال تحليل الفجوة ومخاطر التشغيل من خلال نموذج مقترح لحساب متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل وتم أخذ النسب المالية لعامين فقط وهما عام ٢٠٠٩ قبل إنشاء إدارة الالتزام وعام ٢٠١٠ بعد إنشاء إدارة الالتزام والتبرير هو أن الدراسة تقوم على أثر إنشاء إدارة الالتزام على المخاطر المصرفية ولا يمكن الأخذ ببيانات سلسلة زمنية لأن الدراسة لا تقوم على دراسة علاقة متغيرات ببعضها البعض وإنما تقوم على توضيح دور إدارة الالتزام في تجنب المصرف للمخاطر المصرفية وتم الاكتفاء ببيانات عام ٢٠١٠ لبيان جدوى إدارة الالتزام لأن بيانات أعوام ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ مشوهة تبعا لظروف الأزمة الحالية ولا يمكن الأخذ بها.

أولاً: قياس مخاطر السيولة

سيتم من خلال هذا المبحث حساب المؤشرات الموضحة في جدول التحليل المقارن أدناه لنتائج مخاطر السيولة بالاعتماد خلال هذا التحليل سيتم المقارنة بين سنتين (٢٠٠٩، ٢٠١٠) لمخاطر السيولة في المصرف العقاري تقليص المخاطر المصرفية في المصرف وجدوى التزام المصرف بتعليمات المصرف المركزي لتجنب مخاطر السيولة.

النسب المالية المتعلقة بمخاطر السيولة للمصرف:

١ . مخاطر السيولة = على بيانات الميزانية العمومية ومن / لبيان جدوى إدارة الالتزام في

إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك المؤشر يعكس زيادة الأرصدة النقدية لدى المصرف سواء كانت في الصندوق أو لدى المصارف لمواجهة التزاماته المختلفة.

٢. مخاطر السيولة = النقد والاستثمارات قصيرة الأجل / إجمالي الموجودات

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة واستعداد المصرف لتسييل الأصول السريعة التسييل لمواجهة التزاماته.

٣. مخاطر السيولة = إجمالي القروض / إجمالي الودائع

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة لتلبية طلبات الودائع ومن جهة أخرى إنّ زيادة هذه النسبة تشير إلى حاجة المصرف إلى مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة.

٤. مخاطر السيولة = الموجودات التداولة / إجمالي الودائع

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة لأن ذلك يعكس مدى ملاءة المصرف من موجوداته المتداولة لتلبية طلبات سحب الودائع.

جدول (1.5): نتائج تحليل مخاطر السيولة للمصرف العقاري السوري.

مخاطر السيولة	٢٠٠٩	٢٠١٠
(١) **النقد والأرصدة لدى المصارف** / **إجمالي الموجودات**	%٢١	%١٩
(٢) **النقد والاستثمارات قصيرة** / **إجمالي الموجودات**	%٣٣	%٤٠
(٣) **إجمالي القروض** / **إجمالي الودائع**	%٨٢	%٨٦
(٤) **الموجودات المتداولة** / **إجمالي الودائع**	١,١	١,١

تحليل نتائج النسب المالية لمخاطر السيولة:

١- النقد والأرصدة لدى المصارف/ إجمالي الموجودات

تحتسب هذه النسبة من خلال قسمة النقد والأرصدة لدى المصارف على إجمالي الموجودات ونلاحظ من جدول تحليل مخاطر السيولة المذكور أعلاه بالنسبة للمصرف العقاري السوري أن النسبة في عام ٢٠٠٩ هي ٢١%، وفي عام ٢٠١٠ هي ١٩% ومن خلال المقارنة اعتماداً على التحليل النظري للنسبة نلاحظ انخفاض مؤشر مخاطر السيولة الأول وبالتالي ارتفاع مخاطر السيولة للمصرف العقاري ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ وهذا يشير إلى نقص الأرصدة لدى المصرف ونقص أرصدته لدى المصارف لمواجهة التزاماته المختلفة.

٢- النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/ إجمالي الموجودات

تحتسب هذه النسبة من خلال قسمة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل لدى المصرف على إجمالي الموجودات ونلاحظ من جدول تحليل مخاطر السيولة المذكور أعلاه أن النسبة في عام ٢٠٠٩ هي ٣٤%، وفي عام ٢٠١٠ ارتفعت إلى ٤٠% ومن خلال المقارنة اعتمادا على التحليل النظري للنسبة نلاحظ ارتفاع نسبة (مؤشر) مخاطر السيولة الثاني وبالتالي انخفاض مخاطر السيولة للمصرف العقاري ما بين سنتي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ وهذا يشير إلى زيادة في أرصدته شبه السائلة لمواجهة التزاماته المختلفة.

٣- إجمالي القروض/ إجمالي الودائع

تحتسب هذه النسبة من خلال قسمة إجمالي القروض على إجمالي الودائع ونلاحظ من جدول تحليل مخاطر السيولة المذكور أعلاه أن النسبة في عام ٢٠٠٩ هي ٨٢% وفي عام ٢٠١٠ هي ٨٦% ومن خلال المقارنة اعتمادا على التحليل النظري للنسبة نلاحظ ارتفاع مؤشر مخاطر السيولة الثالث وبالتالي ارتفاع مخاطر السيولة للمصرف العقاري ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ وهذا يشير إلى زيادة نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة لتلبية طلبات الودائع ومن جهة أخرى تشير إلى حاجة المصرف إلى مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة.

٤- الموجودات المتداولة/ إجمالي الودائع

تحتسب هذه النسبة من خلال قسمة الموجودات المتداولة على إجمالي الودائع ونلاحظ من جدول تحليل مخاطر السيولة المذكور أعلاه أن النسبة في عام ٢٠٠٩ هي ١.١% والنسبة ذاتها في عام ٢٠١٠ ومن خلال المقارنة اعتمادا على التحليل النظري للنسبة نلاحظ ارتفاع مؤشر مخاطر

السيولة نسبة إلى النسب المعتمد عليها عالميا وبالتالي انخفاض مخاطر السيولة للمصرف العقاري ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠و هذا يشير إلى ملاءة المصرف من موجوداته المتداولة لمقابلة طلبات السحب على الودائع.

نلاحظ من خلال تحليل النتائج المعيارية للمصرف العقاري السوري وفق مؤشرات قياس مخاطر السيولة بالنسبة للأرصدة النقدية في الصندوق والمصارف الأخرى انخفاض هذه النسبة وبالتالي ارتفاع مخاطر السيولة وهذا دلالة على سحب المصرف للسيولة النقدية من أجل مواجهة التزاماته أو تلبية طلبات إقراض جديدة وهذا الاستنتاج نجده في النسبة (المؤشر) الثالثة من خلال ارتفاع نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع فمع اتجاه مجلس النقد والتسليف والمصرف المركزي في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ إلى تخفيض معدلات الفائدة لتشجيع الاستثمار نجد أن المصرف قام بتلبية طلبات الإقراض وتجاوزت نسبة زيادة القروض خلال العامين على نسبة زيادة الودائع وهذا ما يرفع مخاطر السيولة لدى المصرف على مواجهة التزاماته وما سيؤكد هذه النتائج هو مدى تحمل المصرف العقاري لاختبار الضغط على السيولة فإذا لم ينجح المصرف في اجتياز اختبار الضغط لعام ٢٠١٠ (وهي السنة التي زادت بها مخاطر السيولة) سيكون مكملا للتفسيرات التي تقيم مدى مخاطر السيولة التي يواجهها المصرف العقاري، ومع ارتفاع نسبة المؤشر الثاني لمخاطر السيولة فهذا ممكن أن يناقض التفسيرات السابقة ولكن التبرير هو أن هذه النسبة تقوم بحساب قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المختلفة من النقد الموجود لديه مع الاستثمارات قصيرة الأجل وهذه الاستثمارات تعتبر موجودات شبه سائلة وارتفاع قيمة هذه الموجودات تعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته على المدى القصير وليس الالتزامات المفاجئة.

ثانياً: قياس مخاطر الائتمان

سيتم حساب المؤشرات الموضحة في جدول التحليل المقارن أدناه لنتائج مخاطر الائتمان بالاعتماد على بيانات الميزانية العمومية والتقرير السنوي لدى المصرف العقاري ومن خلال هذا التحليل سيتم المقارنة بين سنتين (٢٠٠٩، ٢٠١٠) لمخاطر الائتمان في المصرف العقاري لبيان جدوى إدارة الالتزام في تقليص المخاطر المصرفية في المصرف وجدوى التزام المصرف بتعليمات المصرف المركزي لتجنب مخاطر الائتمان.

النسب المالية المتعلقة بمخاطر الائتمان للمصرف:

$$\text{(١) مخاطر الائتمان} = \frac{\text{مخصص تدني التسهيلات الائتمانية}}{\text{التسهيلات الائتمانية}}$$

يشير ارتفاع المؤشر الأول لمخاطر الائتمان إلى قدرة المصرف على مواجهة التعثر في التسهيلات الائتمانية وبالتالي إلى انخفاض مخاطر الائتمان.

$$\text{(٢) مخاطر الائتمان} = \frac{\text{صافي الديون المعدومة}}{\text{التسهيلات الائتمانية}}$$

ويشير ارتفاع المؤشر الثاني لمخاطر الائتمان إلى صعوبة إمكانية المصرف في تقديم وتلبية طلبات إقراض جديدة بسبب زيادة صافي الديون المعدومة وبالتالي ارتفاع مخاطر الائتمان.

$$\text{(٣) مخاطر الائتمان} = \frac{\text{الودائع}}{\text{التسهيلات الائتمانية}}$$

ويعتبر هذا المؤشر من أهم مؤشرات قياس مخاطرة السيولة والائتمان لدى المصارف فكما شرحنا في مخاطر السيولة إلى أن ارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى تقليل سيولة المصرف في تلبية طلبات الودائع وتأمين مصادر جديدة لتلبية طلبات الإقراض وتتوحد الآراء على عدم تجاوز هذه النسبة ٦٠% في جميع الأحوال [١].

جدول (2.5): نتائج تحليل مخاطر الائتمان للمصرف العقاري السوري.

مخاطر الائتمان	٢٠٠٩	٢٠١٠
(١) مخصص تدني التسهيلات الائتمانية / التسهيلات الائتمانية	%١,٥	%٢
(٢) صافي الديون المعدومة / التسهيلات الائتمانية	%١٢	%٩
(٣) التسهيلات الائتمانية / الودائع	%٨٢	%٨٦

تحليل نتائج النسب المالية لمخاطر الائتمان:

١- مخصص تدني التسهيلات الائتمانية/ التسهيلات الائتمانية

وتحتسب هذه النسبة من خلال قسمة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية على التسهيلات الائتمانية ونلاحظ من جدول تحليل مخاطر الائتمان المذكور أعلاه أن النسبة في سنة ٢٠٠٩ هي ١.٥% وفي سنة ٢٠١٠ هي ٢% ومن خلال المقارنة اعتمادا على التحليل النظري بالمصرف

[١] د. سلطان، محمد سعيد، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص٤٠٤.

العقاري نلاحظ ارتفاع مؤشر مخاطر الائتمان وبالتالي انخفاض مخاطر الائتمان، وهذا يدل على اتخاذ المصرف للإجراءات الوقائية المناسبة لتجنب مخاطر الائتمان وضمن الحدود المسموح بها عالميا لتكوين هذا المخصص وبالتالي يشير ارتفاع هذه النسبة إلى زيادة قدرة المصرف على مواجهة التعثر في التسهيلات الائتمانية.

٢- صافي الديون المعدومة/ التسهيلات الائتمانية

وتحتسب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الديون المعدومة على التسهيلات الائتمانية ونلاحظ من جدول تحليل مخاطر الائتمان المذكور أعلاه أن النسبة في سنة ٢٠٠٩ هي ١٢% وفي سنة ٢٠١٠ هي ٩% ومن خلال المقارنة اعتمادا على التحليل النظري للنسبة نلاحظ انخفاض الديون المعدومة ما بين سنتي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ وهذا يشير إلى انخفاض مخاطر الائتمان بالنسبة للمصرف وهذا نتيجة لإتباع المصرف لسياسات وقائية من خلال رفع مخصص تدني التسهيلات الائتمانية كما ذكرنا سابقا، وبالتالي أصبح للمصرف قدرة أكبر في تلبية طلبات إقراض جديدة مع ثبات جميع العوامل الأخرى.

٣- التسهيلات الائتمانية/ الودائع

وتحتسب هذه النسبة من خلال قسمة التسهيلات الائتمانية على الودائع وتم مناقشة نتائج هذه النسبة في النسب المتعلقة بمخاطر السيولة.

من خلال تحليل النتائج المعيارية وفق مؤشرات مخاطر الائتمان للمصرف العقاري السوري، نلاحظ ارتفاع نسبة (مؤشر) مخاطر الائتمان الأول أي أن المصرف قام بزيادة مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية كسياسة تقديرية لنتائج قرارات انخفاض أسعار الفائدة وبالتالي زيادة القروض الممنوحة

للعملاء، وهذا ما عكس مباشرة على النسبة (المؤشر) الثانية بانخفاض الديون المعدومة بنسبة ٢% بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ وفقا للسياسات الوقائية التي استخدمها المصرف من خلال زيادة المخصصات.

ثالثاً: حساب مخاطر سعر الفائدة

سيتم حساب المؤشرات الموضحة في جدول التحليل المقارن أدناه لنتائج مخاطر سعر الفائدة بالاعتماد على بيانات الميزانية العمومية والتقرير السنوي وبيانات قائمة الدخل لدى المصرف العقاري ومن خلال هذا التحليل سيتم المقارنة بين سنتين (٢٠٠٩، ٢٠١٠) لمخاطر سعر الفائدة في المصرف العقاري لبيان جدوى إدارة الالتزام في تقليص المخاطر المصرفية في المصرف وجدوى التزام المصرف بتعليمات المصرف المركزي لتجنب مخاطر سعر الفائدة.

قياس الفجوة لسعر الفائدة في سنة ٢٠٠٩ (قبل إنشاء إدارة الالتزام) وفي سنة ٢٠١٠ (بعد إنشاء إدارة الالتزام).

تحليل الفجوة:

جدول (3.5): البيانات المالية اللازمة لتحليل الفجوة.

الموجودات الحساسة لسعر الفائدة	2009	2010
التسهيلات الائتمانية	136.280	167.985
الاستثمارات القصيرة الأجل	66.033	95.869
المجموع	202.314	263.854
المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة		
ودائع مصارف ومؤسسات مصرفية	551.256	1.955.709
ودائع عملاء	165.987	195.022
أموال مقترضة	455.092	1.836.066
المجموع	166.993.892	198.814.377

الموجودات الحساسة لسعر الفائدة	2009	2010
بنود قائمة الدخل		
دخل الفوائد من القروض والاستثمارات	11.745	13.644
مصروف الفوائد من الودائع والأموال المقترضة	5.620	6.721

هناك مدخلين أساسيين لتجميع البيانات اللازمة لتحليل الفجوة:

- الموجودات والمطلوبات ذات الفوائد

إجمالي الموجودات وإجمالي المطلوبات

وسنأخذ بدراستنا الموجودات والمطلوبات ذات الفوائد فقط لنكون أقرب للنتائج المرغوبة لتحليل الفجوة

تحليل الفجوة للمصرف العقاري بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١

هامش الفائدة الصافي = (دخل الفوائد من القروض والاستثمارات – مصروف الفوائد على الودائع والأموال المقترضة)/ مجموع الموجودات المربحة *١٠٠

الفجوة المقاسة بالمبلغ = الموجودات الحساسة لسعر الفائدة – المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة

الفجوة النسبية الحساسة للفائدة = الفجوة الحساسة لسعر الفائدة \ حجم المصرف مقاسا بمجموع الموجودات

نسبة الحساسية للفائدة = الموجودات الحساسة لسعر الفائدة \ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة

جدول (٤.٥): تطورات معدلات أسعار الفائدة للمصرف العقاري.

الودائع	2008	2009	2010
ودائع لأجل لمدة شهر	8%	5%	4.5%
ودائع لأجل لمدة ثلاثة أشهر	8.5%	5.5%	5%
ودائع لأجل لمدة ستة أشهر	9%	6%	5.5%
ودائع لأجل لمدة سنة وأكثر	9%	للمبالغ أكثر من مليون 8%و 7%	7%
ودائع التوفير	7.5%	و٥,٠% للمبالغ أكثر من مليون 5%	5%
الودائع الجارية	2%	0.5%	0%

جدول (5.5): قياس مخاطر أسعار الفائدة.

مخاطر سعر الفائدة نتائج تحليل مخاطر سعر الفائدة لدى المصرف العقاري	2009	2010
هامش دخل الفائدة الصافي	3.02%	**2.7%**
الفجوة المقاسة بالمبلغ	35.320	**65.040**
الفجوة النسبية الحساسة للفائدة	0.18	**0.27**
نسبة الحساسية للفائدة	1.21	**1.32**

تحليل نتائج مخاطر سعر الفائدة لدى المصرف العقاري:

نلاحظ من خلال التحليل النظري لهامش دخل الفائدة الصافي خلال سنتي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ بانخفاض معدل هذا الهامش وهذا مؤشر سلبي لمخاطر أسعار الفائدة ومؤشر سلبي لأرباح المصرف لأنه ارتفعت تكلفة الأموال المقترضة وتكلفة الودائع بنسبة أعلى من دخل القروض والاستثمارات، ومع صدور القرارات رقم (٤٦٢) عام ٢٠٠٩ ورقم (٦٩٨) عام ٢٠١٠ ورقم (٧٢٨)

التي عنت بتخفيض تدريجي لأسعار الفائدة على ودائع الليرة السورية بهدف خفض كلفة الإقراض وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، كان هناك زيادة في دخل الفوائد ولكن بنسبة أقل من زيادة تكلفة مصادر التمويل، وهذا يتطلب من إدارة المصرف البحث باستمرار عن الوسائل التي تضمن لها أن تكلفة مصادر التمويل، لا ترتفع بشكل ملحوظ قياسا بارتفاع دخل الفوائد لغرض عدم تعرض دخل المصرف للتدهور.

وفي تحليل الفجوة بطرقها الثلاثة نجد أن المصرف لديه فجوة موجبة أي الموجودات الحساسة لسعر الفائدة أكبر من المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وهذا يعني أن المصرف حساس لموجوداته ومن خلال نتائج التحليل العملية نجد أن انخفاض سعر الفائدة في عام ٢٠١٠ مع وجود الفجوة الموجبة فأدى ذلك إلى انخفاض هامش دخل الفائدة الصافي وذلك بسبب تمويل المصرف لجزء من موجودات قصيرة الأجل بمطاليب طويلة الأجل مما أدى انخفاض أسعار الفائدة إلى زيادة في دخل الفوائد ولكن بنسبة أقل من زيادة تكلفة مصادر التمويل.

المعايير المستخدمة لقياس مخاطر التشغيل:

تطبيقا لتعليمات بازل || وقرار مجلس النقد والتسليف رقم (١٠٦/م ن/ب٤) لقياس المتطلبات اللازمة لحساب رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل، حيث تم تطبيق هذا المعيار لدى المصرف العقاري في عام ٢٠١١، وتعتبر نتائج هذا المعيار ذو مصداقية أعلى من النسب المتعلقة بمخاطر التشغيل، وبالإضافة إلى تنوع الأساليب والطرق المستخدمة وفق هذا المعيار للمصارف كل حسب درجة تطوره.

وسيتم من خلال الدراسة العملية حساب متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل في عام ٢٠١٠ من خلال أسلوب المؤشر الأساسي بنسبة ١٥% من مجمل الربح خلال الثلاث سنوات السابقة على تاريخ الاحتساب كما يلي:

$$K(bia) = \frac{\sum \quad (GI\ 1 \ldots n * a)}{n}$$

مجمل الربح (٢٠١٠)= ٦,١٥٠,٩٦٠

مجمل الربح (٢٠٠٩)= ٥,٤٣٠,٤٥٦

مجمل الربح (٢٠٠٨) = ٤,٨٣٥,١٠٨

a = 15% حسب تعليمات لجنة بازل

K(bia) = 820.826

وهو رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل وفق أسلوب المؤشر الأساسي.

أما بالنسبة لبقية الطرق لاحتساب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل فمن الصعوبة تطبيقها عمليا بسبب نقص في البيانات المالية المطلوبة ولأنها طريقة غير معتمدة أصلاً، فقد أراد الباحثة من خلال عرض هذا الأسلوب إلى تدعيم دور المصارف في تطبيقه واعتماده كمعيار أساسي لإدارة مخاطر التشغيل.

اختبار الضغط للسيولة:

اختبار الفرضية الأولى بتطبيق اختبارات الضغط على المصرف العقاري السوري

سنقوم باختبار الفرضية الأولى وهي مخاطر السيولة للمصرف، من خلال تطبيق اختبارات الضغط للسيولة على المصرف العقاري السوري، حيث يتم هذا الاختبار بناء على عدة خطوات وهي افتراض السيناريوهات وجمع البيانات والمطلوبة لإتمام الاختبار، إجراء الاختبار، الحصول على النتائج وتقييم المصرف وأخيراً تحليل النتائج لبيان أثر اختبارات الضغط على سيولة المصرف وسيتم الاعتماد في طريقة دراسة هذه البيانات وإجراء الاختبار على دراسة الباحثة علي حبقة (التقنيات الحديثة في إدارة السيولة النقدية – دراسة تطبيقية تحليلية على المصرف التجاري السوري).

أولاً: المنهجية المستخدمة في إجراء اختبارات الضغط:

الأسلوب الأول: الطريقة التصاعدية وهي طريقة يقوم المصرف بتطبيقها بنفسه من خلال تصميم السيناريوهات وجمع البيانات المطلوبة من خلال البيانات التفصيلية للمصرف حيث تتسم هذه الطريقة بأنها تعطي تقدير دقيق لأزمات السيولة والتمويل.

الأسلوب الثاني: الطريقة التنازلية وهي طريقة أكثر ملائمة من الطريقة التصاعدية حيث يتم تجميع البيانات من الأصول والخصوم حسب النوع والعملة وأجل الاستحقاق وتطبيق السيناريوهات على هذه البيانات حيث تتسم هذه الطريقة بأنها مرنة وأكثر شفافية من الطريقة الأولى ولكن يؤخذ عليها أن بياناتها ليست بالدقة الكافية ويمكن أن لا تعطي نتائج دقيقة.

تم اعتماد الطريقة التنازلية لدراسة البيانات لعدة أسباب أهمها:

١- عدم توافر البيانات التفصيلية اللازمة تطبيقا لقوانين السرية المصرفية.

٢- الطريقة التصاعدية تتم من خلال المصرف نفسه.

٣- الطريقة التنازلية أكثر ملائمة وأكثر مرونة وشفافية من الطريقة التصاعدية.

ثانياً: تصميم السيناريوهات:

١) جمع البيانات المطلوبة للدراسة:

جدول (6.5) بالأرقام والبيانات المستخلصة من ميزانية المصرف العقاري السوري من أجل إجراء اختبارات الضغط على السيولة:

بنود الأصول	٢٠٠٩	٢٠١٠
نقد أرصدة لدى بنوك مركزية	٤٣.٣٦٩	٤٤.٥٢٠
أرصدة لدى مصارف ومؤسسات مصرفية	٩٦٩	١.٦٧٧
إيداعات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية	٢٩٤	٩٠٢
تسهيلات ائتمانية مباشرة (الصافي)	١٣٦.٢٨٠	١٦٧.٩٨٥
أصول أخرى	١٩.٧٦٨	٢٢.٥٢٢
إجمالي الأصول	٢٠٢.٨٢٢	٢٤٠.١٠١٢
بنود الخصوم		
ودائع وبنوك ومؤسسات مصرفية	٥٥١	١.٩٥٥
ودائع عملاء	١٦٥.٩٨٧	١٩٥.٠٢٢
مجموع حقوق الملكية – مساهمي المصرف	١٩.٢٥٥	٢٠.٠٠٩

٢) تصميم السيناريو الأول المخصص لاختبار الفرضية الأولى: سيناريو مبني على افتراض انخفاض الودائع الجارية لدى المصرف العقاري السوري مع اضطراره إلى البيع السريع للأصول.

افتراض السيناريو: يفترض السيناريو الأول، انخفاض حجم الودائع الجارية لدى المصرف العقاري السوري من خلال بيانات عامي ٢٠٠٩، ٢٠١٠، وفق مستويات محددة خلال ٥ أيام متتالية ويتم تلخيص افتراضات السيناريو كالآتي:

١. افتراض هبوط حجم الودائع الجارية بمعدل ١٥%، يومياً خلال ٥ أيام متتالية.

٢. افتراض استعداد المصرف للبيع الفوري للأصول السائلة، والأصول الغير سائلة، بمعدل ٩٥%، للأصول السائلة و ١% للأصول غير السائلة.

٣. البيانات: سيتم استخدام البيانات العائدة لعامين متتاليين، (٢٠٠٩، ٢٠١٠).

٤. فترة إجراء اختبار الضغط: ٥ أيام.

٥. إذا كان صافي التدفقات النقدية بعد إجراء اختبار الضغط موجباً يكون المصرف لديه السيولة الكافية.

٦ . يتم التقييم من خلال النسب المعيارية للأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل كالآتي:

النسبة أكبر من ٥٠% مخاطر منخفضة، النسبة من ٤٠% إلى ٥٠% مخاطر متوسطة، من ٢٠% إلى ٣٠% مخاطر مرتفعة، أقل من ٢٠% مخاطر مرتفعة جداً.

٧ . تم اعتماد اليوم الثالث من الاختبار، لتقييم وضع السيولة في المصرف، من خلال نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل، والتي شرحناها سابقاً.

ثالثاً: إجراء الاختبار:

سيتم فيما يلي تعريض المصرف العقاري السوري لضغط سحب الودائع الجارية لديه على مدى خمسة أيام وبيان مدى تأثير سحب السيولة على بنود الميزانية للمصرف يومياً، وسنأخذ أولا بيانات سنة ٢٠٠٩ (قبل إنشاء إدارة الالتزام) وبيان مدى التزام المصرف بتعليمات المصرف المركزي في مواجهة ضغوط سحب السيولة فيما يلي:

إجراء الاختبار وفقاً للسيناريو الأول لعام ٢٠٠٩ (قبل إنشاء إدارة الالتزام):

اليوم الأول:

الجدول (data2009,1a)

اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول غير السائلة
A	B	C	D	E
1	٤٤.٣٣٨	%٩٥	١٥٨.٤٨٤	%١

(data2009,1b)

اليوم	الودائع الجارية	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
1	F	G
	٧٧.٣٩٤	%١٥

الجدول(test2009,1)

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة	الأصول غير السائلة المتوفرة بعدالاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
A	H=B-(C*B)	1=D-(E*D)	J=F*G	K=B+D-H-I	L=K-J
1	٢٢١٧	١٥٦.٨٩٩	١١.٦٠٩	٤٣.٧٠٦	٣٢.٠٩٧

(result2009,1)

صافي التدفقات النقدية منذ البداية	تقييم وضع السيولة	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف في الاختبار
٣٢.٠٩٧	يتمتع المصرف بالسيولة	+

نلاحظ أن حجم الأصول السائلة انخفض ٩٥%، ٢.٢ مليار، فيما لم تنخفض الأصول غير السائلة سوى بمقدار ١%، وبالتالي استطاع المصرف أن يجتاز الاختبار بتقييم موجب في اليوم الأول.

اليوم الثاني:

الجدول (data2009,a2)

اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول غير السائلة
A	B	C	D	E
2	٢.٢١٧	%٩٥	١٥٦.٨٩٩	%١

(data2009,b2)

اليوم	الودائع الجارية	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
A	F	G
2	٦٥.٧٨٥	%١٥

(test2009,2)

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
A	H=B-(C*B)	1=D-(E*D)	J=F*G	K=B+D-H-I	L=K-J+ Last
2	١١١	١٥٥.٣٢٠	٩.٨٦٨	٣.٦٨٥	٢٥.٩١٤

(result2009,2)

صافي التدفقات النقدية منذ البداية	تقييم وضع السيولة	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف في الاختبار
٢٥.٩١٤	يتمتع المصرف بالسيولة	+

نلاحظ من خلال نتائج اليوم الثاني، تحويل الرصيد المتبقي من الأصول السائلة وغير السائلة الجديدة لليوم الأول، وتم تخفيض الودائع الجارية بنسبة ١٥%، وكانت النتائج تشير لنجاح المصرف لليوم الثاني من الاختبار.

اليوم الثالث:

الجدول (data2009,a3)

اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول غير السائلة
A	B	C	D	E
3	١١١	%٩٥	١٥٥.٣٢٠	%١

(data2009,b3)

اليوم	الودائع الجارية	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
A	F	G
3	٥٥٩١٧	%١٥

الجدول (test2009,3)

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
A	H=B-(C*B)	1=D-(E*D)	J=F*G	K=B+D-H-I	L=K-J+Last
3	٦	١٥٣٧٦٦	٨٣٨٨	١٦٥٩	١٩١٨٥

الجدول(result2009,3)

صافي التدفقات النقدية منذ البداية	تقييم وضع السيولة	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف في الاختبار
١٩١٨٥	يتمتع المصرف بالسيولة	+

نلاحظ من خلال الجدول في اليوم الثالث أنَّه تمَّ تحويل الرصيد السابق لصافي التدفقات النقدية خلال إجراء الاختبار، والنتيجة هي نجاح المصرف في تخطي هذا الاختبار.

اليوم الرابع:

الجدول (data2009,a4)

اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول غير السائلة
A	B	C	D	E
4	٦	%٩٥	١٥٣.٧٦٦	%١

(data2009,b4)

اليوم	الودائع الجارية	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
A	F	G
4	٤٧.٥٢٩	%١٥

الجدول (test2009,4)

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
A	H=B-(C*B)	1=D-(E*D)	J=F*G	K=B+D-H-I	L=K-J+Last
4	٠	١٥٢٢٢٨	٧١٢٩	١٥٤٤	١٣٦٠٠

(result2009,4)

صافي التدفقات النقدية منذ البداية	تقييم وضع السيولة	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف في الاختبار
١٣.٦٠٠	يتمتع المصرف بالسيولة	+

نلاحظ أن المصرف وصل تقريبا للرصيد الصفري من أصوله السائلة ولكنه استطاع الحفاظ على سيولته بالاتجاه الموجب اعتمادا على الرصيد من اليوم السابق وتسييل بعض من أصوله السائلة

اليوم الخامس:

الجدول (data2009,a5)

اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول غير السائلة
A	B	C	D	E
5	٠	%٩٥	١٥٢.٢٢٨	%١

(data2009,b5)

اليوم	الودائع الجارية	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
A	F	G
5	٤٠.٤٠٠	%١٥

(test2009,5)

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	الرصيد
A	H=B-(C*B)	1=D-(E*D)	J=F*G	K=B+D-H-I	٩٠٦٣
5	٠	١٥٠.٧٠٥	٦.٠٦٠	١.٥٢٣	

(result2009,5)

صافي التدفقات النقدية منذ البداية	تقييم وضع السيولة	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف في الاختبار
٩.٠٦٣	المصرف يتمتع بالسيولة	+

نلاحظ أن المصرف استطاع تجاوز الاختبار بالنسبة لبيانات سنة ٢٠٠٩ بنجاح، واستطاع المصرف مقابلة طلبات سحب الودائع الجارية على مدى خمسة أيام مع تسييل بعضا من أصوله السائلة.

إجراء الاختبار وفقاً للسيناريو الأول لعام ٢٠١٠ (بعد إنشاء إدارة الالتزام)

اليوم الأول:

الجدول (data2010,a1)

اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول غير السائلة
A	B	C	D	E
1	٤٦.١٩٧	%٩٥	١٩٣.٨١٥	%١

(data2010,b1)

اليوم	الودائع الجارية	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
A	F	G
1	٧٧.٦٤٧	%١٥

(test2010,1)

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
A	H=B-(C*B)	1=D-(E*D)	J=F*G	K=B+D-H-I	L=K-J
1	٢.٣١٠	١٩١.٨٧٧	١١.٦٤٧	٤٥.٨٢٥	٣٤.١٧٨

الجدول(result2010,1)

صافي التدفقات النقدية منذ البداية	تقييم وضع السيولة	الإشارة الموجبة تشير إلى نجاح المصرف
٣٤.١٧٨	يتمتع المصرف بالسيولة	+

نلاحظ من خلال الجدول ازدياد حجم الأصول السائلة بالنسبة للمصرف عن سنة ٢٠٠٩ وبالتالي هذا يعطي مؤشر لزيادة سلامة سيولة المصرف، واستطاع المصرف اجتياز الاختبار بالنسبة لليوم الأول بنجاح.

اليوم الثاني:

الجدول (data2010,a2)

اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول غير السائلة
A	B	C	D	E
2	٢.٣١٠	%٩٥	١٩١.٨٧٧	%١

(data2010,b2)

اليوم	الودائع الجارية	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
A	F	G
2	٦٦.٠٠٠	%١٥

الجدول(test2010,2)

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
A	H=B-(C*B)	1=D-(E*D)	J=F*G	K=B+D-H-I	L=K-J
2	١١٦	١٨٩٩٥٨	٩٩٠٠	٤١١٣	٢٨٣٩١

الجدول(result2010,2)

صافي التدفقات النقدية منذ البداية	تقييم وضع السيولة	الإشارة الموجبة تشير إلى نجاح المصرف
	يتمتع المصرف بالسيولة	+

اليوم الثالث :

الجدول (data2010,a3)

اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول غير السائلة
A	B	C	D	E
3	١١٦	%٩٥	١٨٩.٩٥٨	%١

(data2010,b3)

اليوم	الودائع الجارية	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
A	F	G
3	٥٦.١٠٠	%١٥

الجدول (test2010,3)

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
A	H	I	J	K	L
3	٦	١٨٨.٠٥٨	٨.٤١٥	٢.٠١٠	٢١.٩٨٦

(result2010,3)

صافي التدفقات النقدية منذ البداية	تقييم وضع السيولة	الإشارة الموجبة تشير إلى نجاح المصرف
٢١.٩٨٦	يتمتع المصرف بالسيولة	+

اليوم الرابع :

الجدول (data2010,a4)

اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول غير السائلة
A	B	C	D	E
4	٦	%٩٥	١٨٨.٠٥٨	%١

(data2010,b4)

اليوم	الودائع الجارية	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
A	F	G
4	٤٧.٦٨٥	%١٥

(test2010,4)

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
A	H	I	J	K	L
4	0	١٨٦.١٧٧	٧.١٥٣	١.٩١٤	١٦.٧٤٧

الجدول(result2010,4)

صافي التدفقات النقدية منذ البداية	تقييم وضع السيولة	الإشارة الموجبة تشير إلى نجاح المصرف
٣٤.١٧٨	يتمتع المصرف بالسيولة	+

اليوم الخامس

الجدول (data2010,a5)

اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول غير السائلة
A	B	C	D	E
5	٠	%٩٥	١٨٦١٧٧	%١

(data2010,b5)

اليوم	الودائع الجارية	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
A	F	G
5	٤٠.٥٣٢	%١٥

الجدول (test2010,5)

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
A	H	I	J	K	L
5	٠	١٨٤.٣١٥	٦.٠٨٠	١.٨٦٢	١٢.٥٢٩

(result2010,5)

صافي التدفقات النقدية منذ البداية	تقييم وضع السيولة	الإشارة الموجبة تشير إلى نجاح المصرف
١٢٥٢٩	يتمتع المصرف بالسيولة	+

نلاحظ من خلال نتائج اليوم الخامس لبيانات عام ٢٠١٠ أن المصرف استطاع أن يجتاز الاختبار بفعالية أكبر من عام ٢٠٠٩.

٢) تصميم السيناريو الثاني:

ويتم بناء الافتراض على أساس انخفاض الودائع الكلية للمصرف العقاري السوري مع اضطراره للبيع الفوري للأصول.

فكرة السيناريو:

تقوم فكرة السيناريو الثاني على افتراض انخفاض حجم الودائع الكلية لدى المصرف العقاري السوري وفق مستويات محدّدة خلال ٥ أيام متتالية ويتم تلخيص الافتراضات كالتالي:

١ . افتراض هبوط حجم الودائع الكلية بنسبة ١٥% كل يوم لمدة ٥ أيام متتالية.

٢ . افتراض استعداد المصرف للبيع الفوري للأصول السائلة بنسبة ٩٥%، وللأصول غير السائلة بنسبة ١%.

٣ . البيانات: سيتم أخذ البيانات من التقارير السنوية للمصرف العقاري لعامي (٢٠٠٩ قبل إنشاء إدارة الالتزام و ٢٠١٠ وهي السنة التي تم فيها إنشاء وظيفة الالتزام وتطبيقها عملياً في المصرف العقاري).

٤ . فترة إجراء الاختبار: ٥ أيام متتالية.

٥ . إذا كان صافي التدفقات النقدية (أي الرصيد النهائي) بعد إجراء اختبار الضغط يومياً موجباً فهذا يعني أن المصرف يتمتع بالسيولة ونجح في الاختبار في ذلك اليوم.

٦ . يتم التقييم من خلال نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل كالتالي:

النسبة أكبر من ٤٠% المخاطر منخفضة.

النسبة من ٤٠$ إلى ٣٠% المخاطر متوسطة.

النسبة من ٣٠% إلى ٢٠% المخاطر عالية.

النسبة أقل من ٢٠% المخاطر عالية جداً.

٧ . تم اعتماد اليوم الثالث من الاختبار، لتقييم وضع سيولة المصرف بعد حدوث الصدمة من خلال نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل.

٨ . تم اعتبار الودائع الجارية هي الخصوم قصيرة الأجل المستخدمة في نسبة السيولة.

إجراء الاختبار وفقاً للسيناريو الثاني لعام ٢٠٠٩ (قبل إنشاء إدارة الالتزام).

اليوم الأول:

(data2,2009,a1)

اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول غير السائلة
A	B	C	D	E
1	٤٤.٣٣٨	%٩٥	١٥٨.٤٨٤	%١

(data2,2009,b1)

اليوم	الودائع الجارية	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
A	F	G
1	١٦٥.٩٨٨	%١٥

(test2,2009,1)

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
A	H=B-(C*B)	1=D-(D*E)	J=F*G	K=B+D-H-I	L=K-J
1	٢.٢١٧	١٥٦٨٩٩	٢٤٨٦٨	٤٣.٧٠٦	٨٨٠٨

(result2,2009,1)

صافي التدفقات النقدية منذ البداية	تقييم وضع السيولة	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف في الاختبار
١٨٨٠٨	يتمتع المصرف بالسيولة	+

اليوم الثاني:

(data2,2009,a2)

اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول غير السائلة
A	B	C	D	E
2	٢.٢١٧	%٩٥	١٥٦.٨٩٩	%١

(data2,2009,b2)

اليوم	الودائع الجارية	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
A	F	G
2	١٤١٠٩٠	%١٥

(test2,2009,2)

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
A	H	I	J	K	L
2	١١١	١٥٥.٣٢٠	٢١١٦٤	٣٦٧٥	١٣١٩

(result2,2009,2)

صافي التدفقات النقدية منذ البداية	تقييم وضع السيولة	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف
١٣١٩	يتمتع المصرف بالسيولة	+

اليوم الثالث:

الجدول (data2,2009,a3)

اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول غير السائلة
A	B	C	D	E
3	١١١	%٩٥	١٥٥.٣٢٠	%١

(data2,2009,b3)

اليوم	الودائع الجارية	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
A	F	G
3	١١٩٠٩٢٧	%١٥

(test2,2009,3)

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
A	H	I	J	K	L
3	٦	١٥٣.٧٦٦	١٧.٩٨٩	١٦٥٩	-١٥٠١١

(result2,2009,3)

صافي التدفقات النقدية منذ البداية	تقييم وضع السيولة	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف
-١٥.٠١١	لا يتمتع المصرف بالسيولة	-

اليوم الرابع:

الجدول (data2,2009,a4)

اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول غير السائلة
A	B	C	D	E
4	٦	%٩٥	١٥٣.٧٦٦	%١

(data2,2009,b4)

اليوم	الودائع الجارية	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
A	F	G
4	١٠١.٩٣٧	%١٥

(test2,2009,4)

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
A	H	I	J	K	L
4	٠	١٥٢٢٢٨	١٥٢٩١	١٥٤٤	-٢٨٧٥٨

(result2,2009,4)

صافي التدفقات النقدية منذ البداية	تقييم وضع السيولة	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف في الاختبار
-٢٨٧٥٨	لا يتمتع المصرف بالسيولة	-

اليوم الخامس:

الجدول (data2,2009,a5)

اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول غير السائلة
A	B	C	D	E
5	٠	%٩٥	١٥٢٢٢٨	%١

(data2,2009,b5)

اليوم	الودائع الجارية	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
A	F	G
5	٨٦٦٤٦	%١٥

(test2,2009,5)

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
A	H	I	J	K	L
5	٠	١٥٠٧٠٥	١٢.٩٩٧	١٥٢٣	-٤٠٢٣٢

(result2,2009,5)

صافي التدفقات النقدية منذ البداية	تقييم وضع السيولة	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف في الاختبار
-٤٠٢٣٢	المصرف يتمتع بالسيولة	+

إجراء الاختبار وفقاً للسيناريو الثاني لعام ٢٠١٠ (بعد إنشاء إدارة الالتزام).

اليوم الأول:

الجدول (data2,2010,a1)

اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول غير السائلة
A	B	C	D	E
1	٤٦.١٩٧	%٩٥	١٩٣.٨١٥	%١

(data2,2010,b1)

اليوم	الودائع الجارية	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
A	F	G
1	١٩٥.٠٢٣	%١٥

(test2,2010,1)

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
A	H=B-(C*B)	1=D-(D*E)	J=F*G	K=B+D+H+I	L=K-J
1	٢.٣١٠	١٩١.٨٧٧	٢٩.٢٥٣	٤٥.٨٢٥	١٦٥.٧٢

(result2,2010,1)

صافي التدفقات النقدية منذ البداية	تقييم وضع السيولة	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف في الاختبار
١٦.٥٧٢	يتمتع المصرف بالسيولة	+

اليوم الثاني:

الجدول(data2,2010,a2)

اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول غير السائلة
A	B	C	D	E
2	٢.٣١٠	%٩٥	١٩١.٨٧٧	%١

(data2,2010,a2)

اليوم	الودائع الجارية	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
A	F	G
2	١٦٥.٧٧٠	%١٥

(test2,2010,2)

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
A	H	I	J	K	L
2	١١٦	١٨٩.٩٥٨	٢٤.٨٦٧	٤.١١٣	-٤.١٨٢

(result2,2010,2)

صافي التدفقات النقدية منذ البداية	تقييم وضع السيولة	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف
-٤.١٨٢	لا يتمتع المصرف بالسيولة	-

اليوم الثالث:

الجدول(data2,2010,a3)

اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول غير السائلة
A	B	C	D	E
3	١١٦	%٩٥	١٨٩.٩٥٨	%١

(data2,2010,a3)

اليوم	الودائع الجارية	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
A	F	G
3	١٤٠٩٠٥	%١٥

(test2,2010,3)

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختيار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختيار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
A	H	I	J	K	L
3	٦	١٨٨.٠٥٨	٢١.١٣٦	٢.٠١٠	-٢٣.٣٠٨

(result2,2010,3)

صافي التدفقات النقدية منذ البداية	تقييم وضع السيولة	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف
-٢٣.٣٠٨	لا يتمتع المصرف بالسيولة	-

اليوم الرابع:

الجدول (data2,2010,a4)

اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول غير السائلة
A	B	C	D	E
4	٦	%٩٥	١٨٨.٠٥٨	%١

(data2,2010,b4)

اليوم	الودائع الجارية	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
A	F	G
4	١١٩.٧٦٩	%١٥

(test2,2010,4)

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختبار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختبار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
A	H	I	J	K	L
4	٠	١٨٦.١٧٧	١٧.٩٦٥	١.٨٨٧	-٣٩.٣٨٦

(result2,2010,4)

صافي التدفقات النقدية منذ البداية	تقييم وضع السيولة	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف في الاختبار
-٣٩.٣٨٦	لا يتمتع المصرف بالسيولة	-

اليوم الخامس:

الجدول (data2,2010,a5)

اليوم	الأصول السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول السائلة	الأصول غير السائلة	النسبة المفترضة لتوفر الأصول غير السائلة
A	B	C	D	E
5	٠	%٩٥	١٨٦.١٧٧	%١

(data2,2010,b5)

اليوم	الودائع الجارية	المعدل اليومي المفترض لسحب الودائع
A	F	G
5	١٠١.٨٠٤	%١٥

(test2,2010,5)

اليوم	الأصول السائلة المتوفرة بعد الاختيار	الأصول غير السائلة المتوفرة بعد الاختيار	التدفقات النقدية الخارجة الجديدة	التدفقات النقدية الداخلة الجديدة	صافي التدفقات النقدية بعد الاختبار
A	H	I	J	K	L
5	٠	١٨٤.٣١٥	١٥.٢٧١	١.٨٦٢	-٥٢.٧٩٥

(result2,2010,5)

صافي التدفقات النقدية منذ البداية	تقييم وضع السيولة	الإشارة الموجبة تشير لنجاح المصرف في الاختبار
-٥٢.٧٩٥	المصرف يتمتع بالسيولة	-

تقييم وضع السيولة للمصرف العقاري بعد الاختبار:

سنقوم باختبار الفرضيات من خلال سيناريوهين: الأول مبني على افتراض نقص مفاجئ للودائع الجارية ولجوء المصرف لتسييل أصوله القابلة للتسييل، والثاني مبني على افتراض انخفاض مفاجئ في الودائع الكلية ولجوء المصرف لتسييل أصوله القابلة للتسييل.

بيانات السيناريو الأول لعام ٢٠٠٩:

الجدول (7.5): تقييم وضع السيولة بعد الاختبار.

الأصول السائلة بعد الاختبار	رصيدصافي التدفقات النقدية من البداية	البسط:الأصولالسائلةبعد الاختبار	المقام:الخصوم قصيرة الأجل(الودائع الجارية)	النسبة بعد الصدمة	النسبة قبل الصدمة
A	B	C=A+B	D	E=C\D	F
6	١٩١٨٥	19,191	47,529	40%	57%

نلاحظ من خلال تحليل الجدول أن المصرف يتمتع بسيولة متوسطة لمواجهة المخاطر في اليوم الثالث من الاختبار بنسبة 40% وهي نسبة جيدة نسبياً، حيث يستطيع المصرف من خلالها مواجهة معظم التزاماته المالية التي تواجهه.

بيانات السيناريو الأول لعام ٢٠١٠:

الجدول (8.5): تقييم وضع السيولة بعد الاختبار.

الأصول السائلة بعد الاختبار	رصيد صافي التدفقات النقدية من البداية	البسط: الأصول السائلة بعد الاختبار	المقام:الخصوم قصيرة الأجل(الودائع الجارية)	النسبة بعد الصدمة	النسبة قبل الصدمة
A	B	C=A+B	D	E=C\D	F
6	21,986	21,992	47,658	46%	60%

نلاحظ من خلال تحليل الجدول أن المصرف يتمتع بسيولة مرتفعة لمواجهة المخاطر في اليوم الثالث من الاختبار بنسبة 46% وهي نسبة جيدة ، ويستطيع المصرف من خلالها مواجهة التزاماته المالية بكفاءة عالية.

بيانات السيناريو الثاني لعام ٢٠٠٩:

الجدول (9.5): تقييم وضع السيولة بعد الاختبار.

الأصول السائلة بعد الاختبار	رصيد صافي التدفقات النقدية من البداية	البسط: الأصول السائلة بعد الاختبار	المقام:الخصوم قصيرة الأجل(الودائع الجارية)	النسبة بعد الصدمة	النسبة قبل الصدمة
A	B	C=A+B	D	E=C\D	F
6	15,011	-15,005	101,937	−15%	27%

نلاحظ من خلال تحليل الجدول أن المصرف يعاني من مخاطر مرتفعة جدا لمواجهة المخاطر في اليوم الثالث من الاختبار بنسبة 15% مع وجود النسبة السالبة التي تدل على حاجة المصرف للسيولة النقدية وعدم تواجدها لديه لمواجهة التزاماته وهي نسبة سيئة جدا ولا يستطيع المصرف من خلالها مواجهة التزاماته.

بيانات السيناريو الثاني لعام ٢٠١٠:

الجدول (10.5): تقييم وضع السيولة بعد الاختبار.

الأصول السائلة بعد الاختبار	رصيد صافي التدفقات النقدية من البداية	البسط: الأصول السائلة بعد الاختبار	المقام:الخصوم قصيرة الأجل(الودائع الجارية)	النسبة بعد الصدمة	النسبة قبل الصدمة
A	B	C=A+B	D	E=C\D	F
6	23,308-	23,302-	119,769	-20%	23%

نلاحظ من خلال تحليل الجدول أن المصرف يعاني من مخاطر مرتفعة لمواجهة المخاطر في اليوم الثالث من الاختبار بنسبة -20% مع وجود النسبة السالبة والتي تدل على حاجة المصرف للسيولة النقدية وعدم تواجدها لديه لمواجهة التزاماته وهي نسبة سيئة ولا يستطيع المصرف من خلالها مواجهة التزاماته.

تأثير إدارة الالتزام في إدخال المعايير الجديدة لحساب المخاطر المصرفية الصادرة عن مجلس النقد والتسليف:

مخاطر السيولة:

أصدر مجلس النقد والتسليف القرار رقم (٧٤/م ن/ب٤) يتضمن التعليمات الرقابية الخاصة لإدارة مخاطر السيولة، ولم يحدد ضمن هذه التوصيات أو التعليمات نسب أو معايير محددة لحساب مخاطر السيولة فكان يركز على اعتماد المصارف على أنظمة معلومات تعمل على قياس ومراقبة ومتابعة مخاطر السيولة واعتماد اختبارات الضغط كواحدة من الدعائم الأساسية لحساب ووضع حدود لمخاطر السيولة وفقاً لنتائج الاختبارات.

وبالنظر إلى سياسة إدارة مخاطر السيولة في المصرف العقاري فهي تعتمد على النسب المالية ولم تعتمد طريقة اختبارات الضغط لقياس مخاطر السيولة.

الاحتياطي الإلزامي:

بناء على قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٧٢/م ن/ب٤) الذي ينص على تكوين المصارف للاحتياطي الإلزامي لدى مصرف سورية المركزي بنسبة ٥% من مجموع الودائع لأجل والودائع الجارية فقد التزام المصرف العقاري بهذه القرارات بناء على النتائج التالية:

الجدول (11.5): لتوضيح معدل الاحتياطي الإلزامي لدى المصرف العقاري.

الاحتياطي الإلزامي	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
	%١٠	%١٠	%١٠

احتساب نسبة كفاية الأموال الخاصة:

بناء على تعديل قرار مجلس النقد والتسليف رقم (١٠٠/م ن/ب٤) الذي ينص على احتساب نسبة كفاية الأموال الخاصة بالحدود القصوى المسموح بها لتركزات المخاطر المصرفية فقد طبق هذا القرار بالمصرف العقاري في عام ٢٠١١ وقد أخذت سنة ٢٠١٠ كسنة أساس للمقارنة حيث نص القرار على عدم تجاوز صافي إيداعات وتوظيفات المصرف بالإضافة إلى صافي حساباته خارج الميزانية لدى مصرف أو مراسل في الخارج نسبة ٧٥% من أمواله الخاصة الصافية وكانت نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف العقاري في سنتي ٢٠١٠ و٢٠١١ على الشكل التالي:

الجدول (12.5): لتوضيح نسبة كفاية الأموال الخاصة لدى المصرف العقاري.

	٢٠١٠	٢٠١١
نسبة كفاية الأموال الخاصة الصافية	%٧٣	%٨٥

هنا ظهر أثر إدارة الالتزام في التزام المصرف العقاري بقرارات مجلس النقد والتسليف الناظم باحتساب كفاية الأموال الخاصة الصافية (الحدود المسموح بها لتركزات المخاطر المصرفية).

المخاطر التشغيلية:

بناء على قرار مجلس النقد والتسليف رقم (١٠٦/م ن/ب٤) الناظم لاحتساب رأس المال اللازم لمقابلة المخاطر التشغيلية استنادا إلى الممارسات السليمة لإدارة ورقابة المخاطر التشغيلية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي تنحصر بالمعايير الثلاثة (أسلوب المؤشر الأساسي والمعياري والبديل)، فقد عمل المصرف العقاري بالالتزام بتطبيق هذا القرار الناظم بحساب متطلبات رأس المال اللازمة لمقابلة المخاطر التشغيلية أيضا في عام ٢٠١١ وسيوضح الجدول التالي متطلبات رأس المال اللازم في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ كما شرحناها سابقاً:

الجدول (13.5): لتوضيح متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل.

	٢٠١٠	٢٠١١
رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل	٨٢٠،٨٢٦	٩٥٠،٣٤٨

نتائج الدراسة:

بناء على ما تم التوصل إليه من النتائج النظرية والعملية، سيقوم الباحثة بشرح هذه النتائج كالآتي:

١- يوجد نظام محكم لأعمال إدارة الالتزام في المصرف العقاري ، وهناك تعاون بين مجلس الإدارة والإدارة العليا لتفعيل دور إدارة الالتزام في المصرف.

٢- تقوم إدارة الالتزام بمراقبة وتوجيه إدارات وأقسام المصرف كل حسب تخصصه للالتزام بالقوانين والمعايير الصادرة عن الجهات الرقابية والإشرافية.

٣- تقدم إدارة الالتزام النصح والمشورة للإدارة العليا والأقسام بالمصرف، وكذلك تقوم بتدريب الموظفين حول مواضيع الالتزام وإعداد إرشادات مكتوبة بهذا الخصوص بما يتناسب مع حجم وطبيعة وتعقيد عمليات المصرف وتنظيمه الداخلي ودليل إرشادات الممارسة العملية وميثاق السلوك المهني لتجنب مخاطر الالتزام، وليس من مهامها إدارة المخاطر المصرفية، وإنما الحد أو تجنيب المصرف المخاطر المصرفية، لأن ذلك ينفي مبدأ الاستقلالية لإدارة الالتزام.

٤- يظهر الدور الفعال لإدارة الالتزام في حماية المصرف من مخاطر عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وخاصة ضمن الظروف الراهنة، وإرساء نظام رقابة فعال لعمليات وحركات السحب والإيداع والحوالات للعملاء والعلاقات مع المصارف المراسلة وسياسات (KYC) أو اعرف عميلك للحفاظ على سلامة المصرف من مخاطر السمعة ومخاطر النزاهة.

٥- أعطت الدراسة التحليلية بالنسب المالية لمخاطر السيولة انعكاس لسياسة المصرف العقاري حيال القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف، فمن خلال الاتجاه نحو زيادة الإقراض والاستثمار في قرارات مجلس النقد والتسليف نلاحظ زيادة الودائع ولكن بنسبة أقل من زيادة القروض ومن المقارنة بين النسبة الأولى التي تعبر عن نقص أو زيادة الأرصدة النقدية لدى المصرف إلى إجمالي الموجودات والنسبة الثالثة التي تعبر عن زيادة نسبة القروض إلى الودائع يمكن وضع احتمال أن المصرف استعان بالأرصدة النقدية لديه لتلبية طلبات الإقراض الجديدة، علما أن المصرف تجاوز النسبة التي تقيه من مخاطر

السيولة وهي إجمالي القروض إلى الودائع وهي ٥٠ إلى ٦٠%، بحيث كانت النسبة لدى المصرف العقاري ٨٢% عام ٢٠٠٩ و٨٦% عام ٢٠١٠، فكان من الأفضل البحث عن مصادر تمويل جديدة أو طرق لاستقطاب نسبة أكبر من الودائع دون اللجوء إلى الأرصدة النقدية، حيث أن هذا الانخفاض عرض المصرف لزيادة نسبة فشله في اجتياز اختبار الضغط على السيولة بالسيناريو الثاني في عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠.

٦- لقد عمل المصرف العقاري في زيادة أرصدة الاستثمارات قصيرة الأجل لديه ولكن ارتفاع قيمة هذه الموجودات تعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته على المدى القصير وليس الالتزامات المفاجئة، وهناك احتمال أن المصرف قام بتمويل موجودات قصيرة الأجل لديه بمطلوبات طويلة الأجل وما يؤكد هذا الاحتمال وجود الفجوة الموجبة لدى المصرف في تحليل مخاطر الفائدة لديه، وبالربط مع مخاطر الفائدة نجد أن هناك توافق ما بين نتائج النسب المتعلقة بمخاطر السيولة وتحليل الفجوة لأسعار الفائدة، ومن خلال التحليل النظري نلاحظ أن المخاطر المتعلقة بآجال الاستحقاق طالت سيولة المصرف وأرباحه من دخل الفوائد، وأن المصرف لم يولي اهتمام لدراسة أهم العوامل المسببة للمخاطر المصرفية لتجنب النتائج السلبية التي تؤثر على المركز المالي للمصرف.

٧- مع زيادة معدلات طلبات الإقراض الجديدة وزيادة نسبة القروض إلى إجمالي الودائع ٤% كما هو موضح بالدراسة التحليلية، نجد أن المصرف قام بزيادة مخصصات الديون المعدومة لديه ومن خلال هذه السياسة الاحترازية قام المصرف بوقاية نفسه وانخفاض معدلات الديون المعدومة لديه وبالتالي انخفاض مخاطر الائتمان لديه نسبيا وأصبح له قدرة أكبر على تلبية طلبات الإقراض الجديدة مع ثبات جميع العوامل الأخرى.

٨- لا يوجد علاقة واضحة ما بين التزام المصرف بتعليمات المصرف المركزي وبين مخاطر السيولة حيث أن تطبيق اختبارات الضغط بالنسبة لمخاطر السيولة أثبتت أن المصرف قادر على مواجهة التزاماته عند حدوث النقص المفاجئ للودائع الجارية في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ حيث حقق المصرف رصيداً موجباً لصافي التدفقات النقدية واستطاع من خلال التزامه بتعليمات المصرف المركزي ونسب السيولة النقدية الواجب الاحتفاظ بها لمقابلة

التزاماته، ومن جهة أخرى أثبتت اختبارات الضغط أن المصرف غير قادر على مواجهة التزاماته عند حدوث النقص المفاجئ للودائع الكلية في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ حيث كان رصيد التدفقات النقدية سالبا لعام ٢٠١٠ من اليوم الثاني ولعام ٢٠٠٩ من اليوم الثالث مع بقاء المصرف ملتزما بتعليمات المصرف المركزي حيال المتطلبات اللازمة لمواجهة مخاطر السيولة.

٩- استطاعت النسب المالية لمخاطر السيولة إعطاء صورة عامة ولكن غير دقيقة حيال وضع المصرف ومستوى مخاطر السيولة لديه، فالنسب المالية تظهر حالة سطحية غير كافية لمخاطر السيولة التي تواجه المصرف.

١٠ لا يوجد علاقة واضحة ما بين التزام المصرف بتعليمات المصرف المركزي وبين مخاطر الائتمان حيث أن الدراسة العملية بالنسبة لمخاطر الائتمان أثبتت وجود ضوابط رقابية فعالة على الائتمان، حيث أن المصرف المركزي ومجلس النقد والتسليف لم يخصصا قرارات واضحة بشأن زيادة مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية ولكن مع توجهات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي في خفض معدلات الفائدة قامت إدارة المصرف بزيادة معدل المخصصات مقابل توقع زيادة الإقبال على القروض وبالتالي زيادة احتمالات عدم السداد للمقترضين.

١١- ظهر أثر إدارة الالتزام للمصرف العقاري في مخاطر الائتمان من خلال تطبيق تعليمات مصرف سورية المركزي بشأن إتباع المصارف أسلوب تصنيف التسهيلات الائتمانية الصادر في عام ٢٠٠٨ حيث أنه طُبق في المصرف العقاري رسميا في عام ٢٠١١.

١٢- لا يوجد علاقة واضحة ما بين التزام المصرف بتعليمات المصرف المركزي وبين مخاطر سعر الفائدة حيث أن المصرف العقاري التزم لكافة القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف والمصرف المركزي حيث أن توجه تلك القرارات كان إلى تخفيض معدلات الفائدة تدريجيا لتشجيع الإقراض والاستثمار ومن خلال التحليل العملي للفجوة لاحظنا أن المصرف العقاري لديه فجوة موجبة أي أنه حساس لموجوداته ومن خلال متابعة التزام المصرف العقاري لقرارات تخفيض الفائدة نلاحظ أن دخل الفوائد لديه انخفض رغم أنه كان يجب أن يزداد

لازدياد معدل القروض المتوقع ولكن من الواضح أن المصرف العقاري يغطي جزء من موجوداته القصيرة الأجل بمطاليب طويلة الأجل لذلك كان تخفيض أسعار الفائدة له آثار سلبية على سيولة المصرف وخاصة عام ٢٠١٠.

١٣- ظهر أثر إدارة الالتزام في تنفيذ تعليمات المصرف المركزي من خلال تطبيق المصرف العقاري لقرار مجلس النقد والتسليف رقم (١٠٦/م ن /ب٤) الناظم باحتساب متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل حيث تم تطبيقه رسميا في المصرف العقاري عام ٢٠١١.

١٤- ظهر أثر إدارة الالتزام في تنفيذ تعليمات المصرف المركزي من خلال تطبيق المصرف العقاري لقرار مجلس النقد والتسليف رقم (١٠٠/م ن/ب٤) الناظم باحتساب نسبة كفاية الأموال الخاصة الصافية (الحدود المسموح بها لتركزات المخاطر المصرفية) حيث تم تطبيقه رسمياً في المصرف العقاري عام ٢٠١١.

توصيات الدراسة:

١- تعزيز قنوات التواصل مابين مصرف سورية المركزي والمصارف السورية، بحيث تتم مناقشة مشاريع التشريعات الرقابية قبل صدورها، وذلك لتفادي الفجوة ما بين التشريع والتطبيق ولتحقيق الالتزام الكامل بكافة التشريعات والتعليمات الصادرة وخاصة فيما يتعلق بهيكلية النظام المالي وتطور عناصره من جهة وإدارة المخاطر التي ممكن أن تواجه هذا النظام من جهة أخرى.

١- ضرورة بذل مزيد من الاهتمام والدعم لتحقيق المتابعة والتنسيق بين دائرة الالتزام ودوائر المصرف مع وجود الاتصال المباشر مع هذه الإدارات دون طرق الاتصال التسلسلي.

٢- استمرارية العمل نحو تعزيز المهارة والمعرفة لموظفي الالتزام خصوصا وبقية الموظفين عموما لتمكنهم من أداء أعمالهم بصورة فعالة فيما يخص مسؤولياتهم المتعلقة بالالتزام.

٣- متابعة التطورات الفنية في المعايير العالمية التي تخص إدارة الالتزام مع القيام بدورات تدريبية مكثفة حول مواضيع إدارة مخاطر الالتزام لإكسابهم المهارات المصرفية المتجددة في هذا الخصوص.

٤- تدعيم دور الجهات الرقابية الرسمية في إصدار دليل رسمي ومعتمد لعمل إدارة الالتزام تطبيقا لمبادئ الحوكمة في المصارف العاملة يحدد فيها الآلية العامة ونطاق عمل إدارة الالتزام مع تحديد مسؤوليات وأهداف هذه الإدارة.

٥- توضيح علاقة إدارة الالتزام مع إدارة المخاطر وإدارة التدقيق الداخلي في المصرف لتحقيق التنسيق بين هذه الإدارات وعدم وجود تداخل في مهامها ووظائفها.

٦- وضع مقاييس كمية لقياس مخاطر الالتزام وإدارتها وتحديد درجة التزام المصرف وتحقيقه لمعايير النزاهة والالتزام المطلوبة.

٧- قيام إدارة الالتزام بوضع دليل التزام لكل قسم من أقسام المصرف يحدد فيه جميع القرارات والقوانين والتعاميم الصادرة من الجهات الرقابية والإشرافية الرسمية والتي تخص كل قسم مثلا (دليل التزام قسم الحسابات الجارية، دليل التزام قسم القروض،....) وذلك لتنسيق عمل إدارة الالتزام بين الأقسام ومعرفة كل قسم من أقسام المصرف للتعليمات والقوانين التي تخص أعماله.

٨- تدعيم دور إدارة الالتزام وخاصة في ظل الظروف الراهنة لما لها من دور إيجابي في تجنب المصرف لمخاطر عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

٩- قيام الإدارة بضمان امتلاك مسؤول أو إدارة الالتزام مستوى مناسباً من السلطة والمسؤولية بحيث يمكنه/يمكنها من تطبيق نظام إدارة الالتزام في المؤسسة بصورة فاعلة.

١٠- قيام إدارة الالتزام (بالإضافة إلى مراقبة السحوبات والإيداعات للعملاء لتدعيم تجنب مخاطر الإيداع ومراقبة سياسة إعرف عميلك للعملاء لتدعيم تجنب مخاطر الائتمان) بدراسة المنتجات المصرفية الجديدة ودرجة مخاطر هذه المنتجات أو الخدمات وتأثيرها على سمعة ونزاهة المصرف.

المراجع العربية:

الكتب العربية:

١. البيلاوي، حازم، **نظرية النقود**، الإسكندرية للطباعة والنشر، الإسكندرية ،سنة١٩٩٩.

٢. الحسيني فلاح، الدوري مؤيد، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٦.

٣. الخطيب، سمير، **قياس وإدارة المخاطر في البنوك**، منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٥.

٤. د. الحلاق، سعيد سامي، د. العجلوني ،محمد محمود، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازودي للنشر، عمان الأردن، ٢٠١٠.

٥. د. الشعار، نضال، **أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي**، الجندي للطباعة والنشر، ٢٠٠٥.

٦. د. الشماع خليل. **أساسيات العمليات المصرفية**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ١٩٩٩.

٧. د. الكراسنة، إبراهيم، أطر **أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، ٢٠١٠.

٨. د. المقدادي، عادل علي، **عمليات البنوك وفقا لقانون التجارة العماني**، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٦.

٩. كنعان، علي، **النظام النقدي والمصرفي السوري**، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، دمشق . سورية، ٢٠٠٠.

١٠. د. حسن، محروس، **إدارة المنشآت المالية والبنوك التجارية**، الجزء الأول، ٢٠٠٥.

١١. د. سلطان، محمد سعيد، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٥ .

١٢. د.حماد، طارق، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨.

١٣. د.حماد، طارق، **المشتقات المالية (مفاهيم، إدارة، مخاطر)**، سلسلة البنوك التجارية قضايا معاصرة، الدار الجامعية، الجزء الخامس، ٢٠٠١.

١٤. د.شرف كمال، د.أبو عراج هاشم، **النقود والمصارف**، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، الطبعة الثانية ٢٠٠٤.

١٥. د.شفيق عبد المنعم، **مدخل في إدارة البنوك في كلية التجارة جامعة بنها**، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨،

١٦. رمضان زياد، جودة محفوظ، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**. دار وائل للنشر الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦.

١٧. السيسي، صلاح الدين حسن، **الموسوعة المصرفية العلمية والعملية (الجزء الثاني)**، مجموعة النيل العربية، ٢٠١١.

١٨. السيسي، صلاح الدين حسن، **الموسوعة المصرفية العلمية والعملية (الجزء الأول)**، مجموعة النيل العربية، ٢٠١١.

١٩. الصباح عبد الرحمان: **مبادئ الرقابة الإدارية(المعايير – التقييم – التصحيح)**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة عمان، الأردن، ١٩٩٨.

٢٠. طه، عاطف، **تنظيم وإدارة البنوك منهج وصفي وتحليلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨.

٢١. عبد الله، خالد أمين، **التدقيق والرقابة في البنوك**، منشور بدعم من معهد الدراسات المصرفية، الأردن، عمان، ١٩٩٨.

٢٢. عبد ربه، محمد رائد، **المراجعة الداخلية**، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩،

٢٣. العيادي، أحمد صبحي، **إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها**، كلية العلوم التربوي والأنوروا، ٢٠١٠.

٢٤. د. . الحوراني أكرم ، تقرير حول القطاع المالي والمصرفي في سورية ، ورشة عمل للهيئة العليا للبحث العلمي ، قاعة رضا سعيد ، دمشق ،٢٠١٤.

الدراسات والبحوث العربية:

١. د. غزازي، عمر، **بحث في الخدمات المصرفية في ظل التحولات العالمية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، ٢٠٠٨.

٢. ميهوب، سماح، **بحث في الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المنتوري، الجزائر، ٢٠٠٥.

٣. بن عمارة، نوال، **بحث في وسائل الدفع الالكترونية (الواقع والتحديات)**، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة ، ٢٠١٠.

٤. د. الشبيلي، يوسف عبد الله، **بحث بعنوان أدوات إدارة مخاطر السيولة وبدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية**، المملكة العربية السعودية، الرياض،٢٠١١.

٥. أ. قره داغي، علي محي الدين، **بحث إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية**، دراسة فقهية اقتصادية، مجلة إسراء الدولية المالية الإسلامية، مجلد أول، عدد أول، ٢٠١٠.

٦. علي أبو كمال، ميرفت، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل II**، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، ٢٠٠٧.

٧. انجرو، ايمان، **بحث في التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض**، كلية التجارة، جامعة دمشق،٢٠٠٧.

٨. موسى، أحلام، **آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية**، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، ٢٠٠٥.

٩. إسلامبولي، مرام، **استخدام مؤشرات لجنة بازل في رقابة مصرف سورية المركزي على المصارف السورية**، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٩.

١٠. ناصر، سليمان، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠٠٥.

١١. الأستاذة دردور، أسماء، الأستاذة، بن زادي، نسرين، **الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية**، ٢٠١١.

١٢. د.بلعجوز حسين، د.بوقرة، رابح، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، **إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، ٢٠١١.

١٣. أبو رحمة، سيرين، **السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة**، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، غزة، ٢٠٠٩.

١٤. بزاز، حليمة، **المشتقات المالية ومخاطرها**، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، جامعة منتوري، قسنطينة، تركيا، ٢٠٠٧.

١٥. الخالدي، حمد عبد الحسين راضي، **تأثير الآليات للحاكمية في الأداء والمخاطرة لعينة من المصارف**، دراسة تحليلية لعينة من المصرف العراقية، ٢٠٠٧.

١٦. حبقة، علي، **التقنيات الحديثة في إدارة السيولة النقدية**، دراسة تطبيقية وتحليلية على المصرف التجاري السوري، جامعة دمشق، كلية التجارة، ٢٠١٣.

١٧. يوسف، محمد طارق، **بحث إرشادات الحوكمة في البنوك طبقا لأفضل الممارسات الدولية والإقليمية والمحلي**ة، شركة نورنثون جرانت العالمية.

١٨. حمني، حورية، **دراسة في آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المنتوري، الجزائر.

١٩. شاهين، صباح، **دراسة في أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني.**

٢٠. بحث في **استراتيجيات إدارة المخاطر للالتزام بمقررات بازل٣ وأبعادها المستقبلية** "**استخراج قيمة الأعمال من التطوير التنظيمي**" المعهد المصرفي وشركة (Moody's Analytics)، الرياض ٣٠ نوفمبر، ٢٠١١.

الندوات والمؤتمرات:

١. د.سعيدي وصاف، د. عتيقة وصاف ، الصناعة المصرفية والتحولات العالمية ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (واقع وتحديات)، ٢٠٠٧.

٢. أ. الكردي، أحمد جامعة الأزهر، كلية التجارة، مقال عن بعض الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمات المصرفية، ٢٠١٠.

٣. د.عبد الكريم، نصر، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل ٢، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، ٢٠٠٧.

٤. د. صالح، مفتاح، المخاطر الائتمانية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن،٢٠١١.

٥. إدارة المخاطر التشغيلية، وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، صندوق النقد العربي، الاجتماع السنوي للجنة العربية للرقابة المصرفية، أبو ظبي، ٢٠٠٤.

٦. شلبي، ماجدة، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، المجلة الاقتصادية، القاهرة، ٢٠٠٣.

٧. ورقة مناقشة الرقابة الداخلية في البنوك، البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والإشراف، الفصل الثاني، وحدة الالتزام.

٨. المنتدى السادس لإدارة الالتزام، فندق ديديمان، دمشق، سورية، ٢٠١٠.

سياسات الالتزام والحوكمة في سورية والدول العربية والعالمية :

١. قواعد الخدمات المصرفية الالكترونية، مؤسسة النقد العربي السعودي، إدارة التقنية البنكية، ٢٠١٠.

٢. بنك فلسطين، سياسات وإجراءات غسيل الأموال، ٢٠٠٩.

٣. دليل إدارة المخاطر المصرفية، السياسات والإجراءات، المصرف العقاري في سورية، ٢٠١١.

٤. تجربة بنك الائتمان الأوروبي Credit Europe Bank (CEB) , Compliance Charter,2012, Amsterdam.

٥. الندوة السنوية الأولى للالتزام ومكافحة غسل الأموال، ٢٠١٢، الموقع الرئيسي لمؤسسة النقد العربي السعودي، www.sama.gov.sa

٦. برنامج الالتزام لبنك القاهرة، جمهورية مصر العربية، الموقع الرسمي لبنك القاهرة، http://www.bdc.com.eg,

٧. برنامج الالتزام المصرفي ومكافحة غسيل الأموال، الموقع الرسمي لبنك مصر لتنمية الصادرات، http://www.edbebank.com ،

٨. برنامج الالتزام المصرفي والحوكمة، البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي في مجال الالتزام المصرفي، الموقع الرئيسي للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي http://www.pbdac.com.eg .

٩. دليل الالتزام بالأنظمة للبنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠٠٨.

١٠. تطور استراتيجية أسعار الفائدة بسورية، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي.

١١. أسعار الفائدة على ودائع الليرة السورية، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي.

١٢. السياسة النقدية لمصرف سورية المركزي، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي.

١٣. السياسة النقدية، سعر صرف الليرة السورية، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي.

١٤. السياسة النقدية، سياسة السوق المفتوحة لمصرف سورية المركزي، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي.

١٥. الروزنامة التأشيرية لمزادات مصرف سورية المركزي، وحدة إدارة الأوراق المالية الحكومية، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي.

١٦. السياسة النقدية، سياسة الاحتياطي الإلزامي، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي.

المراسيم وقرارات مجلس النقد والتسليف والمصرف المركزي السوري:

١- المرسوم التشريعي رقم ٢١ عام ٢٠١١ الناظم لعمل مصرف سورية المركزي ، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي

http://www.banquecentrale.gov.sy/main-ar.htm

٢- القرار رقم (١١١٩\ م ن \ ب٤) الناظم بتعديل أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف العامة الواردة في القرار رقم (٤٣/م ن/ب٤ تاريخ ٢٠٠٤/١/٥) ، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي ، قرارات مجلس النقد والتسليف.

٣- القرار رقم (١٦٠ \م ن \ب٤) الناظم بتعديل أسعار الفائدة الدائنة استكمالا للخطوات الهادفة لتصحيح هيكل الفوائد المصرفية ، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي ، قرارات مجلس النقد والتسليف.

٤- القرار رقم (١١٧٢\ م ن \ب٤) الناظم لتحديد أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف العامة والخاصة على الحسابات الجارية وودائع التوفير والودائع لأجل وودائع الأطفال وشهادات الاستثمار بالليرات السورية، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي ، قرارات مجلس النقد والتسليف.

٥- القرار رقم (١٧٤ \ م ن \ب٤) تعديل القرار رقم ١٧٢ ، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي ، قرارات مجلس النقد والتسليف.

٦- القرار رقم (١٢٩٨\ م ن\ ب٤) تاريخ (١٨ \ ٦\ ٢٠٠٧) لتعديل المادة رقم (٢) من القرار رقم (١٧٤) ، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي ، قرارات مجلس النقد والتسليف.

٧- القرار رقم (١٣٩٣\ م ن \ ب٤) تاريخ (٢٠٠٨\٥\١٥) الناظم بتحديد أسعار الفائدة الدائنة التي تدفع على الحسابات الجارية ولأجل،الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي ، قرارات مجلس النقد والتسليف.

٨- القرار رقم (١٤٦٢\م ن\ ب٤) تاريخ (٢٠٠٩\١\٣١) الناظم بتخفيض معدلات الفائدة الدائنة على الودائع لأجل بمقدار ١% ، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي ، قرارات مجلس النقد والتسليف.

٩- القرار رقم (١٦٩٨\م ن \ب٤) تاريخ (٢٠١٠\٤\٢٨) حول تعديل أسعار الفائدة في سورية، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي ، قرارات مجلس النقد والتسليف.

١٠- القرار رقم (١٧٢٨\ م ن \ب٤) تاريخ (٢٠١٠\١٢\٢٨) حول تحديد أسعار الفائدة الدائنة ، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي ، قرارات مجلس النقد والتسليف.

١١- القرار رقم (٢٣١٥) تاريخ ٢٠٠٥\٥\١٥ ، إعادة مهمة تحديد سعر الصرف إلى مصرف سورية المركزي، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي ، قرارات رئاسة مجلس الوزراء.

١٢- القرار رقم (١١٩٧\ م ن\ب٤) تاريخ (٢٠٠٦\٤\٢٥) الناظم باعتماد التعليمات الخاصة بمراكز القطع الأجنبي المرفقة بهذا القرار والطلب إلى المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية العمل على تطبيق وتنفيذ ما ورد فيها، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي ، قرارات مجلس النقد والتسليف.

١٣- القرار رقم (٣٤٢٤) تاريخ ٢٠٠٧\٨\٥١ ، تبني مصرف سورية المركزي نظام سعر الصرف وفك ارتباط الليرة السورية بالدولار الأميركي، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي ، قرارات رئاسة مجلس الوزراء.

١٤- القرار رقم (٥٢٠٤) تاريخ (٢٠٠٦\١١/١٥) الناظم بتحرير الحساب الجاري من ميزان المدفوعات السوري، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي ، قرارات رئاسة مجلس الوزراء.

١٥- القرار رقم (٣٩٧\م ن \ب٤) تاريخ (٢٠٠٨\٦\٤) السماح للمقيمين ولغير المقيمين بفتح حسابات بالعملات الأجنبية لدى أحد المصارف المرخّصة، وتغذيتها بجميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية وتعليماته التنفيذية، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، قرارات مجلس النقد والتسليف.

١٦- المرسوم التشريعي رقم (٣٣) تاريخ (٢٠٠٥\٥\١١) مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، التشريعات النقدية والمصرفية.

١٧- القرار رقم ٣٤٨ تاريخ (٢٠٠٨ /١/١٦) المتضمن السماح للمصارف العاملة بمنح القروض والتسهيلات المصرفية بالعملات الأجنبية لتمويل المشاريع الاستثمارية المرخصة ، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، قرارات مجلس النقد والتسليف.

١٨ - القرار رقم (٨٤) تاريخ (٢٠١٠\١١\٤)، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، قرارات لجنة إدارة مصرف سورية المركزي.

١٩- المادة رقم "٨" ، المرسوم التشريعي رقم(٢١) عام ٢٠١١ الناظم بتعديل قانون النقد الأساسي ، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، التشريعات النقدية والمصرفية.

٢٠- القرار رقم(٥٩٣٨) تاريخ (٢٠١١\٥\١٢) ، تخفيض الاحتياطي الإلزامي على الودائع من ١٠% إلى ٥% ، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي ، قرارات رئاسة مجلس الوزراء.

المراجع الأجنبية:

الكتب الأجنبية:

1- H.RMachiraju , Modern Commercial Bank , second edition , copy right 2008 New Age International.

2- Timothy W.Koch, S.Scot MacDonald, Bank Management 7e ,southwestern cengage learning, 2010.

3- Jayaram , Kondabagil, Risk Management in Electronic Banking , Concepts and Best Practices , copy right by john wiley and sons.

4- Matthews ,Kate, Thompson ,John , The Economics of Banking, Copyright, 2005, John Wiley & Sons.

5- Suresh, Padmalata, Paul, Justin, Management of Banking and Financial Services, Second Edition, copy right 2010, Dorling Kindersley.

6- Rose , Peter, Bank Management & Financial services, copy right 2005 , McGrow-Hill Companies.

7- Bank Lending , The Hong Kong Institution of Bankers,2012, Copy rights by John wiley and sons.

8- G.S Popli , S.K Puri , Strategic Credit Management in Banks,2013 , copy right Asoke K Ghosh PHI learning private limited.

9- R.K Suri , J.K Budheraji , Namita Rajput,2005, ISC Economic, Vo1.I.

10- Sylvester Eiifinger , Donat Masciandaro , Hand book of Central Banking ,Financial Regulation and Supervision After the financial crisis,2011, Copy right by Edward Elgar.

11- S.Mishkin, Fredrec, , Monetary Policy Strategy,Massachusetts institute of technology, 2007.

12- Choduhry , Moorad, An Introduction to Banking Liquidity Risk and Asset- Liability Management,2011, CISI.

13- ghosh, Amalendu ,Managing risks in commercial and retail banking , 2012, A practical guide to the practices and procedures of effectively managing banking risks,John Wiley & Sons.

14- Matthews,Kent, Thompson, john,2005, The Economics of Banking ,john wiley and sons.

15- Allen , Steven , Financial risk management , copy right 2013 , John Willey and Sons, Hobken , NewJersy.

16- Bassiss ,Joel , Risk Management in Banking , 3rd Edition , Copy right by John Wiley & Sons , 2011.

17-Van Greuning, Hannie, Brajovic Bratanovic, Sonja, Analyzing Banking Risk , 3rd Edition, 2009.

18- Credit Risk Management , Hong kong Institute of Bankers , copy right 2012 , John Willey and Sons.
19- Cipy , Joseph , Advanced Credit Risk Analysis and Management , copy right 2013 John Willey and sons , United Kingdom .
20- Dimitris, Chorafas , stress Testing for Risk Control Under Basel|| , 2007 , Elsevier Ltd , Oxford .
21- Quagliariello, M. Stress-testing the Banking System Methodologies and Applications, 2009, Cambridge University, New York.
22- Camm, Cochran, Fry, Ohlmann, Adnersong, Sweeney, Williams, Essentials of Business Analytics, Descriptive, predictive, prescriptive cengage learning, 2014, p14.
٢٣- B.A. Law, Microbiology and biochemistry, Second edition, Blackie Academic and professional, UK, London, 1997, p343.
24- The standrdised Approach to Credit risk, Basel Committee on Baking supervision, Bank for international settelements, 2001, p9-13.
25- Hillar, Christine, Dhanani, Alpa, Fifield, Suzanne, Stevenson, Lorna, Interest Rate Risk Management , CIMA publishing , 2005, Oxford.
26- Tarantino, Anthony, Operational Risk Management in Financial Services, John Willey and Sons Copy Right 2008.
27- Operational Risk Management, Hong kong Institute of Bankers , 2013
28-Credit Europe Bank (CEB), Compliance Charter,2012, Amsterdam.

الدراسات الأجنبية:

1- Impact of E-Banking on Traditional Banking Services, Shilpan Vyas, Shanghai University,
2- Consumer and Mobile Financial Services, Board of Governors of The Federal Reserve System , 2013.
3- Graciela L. Kaminsky, Carmen M. Reinhart ,The TwinCrises:The Causes of Banking and Balance-of-Payments Problems, 1999,National Bureau of Economic Research.
4- Wassim Shahin ,Compliance with international regulation on AML/CFT: the case of banks in Lebanon ,2013 ,
5- Giuliana Birindelli, Paola Ferretti, compliance risk in Italian banks , Research paper, Journal of Financial Regulation and Compliance,2008.
6- Aslı Demirgüç-Kunt, Enrica Detragiache, and Thierry Tressel, Banking on the Principles:
Compliance with Basel Core Principles and Bank Soundness, World Bank Policy Research Working Paper , 2006.

7- Giuliana Birindelli, Paola Ferretti, compliance function in Italian banks: organizational issue, Journal of Financial Regulation and Compliance, research paper, 2013.
8- Compliance Examination Manual, FDIC, 2010, Compliance Examinations, CMS.

المؤتمرات والمقالات:

1- World Leaders Launch Action Plan to Combat Financial Crisis, IMF Survey Magazine, 2008.
2- Trade and Development Bank "ECO", Operational and compliance risk management policy, 2008.
3- Basel Committee on Banking Supervision , Principles for the sound management of operational risk , 2011, Bank for International Settlements.
4- principles for sound liquidity risk management and supervision Basel committee on banking supervision,2008, Bank for international settlements.
5- Glantz, Morton , Managing Bank Risk , copy right 2003, Academic Press.
6- Credit Europe Bank (CEB) , Compliance Charter,2012, Amsterdam .
7- Basel Committee on Banking Supervision, Compliance and compliance function in banks, April 2005, Bank for International Settelments, p1.

Abstract:

The banking sector witnessed the world's major developments , and in spite of these developments, this sector exposured to the financial crisis ,and led to a negative impact on the economic environment in general and the financial and banking sector in particular, and the increasing rates of exposure of banks to the banking risks , so it is imperative for banks to take necessary measures to protect themselves from reputational risk and instability , and that through the activation of the supervisory role played by the central bank on banks , and lay the foundations for effective control enhances the ability of banks to cope with banking risks and avoid them before they happen .

This study aimed to clarify the role played by the central bank in controlling the banks, and to evaluate the effectiveness and the reality of the application on the banks in Syria to the instructions of the Central Bank after the establishment of the compliance management , the importance of the study shows in activating the role of the central bank to develop its mechanisms of supervisory and regulatory , and consolidate the relationship with regulators and upgrading methods of risk management to maintain the reputation of the bank , the study adopts descriptive analytical method to identify the nature of the decisions issued by the central bank and how they impact on banks through the compliance management through the data , the researcher analyzed the proportions of Finance to measure bank risks , and the program (Excel) to stress tests , among the most important findings of the researcher to it, that there is no clear relationship in the short term between compliance management and banking risks in the short term , but it appeared the role of compliance management to require banks to implement the instructions of the Central Bank and the existence of an elaborate system of compliance management in the Real Estate Bank , and the role is effective for the compliance management within current circumstances to protect the bank from the risks of money laundering and terrorist financing , and to establish an effective control system for the bank's operations to maintain the the reputational risk and the risk of integrity.

Syrian Arab Public
Damascus University–Faculty of Economic

Banking and Insurance Department

Contribution of the compliance management in reducing the bank risks

prepared to get the master`s degree in banking and financial science.

Prepared by: Lilas Fawaz Al Lahham

Supervision: professor assistant Dr. Rania Al Zrair

2013-2014